



المرونة والتعافي

التقرير السنوي

2020



دعم المؤسسات، تحقيق الرخاء

نمول المشاريع التي تهدف إلى خلق المنافسة وزيادة الأعمال وفرص العمل وإمكانات التصدير. كما نوفر موارد إضافية للمشاريع، ونشجع تنمية التمويل الإسلامي، وجذب الممولين المشاركين، ونقدم المشورة للحكومات ومجموعات القطاع الخاص حول كيفية إنشاء وتطوير وتحديث الشركات الخاصة وأسواق رأس المال. نقدم المشورة بشأن أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق.

المحتويات



| | | | | |
|----|--|---|----|--|
| 24 | عمليات المؤسسة وأنشطتها وأداؤها: ملامح سنة 2020 | 3 | 5 | كلمة رئيس مجلس الإدارة |
| | | | 6 | كلمة الرئيس التنفيذي |
| 32 | تصدّي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" | 4 | 10 | تصدّي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" |
| 33 | تأثير "مرض فيروس كورونا المستجد" على ريادة الأعمال و المنشآت الصغيرة والمتوسطة | | 14 | 1 نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص |
| 33 | نظرة عامة إلى تدابير التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" التي اتخذتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص | | 15 | رسالتنا و رؤيتنا |
| 35 | التكنولوجيا المالية: سد الفجوة بين المألوف "السابق" والمألوف "الجديد" | | 16 | النطاق الجغرافي لعملياتنا |
| 38 | المساعدة على إصدار الصكوك أثناء جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" | | 18 | 2 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في أرقام |
| 38 | إعادة النظر في استراتيجية الشراكة القطرية أثناء الأزمات | | 18 | نبذة عن سنة 2020 (في مخططات بيانية) |
| 39 | التميّز المؤسسي: إنشاء مألوف جديد | | 20 | حصيلة سنة 2020 |
| | | | 22 | أبرز أنشطة المؤسسة منذ إنشائها |



| | | | | |
|-----|--|----|---|----------|
| | الملحق | 40 | الملف التعريفي العام للمؤسسة | 5 |
| 65 | الملحق 1: الاعتمادات والمصرفيات منذ إنشاء المؤسسة | 41 | التأزر والشراكات بين المؤسسة والأطراف الأخرى: الاستفادة من التعاون | |
| 67 | الملحق 2: الملامح المالية الرئيسية | 43 | المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على مسرح التنمية العالمية: تشجيع التعاون والحوار الدولي | |
| 68 | الملحق 3: القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل | 45 | نتائج استبيان الفعالية الإنمائية خلال سنة 2020 | |
| 118 | الملحق 4: تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية | 46 | الجوائز والتقديرية حتى الآن | |
| | | 48 | المؤسسة في الصور | |
| | | 52 | موظفونا | 6 |
| | | 58 | ممارساتنا، منتجاتنا و إجراءاتنا | 7 |
| | | 58 | ممارساتنا | |
| | | 61 | منتجاتنا وإجراءاتنا | |



المملكة العربية
السعودية

مقر المؤسسة
جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس الإدارة،
الجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية
القطاع الخاص

سيدي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرّني أن أقدم إلى الجمعية العمومية الموقّرة
التقرير السنوي الحادي والعشرين للمؤسسة عن السنة
المالية 2020، وذلك طبقاً لاتفاقية تأسيس المؤسسة
الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ولوائحها، ونيابةً عن
مجلس إدارة المؤسسة.

ويتضمن هذا التقرير نبذة عن عمليات المؤسسة سنة
2020، ومنها أنشطتها في مجال الأعمال، وتأثيرها
الإيجابي والتحليل المالي. وأنا على ثقة بأن المؤسسة
لن تدخر جهداً- إن شاء الله- في الوفاء بتطلعات
أعضائها.

وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول أسمي عبارات
التقدير والاحترام.



الدكتور بندر بن محمد حمزة جراح

رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية
القطاع الخاص



كلمة رئيس مجلس الإدارة

من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس
الجمعية العمومية

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

يُسعدني أن أقدم التقرير السنوي
للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
عن سنة 2020.



أصبحت مُهمّة المؤسسة
الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
المتمثلة في دعم وتنمية القطاع
الخاص- وهو محرّك قويّ للنمو
الشامل والاستقرار- أكثر ملاءمة أو
إلحاحاً من ذي قبل.

تصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"

أبدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ بداية جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، استجابة منسقة، فتعهدت في إطارها بتقديم تمويلات بلغت 2.3 مليار دولار أمريكي لفائدة البلدان الأعضاء. ومن ثم، سارعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص- في إطار جهود المجموعة- إلى تخصيص 250 مليون دولار أمريكي في شكل تمويل طارئ من أجل دعم العملاء الحاليين والجدد الذين أثبتوا وجود تأثير واضح للجائحة على أعمالهم. ونحن نهدف قدر المستطاع، بتسهيل انتعاش المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الصمود، إلى الحد من الخسائر الاقتصادية وإنقاذ فرص العمل ووضع أسس متينة لنمو اقتصادي متجدد في البلدان الأعضاء.

الرقمنة في الطبيعة

لقد عجلت الجائحة باعتماد العديد من السلوكيات التكنولوجية في مجال الأعمال. وفي هذا الصدد، كان "مرض فيروس كورونا المستجد" العامل الذي غيّر قواعد اللعبة لفائدة التحوّل الرقمي. ففي غضون بضعة أشهر فقط، حقق اعتماد الرقمنة في عالم الأعمال قفزة نوعية تُقدّر مدتها بسنوات عديدة. وأدى تغيّر التطلعات الاجتماعية وتنامي الحاجة إلى قدرات تكنولوجية أكبر للربط بين المؤسسات والعملاء، إلى وضع العالم بسرعة على طريق الرقمنة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى بعد انتهاء الجائحة. وأثبت التحوّل المكثف إلى الرقمنة في عالم الخدمات المالية عن إمكانات هائلة في التصدي للمشكلات المرتبطة بالتطور المستمر لبيئة الأعمال والتكنولوجيا المالية.

وقد التزمنا، في ضوء هذه الحركة، بالوعد الذي قطعناه بتنفيذ عدة مبادرات رقمية لإضفاء التحوّل على الطريقة الفعالة التي تجري بها الأعمال. ولذلك أنشأنا سنة 2020 منصة رقمية مخصصة تحمل اسم "Bridge" لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وترمي هذه المنصة إلى تسهيل تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية الشريكة للمؤسسة، وتعزيز التحليل الذكي للأسواق والأعمال، وفتح المجال لموارد التكنولوجيا المالية والخدمات السحابية، وتقليص تكاليف الصفقات المالية، وتعزيز خدماتنا الاستشارية. وأنا على يقين أن منصة "Bridge" ستكون مفيدة جداً لشركائنا. وبفضل اعتماد أحدث التكنولوجيات، سيكون بإمكاننا إعادة تحديد طريقة تقديم الخدمات المالية الإنمائية وحفز الجهات الفاعلة في السوق على العمل أكثر بعضها مع بعض.

لقد كانت سنة 2020 سنة زاخرة بالأحداث، وهذا أقل ما يمكن قوله عنها. فقد عجل ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" في حدوث تداعيات حادة جديدة وغير مسبوقه في الاقتصادات وسبل العيش في العالم، ستخلّف- لسوء الحظ- ندوباً عميقة ودائمة في تلك الاقتصادات. وقد ظهر التفاوت الكبير بين البلدان على الصعيد الدولي في قدرتها على التصدي لهذه الأزمة، إذ كانت المجموعات البشرية والمجتمعات المهمّشة والمحرومة من الخدمات الكافية الأشدّ تضرراً من أوجه عدم المساواة المستمر. ونظراً لحجم التداعيات الذي بات جلياً أكثر فأكثر على المدى القريب، أصبحت مهمّة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المتمثلة في دعم وتنمية القطاع الخاص- وهو محرك قوي للنمو الشامل والاستقرار- أكثر ملاءمة أو إلحاحاً من ذي قبل.

وعلى الرغم من الظروف العالمية الصعبة، فقد شهدت عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تحوّلاً إيجابياً سنة 2020، وسجّل تحسّن في مجموع الاعتمادات التي انتقلت من 147.5 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة إلى 306.6 مليون دولار أمريكي. وصرفت المؤسسة كذلك مبالغ قيمتها 136.4 مليون دولار أمريكي، حُصص الجزء الأكبر منها للمؤسسات المالية في شكل خطوط تمويل، وكانت المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة هي الجهات المستفيدة النهائية منها. وتشهد تلك العمليات على التزام المؤسسة الكبير بخدمة القطاع الخاص، وخاصة في هذه الأوقات العصيبة.

أمريكي من الإيرادات الضريبية في البلدان الأعضاء، وساهمت هذه المشاريع في تنمية المجتمعات بمبالغ وصلت إلى 33 مليون دولار أمريكي.

بناء قدرة الشركات على الصمود

لقد ركزنا خلال السنة ونصف السنة الماضية على إعادة ضبط طريقة عمل المؤسسة ونهج الأعمال المعتمد فيها، مع تحديد الهدف الأسمى المتمثل في خدمة احتياجات القطاع الخاص في البلدان الأعضاء على أفضل وجه. وابتداءً من سنة 2019، شرعنا في مبادرة إعادة هيكلة مؤسسية شاملة، حيث كان مقرراً لها أن تبرز تقدماً سنة 2020 قبل أن تتفشى الجائحة. وكان المخطط الجديد لمنظمتنا، الذي وصل إلى مراحل إنجازه النهائية بعد توقف قصير بسبب تفاقم أزمة "مرض فيروس كورونا المستجد"، يروم إلى الاستفادة مما تحقق من فعالية تنظيمية متينة عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري والحكومة. ولذلك أعتقد أن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أكثر قدرة من أي وقت مضى على تحقيق أهدافها الاستراتيجية الجديدة، وإرساء ثقافة مؤسسية تقوم على ممارسة الأعمال بطريقة مستدامة ومسؤولة في أعلى مستويات الحكومة في الوقت نفسه.

وفي إطار مبادرة المؤسسة الرامية إلى وضع قائمة تضم وتبرز الابتكارات الناجحة للمؤسسات المالية والشركات الناشئة المختصة في التكنولوجيا المالية، أنشأنا منصة إلكترونية جديدة تحمل اسم "Finnovation" (الابتكار المالي). وأنشأنا كذلك جائزة Finnovation السنوية التي ترمي إلى الاعتراف بالمؤسسات المالية الرائدة التي تدفع عجلة الابتكار إلى الأمام في مختلف فئات هذا المجال ومنحها فرصة الظهور وتبادل المعارف على الصعيد العالمي. وهذا الأمر يتيح أيضاً لهذه الشركات فرصة الحصول على التمويل من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للارتقاء بالابتكار.

إصدار المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للصدوك

على الرغم من أن تعبئة الموارد كانت إحدى الصعوبات الكبرى التي واجهت المؤسسات الإنمائية في السنة الماضية، فإن سنة 2020 شهدت إصدار المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص صدوكا بقيمة كبيرة في بورصة ناسداك دبي بلغت قيمتها 600 مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار للصدوك تقوم به المؤسسة منذ إنشائها، إذ وصل مبلغه ضعف مبلغ الإصدار الافتتاحي 300 مليون دولار أمريكي سنة 2016. وبلغ عدد المكتتبين في هذه الصدوك 37 جهة مستثمرة دولية وإقليمية، مما يبيّن عن ثقة الجهات المستثمرة في التاريخ الائتماني للمؤسسة ومبادراتها الرامية إلى تعزيز نشاط القطاع الخاص، إلى جانب استراتيجيتها الجديدة التي عملنا بجدّ على إعدادها وتنفيذها خلال السنتين الماضيتين. وسيساعدنا رأس المال المعبأ من هذه العملية على احتواء الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" وفي بناء قطاع خاص قادر على الصمود والمنافسة في البلدان الأعضاء.

تكريس المؤسسة للتنمية المستدامة

تواصل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عملها رائدها في ذلك "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" التي تُشكّل إطاراً لتطلعات المؤسسة في مجال التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المحددة بوضوح. وإذا كانت الجائحة قد هدّدت بتعطيل التقدم المهم المحرز في هذا المجال، فإننا ظللنا متمسكين بالتزامنا بالمساهمة في خطة التنمية المستدامة. وقد كشفت نتائج استبيان الفعالية الإنمائية السنوي الأخير، ما يؤكد استحداث عملاء وشركاء المؤسسة الموقرين أكثر من 15,000 فرصة عمل جديدة، وفتح أكثر من 110,000 شخص حسابات مالية إسلامية جديدة. وفضلاً عن ذلك، دعمت أنشطتنا التمويلية 41,066 منشأة صغرى وصغيرة ومتوسطة. كذلك، ولدت المشاريع التي دعمتها مؤسستنا نحو 116.5 مليون دولار



أعتقد أن المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص أكثر قدرة من
أي وقت مضى على تحقيق أهدافها
الاستراتيجية الجديدة، وإرساء ثقافة
مؤسسية تقوم على ممارسة
الأعمال بطريقة مستدامة ومسؤولة
في أعلى مستويات الحكومة في
الوقت نفسه.

وفي الختام، أودُّ أن أعرب عن خالص تقديري وشكري لمعالي الرئيس الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار على دعمه الثابت وقيادته لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية نحو التميّز، دون أن أنسى جميع أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين لما قدموه من توجيهات قيّمة، وعلى ثقتهم العالية ورؤاهم الثاقبة، لضمان تحقيق التوازن بين الأهداف قصيرة المدى والطموحات طويلة المدى لمؤسستنا. إنني فخورٌ ومُلهَمٌ بالجهود المتضافرة التي بذلتها فرق عمل المؤسسة من أجل الصمود في مواجهة هذه الأزمة وإعداد منظمتنا لمواكبة الظروف، مع منح الأولوية لعملائنا بأقصى سرعة على وجه الاستعجال. و أشكركم على مساهمتكم الكبيرة وتفانيكم، أدعوكم الآن إلى التركيز على العمل معاً كي نتجاوز هذه الفترة المتسمة بعدم اليقين ونُثبت لعملائنا دعمنا لهم في الأوقات العصيبة ووفاءنا بالتزاماتنا تجاههم.

لقد حان وقت عقد الشراكات والرقمنة وإحداث التأثير، وحان الوقت للعمل مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.



أيمن سجينى

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص



يجب أن نستشرف مرحلة ما بعد الجائحة وأن نتخذ هذه الأزمة أساساً لإعادة تصوّر دورنا في الواقع الجديد الذي ينتظرنا.

تعزيز الشراكات العالمية والحوار بشأن السياسات

أثبتت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" أن الشراكات العالمية والتعاون المتعدد الأطراف تشكّل أساساً للتغلب على المشكلات العالمية والتصدي للتهديدات المشتركة. وفي هذا الصدد، حافظت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على مشاركتها النشطة في الحوار الحاسم بشأن السياسات. ومن ذلك قمة التمويل المشترك وقمة مجموعة العشرين التي عقدت بالرياض. ونحن فخورون بكوننا من الأطراف الموقّعة على الإعلان المشترك لقمة التمويل المشتركة، الذي عبر فيه ائتلاف مُكوّن من بنوك إنمائية عامّة عن رغبته في المساهمة في التعافي من أزمة "مرض فيروس كورونا المستجد" ومراعاة المبادئ المالية المستدامة. ومنذ تولي المملكة العربية السعودية رئاسة قمة العشرين في ديسمبر 2019، شاركت مؤسستنا وساهمت في دعم الفرق العاملة والفرق المشاركة في قمة العشرين خلال السنة.

التطلّع إلى المستقبل

إذ نمضي قُدماً في هذه الأوقات البالغة الاضطراب، يجب أن نستشرف مرحلة ما بعد الجائحة وأن نتخذ هذه الأزمة أساساً لإعادة تصوّر دورنا في الواقع الجديد الذي ينتظرنا. لقد كشفت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" عن هشاشة العديد من المؤسسات والأسواق والأنظمة في العالم، وإنه لمن واجبنا أن نأخذ هذه الإخفاقات الهيكلية في الاعتبار وأن نقدم حلولاً تحويلية من أجل تحقيق تعافٍ شامل ومستدام. وبفضل الدعامة المتينة التي بنيناها خلال 21 سنة الماضية، تطمح المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود في البلدان الأعضاء، مع إحراز تقدم أكبر نحو إنشاء مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامة.

تصدي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"

من فرص العمل وتهديد أصاب الملايين في مصادر رزقهم. ونتيجة لذلك، وجد العالم نفسه في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير. وفي العالم النامي، أدت مستويات البطالة العالية وتراجع الدخل وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية، إلى كبح الرفاهية وتهديد التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر.

لقد ألقى الانتشار السريع والمفاجيء لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" التي ظهرت في أوائل سنة 2020 أضراراً مُدمِّرة بالمجتمعات والفئات الهشة، ودفع بالعالم نحو أفق مجهول. ولم تتسبب هذه الجائحة في خسائر بشرية جسيمة فحسب، بل أنهكت أيضاً الأنظمة الصحية العامة. وفضلاً على ذلك، أدت الجهود المبذولة في سبيل احتواء انتشار الفيروس إلى تعطيل كبير للنشاط الاقتصادي وفقدان أعداد مهولة



وتعهّدت "مجموعة البنك" حتى الآن بتقديم تمويلاتٍ قدره

2.3 مليار دولار أمريكي

للبلدان الأعضاء، لدعم جهودها المبذولة في سبيل التصدي للآثار السلبية التي تعاني منها اقتصاداتها

والابتكار ("صندوق التحوّل")، و700 مليون دولار أمريكي قدمتها كيانات "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، ومنها "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص". وتتكون هذه الحزمة عموماً من "برنامج الاستجابة والاستعادة والاستئناف" ومبادرات التمكين الاقتصادي وتطوير الشراكات.

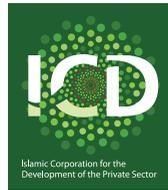
البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد

وجد صنّاع السياسات أنفسهم في مواجهة صعوبات منقطعة النظير بسبب التداعيات غير المسبوقة لهذه الجائحة على البشر والأعمال في العالم. وقد تصدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على الفور لهذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية بوضعها "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد". وتعهّدت "مجموعة البنك" حتى الآن بتقديم تمويلاتٍ قدرها 2.3 مليار دولار أمريكي للبلدان الأعضاء، ولا سيّما البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، لدعم جهودها المبذولة في سبيل التصدي للآثار السلبية التي تعاني منها اقتصاداتها. وتتضمن هذه الحزمة الخاصة 1.58 مليار دولار أمريكي قدمه كل من "البنك الإسلامي للتنمية" و"صندوق التضامن الإسلامي للتنمية" و"برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية" و"صندوق العلوم والتكنولوجيا

الشكل 1: خطة تمويل البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد: التزامات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



المؤسسة الإسلامية لتأمين
الاستثمار واثنان الصادرات
150
مليون دولار أمريكي



المؤسسة الإسلامية لتنمية
القطاع الخاص
250
مليون دولار أمريكي



المؤسسة الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة
300
مليون دولار أمريكي



البنك الإسلامي للتنمية
1.52
مليار دولار أمريكي



صندوق العلوم والتكنولوجيا والابتكار
(صندوق التحوّل)
1
مليون دولار أمريكي

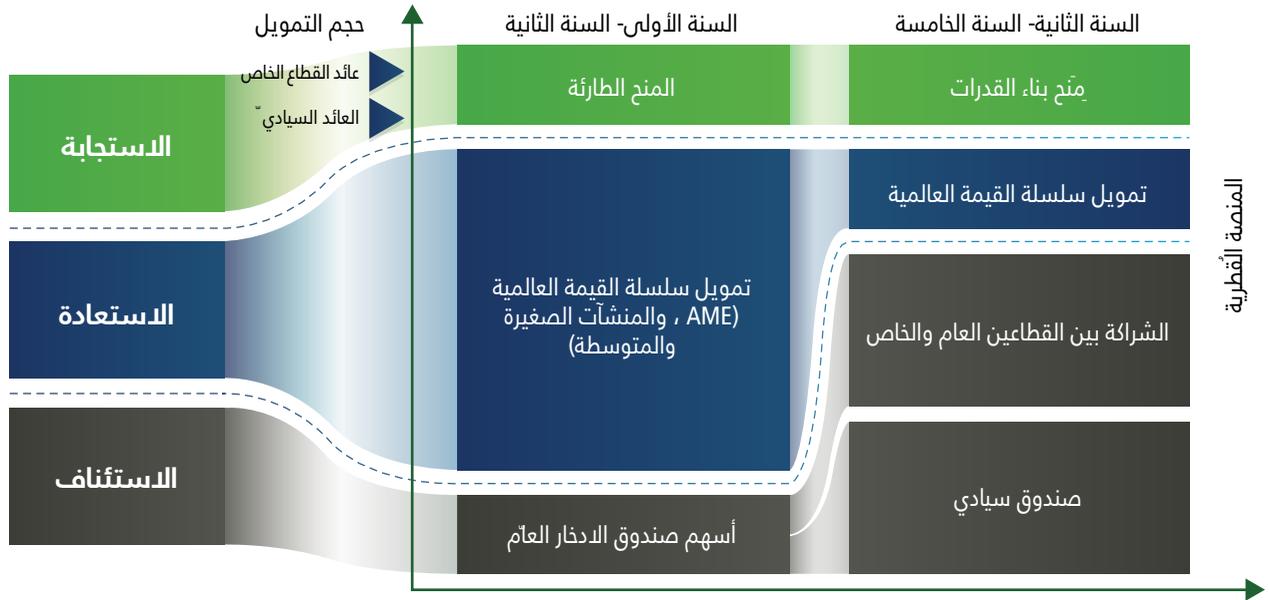


صندوق التضامن الإسلامي
للتنمية
50
مليون دولار أمريكي



برنامج الملك عبد الله بن عبد
العزيز للأعمال الخيرية*
8.5
مليون دولار أمريكي

* برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للأعمال الخيرية هو برنامج تطوير تديره مجموعة البنك الإسلامي للتنمية



2. يقدم محور **الاستعادة** دعماً على المدى المتوسط عن طريق تمويل التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على أنشطتها ضمن سلاسل القيم الاستراتيجية الأساسية وضمان استمرار تدفق التوريدات الضرورية لقطاعي الصحة والغذاء. ويُنجز هذا العمل بمشاركة القطاع الخاص، مع الاعتماد على آلية خطوط التمويل التي هي الأداة المالية المفضلة.

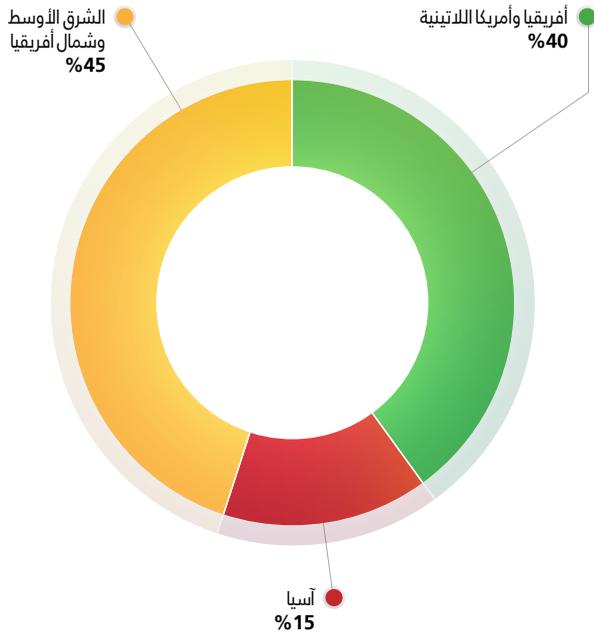
3. يقدم محور **الاستئناف** دعماً على المدى البعيد لبناء اقتصادات قادرة على الصمود تستند إلى ركائز متينة، وحفز الاستثمارات الخاصة من أجل المساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويُركّز هذا المحور على تحسين قدرة الأنظمة الصحية القطرية على الصمود عن طريق إنشاء مشاريع البنية التحتية (مستشفيات، مراكز الطوارئ الصحية)، وتوفير المعدات الملائمة. وفضلاً على ذلك، تُنفذ ضمن هذا المحور عمليات مواجهة التقلبات الدورية للمساعدة على إنعاش اقتصادات البلدان الأعضاء. ويرمي هذا المحور الثالث من محاور "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي" إلى استحداث تمويل قدره 10 مليارات دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية بغيّة تحقيق استثمارات قيمتها تريليون دولار أمريكي واحد.

برنامج الاستجابة والاستعادة والاستئناف

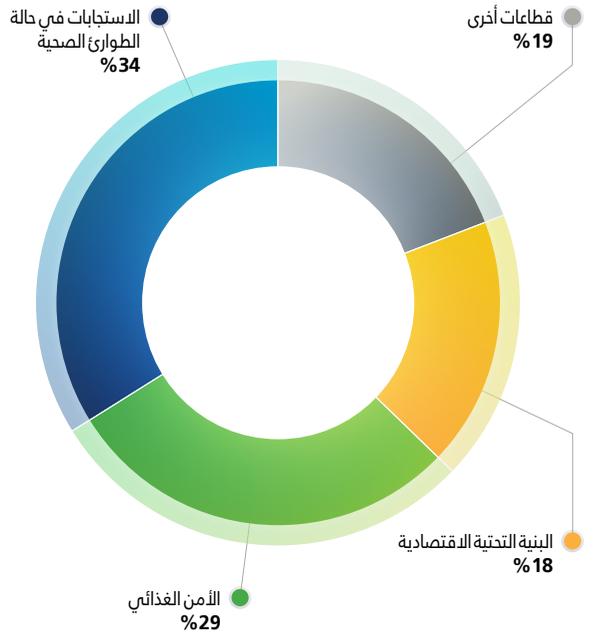
"برنامج الاستجابة والاستعادة والاستئناف" برنامج رائد واسع النطاق لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويتكوّن من ثلاثة محاور، ترمي إلى ترشيد الدعم المقدم للبلدان الأعضاء في مراحل مختلفة تمكّنها من الاستجابة وخط سيرها نحو الانتعاش.

1. يقدم محور **الاستجابة** خدمات دعم فورية بالاعتماد على آليات تبادل المعارف في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والجنوب وفيما بين بلدان الشمال و الجنوب لمساعدة البلدان الأعضاء على الاستجابة التي تقدمها والتخفيف من ضرر جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد". ويُركّز هذا المحور أيضاً على المساعدة على تعزيز الأنظمة الصحية ودعم برامج الأمن الغذائي وتحسين التغذية أثناء الجائحة وتعزيز قدرات التأهب لدى البلدان الأعضاء.

الشكل 4: التوزيع الإقليمي لاعتمادات "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد"



الشكل 3: توزيع اعتمادات "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد" بحسب القطاع



بلغت 594 مليون دولار أمريكي (31% من الاعتمادات). ويشكّل "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد" إنجازاً مميزاً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لأنه يدلّ على التزامها برسالتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التنمية البشرية في البلدان الأعضاء.

❶ ولمزيد من المعلومات بشأن تصدي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.isdb.org>

لقد كان تنفيذ "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد" ناجحاً، إذ سجلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اعتمادات إجمالية قدرها 1.9 مليار دولار أمريكي في أكتوبر 2020، أي ما يمثل 83% من المبلغ المتعهد بتقديمه. ويندرج نحو 72% من المشاريع المعتمدة ضمن فئة الاستجابة للطوارئ الصحية، في حين تدرج النسبة المتبقية (28%) ضمن فئة الاستعادة.

واستهدفت هذه الاعتمادات القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة على النحو التالي: 34% (640 مليون دولار أمريكي) للاستجابة للطوارئ الصحية، و29% (548 مليون دولار أمريكي) للأمن الغذائي، و19% (371 مليون دولار أمريكي) لدعم البنية التحتية الاقتصادية، و18% (344 مليون دولار أمريكي) للنشطة الأخرى في القطاع الخاص التي مولتها كيانات "مجموعة البنك" بواسطة خطوط التمويل، إلى جانب تمويل التجارة والأدوات المالية الأخرى. وحتى الآن، استفاد أكثر من 40 بلداً من هذا البرنامج، وتقع 45% من هذه البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و15% في آسيا، و40% في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد تجسّد الالتزام الاستباقي للبلدان الأعضاء بفضل آلية "المنصة القطرية" المبتكرة التي تتيح تعقب المصروفات لضمان التنفيذ السريع والفعال. كذلك، أُدرج 18 بلداً في منصة سلسلة الكتل لمنصة جوجل السحابية بمصروفات

يشكّل "البرنامج الاستراتيجي للتأهب والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا المستجد" إنجازاً مميزاً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لأنه يدلّ على التزامها برسالتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التنمية البشرية في البلدان الأعضاء.

نبرة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

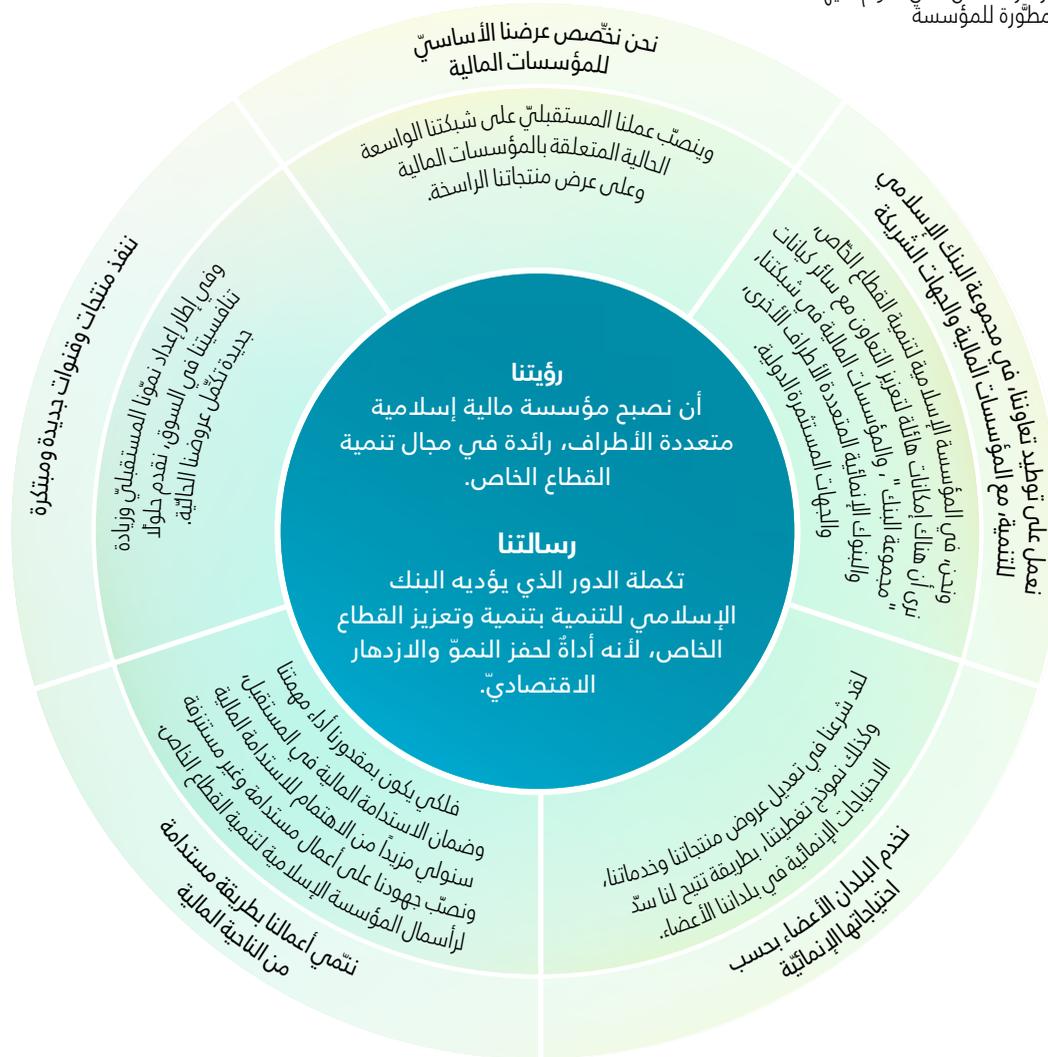


الشريعة الإسلامية. والهدف من ذلك هو إيجاد فرص العمل وتعزيز إمكانات التصدير في هذه البلدان. وفضلاً على ذلك، تضطلع المؤسسة بمهمة تعبئة موارد إضافية للمشاريع وتشجيع تطوير الصيرفة الإسلامية. كذلك، تستقطب مشاركين في التمويل لتمويل مشاريعها وتقدّم المشورة للحكومات ومجموعات القطاع الخاص بشأن السياسات الرامية إلى تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المؤسسات الخاصة وتطوير الأسواق المالية واعتماد أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق. وتكّمل عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أنشطة البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء وأيضاً أنشطة المؤسسات المالية الوطنية.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منظمة متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية، يبلغ رأسمالها المصرّح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها مبلغ ملياري دولار أمريكي متاح للاكتتاب. ويشمل هيكل الجهات المساهمة فيها البنك الإسلامي للتنمية و55 بلداً عضواً وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أنشأها مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين الذي عُقد بجدة في رجب 1420 (نوفمبر 1999)، ويقع مقرها بجدة (المملكة العربية السعودية).

وتتمثل مهمّة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وذلك بتقديم المساعدة المالية لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ

الشكل 1.1: الركائز الخمس التي تقوم عليها الاستراتيجية المطوّرة للمؤسسة



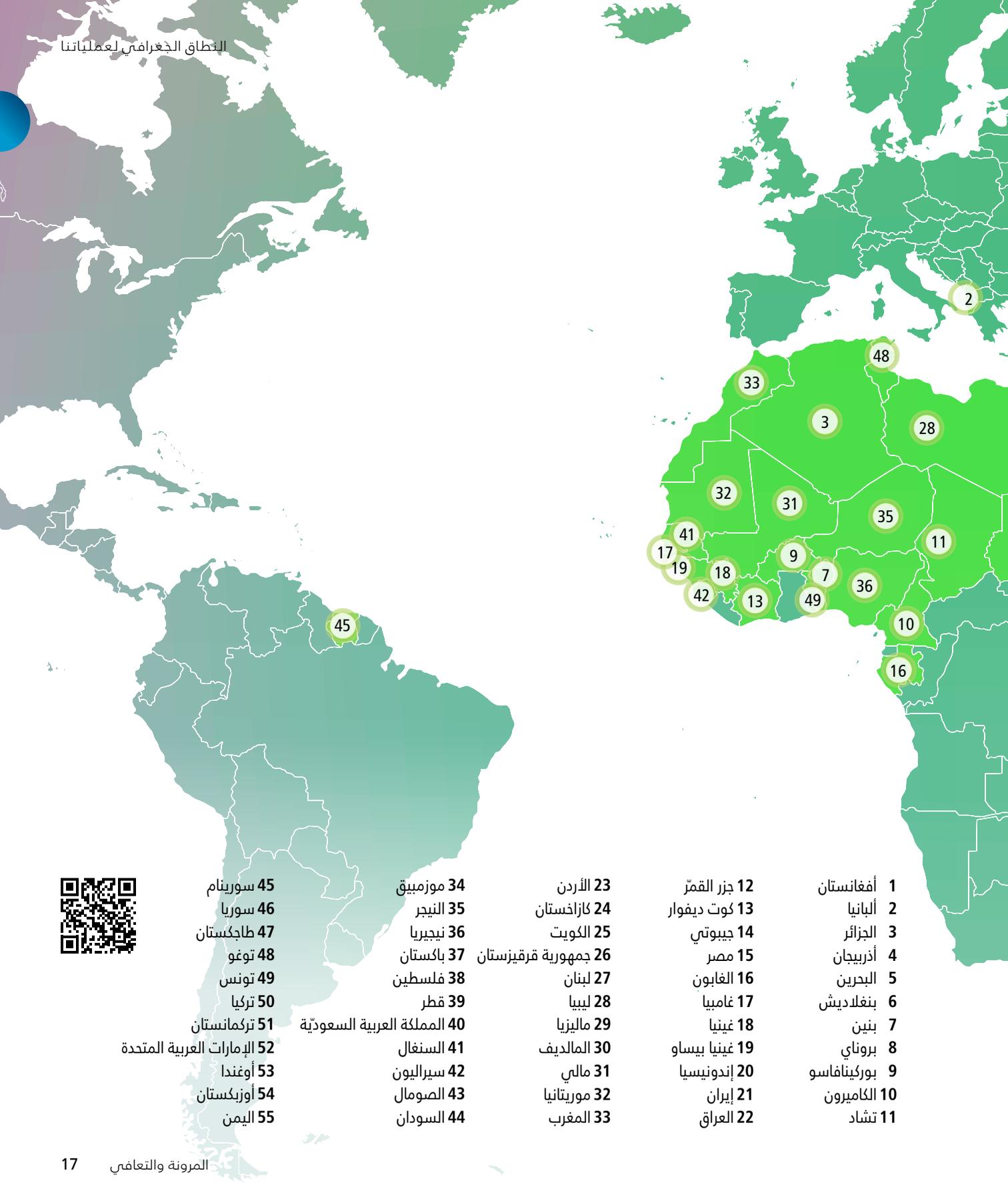
النطاق الجغرافي لعملياتنا

نتدخل دائمًا في الدول الأعضاء بما يتناسب مع مرحلة تطورها. في الدول الأعضاء الأقل تقدمًا، نركز على بناء أساسيات القدرة التنافسية، وتحسين البيئة التنظيمية. بالمقابل، في الدول الأكثر تقدمًا، نركز على تعزيز أسواق القطاع الخاص من خلال تحسين تطوير الأعمال.



لا نزال ملتزمين بتوسيع نطاق مشاركتنا وتعزيزها لمساعدة الدول على التغلب على تحديات التنمية التي تواجهها في مواجهة التغيرات السريعة.

لا تعكس حدود الدول أو الأسماء، بالضرورة الموقف الرسمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. هذه الخريطة لأغراض توضيحية ولا تعني التعبير عن أي رأي من جانب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو فيما يتعلق بتقسيم الحدود.



المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في أرقام

1.2 نبذة عن سنة 2020
(في مخططات بيانية)

اعتمادات بقيمة

306.6 مليون دولار أمريكي

استثمار

87.6%

في القطاع المالي كانت المنشآت الصغرى والصغيرة
والمتوسطة المستفيد النهائي منها

استثمار

7 بلدان

(بنغلاديش، إندونيسيا، المالديف،
باكستان، السنغال، تركيا، أوزبكستان)
استفادة مباشرة

8

مشاريع معتمدة في المجموع

مشروع واحد على
الصعيد العالمي

الاعتمادات بحسب المنتجات

خطوط التمويل

255 مليون دولار أمريكي

الأسهم المؤسسية

13.6

مليون دولار أمريكي

التمويل الآجل

38

مليون دولار أمريكي



- آسيا
- أوروبا وآسيا الوسطى
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الاعتمادات بحسب المناطق



آسيا
%15.7

أوروبا وآسيا
الوسطى
%14.7



أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى
%4.4

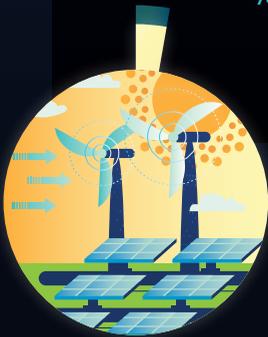
على الصعيد العالمي
%65.2

الاعتمادات بحسب القطاعات

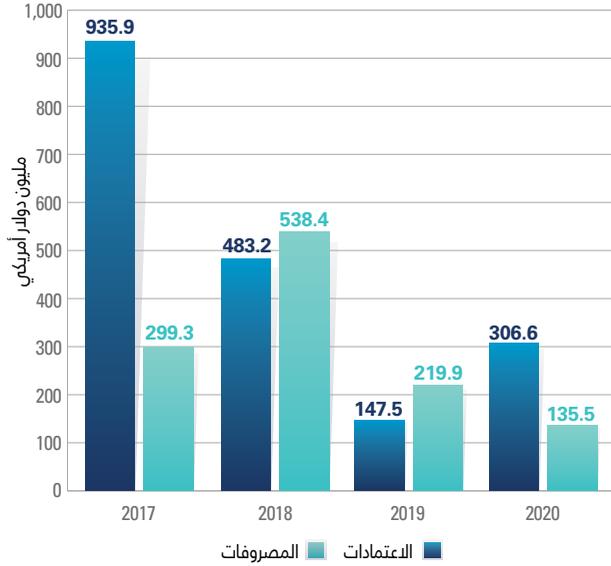
الطاقة
%2.6
مشاريع: 1

الصناعة والتعدين
%9.8
مشاريع: 2

القطاع المالي
%87.6
مشاريع: 5



الشكل 1.2.2: اتجاهات الاعتمادات والمصرفوات الإجمالية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



بعد تسجيل تراجع سنة 2019 بسبب إعادة الهيكلة التنظيمية، شهدت سنة 2020 تحوّلاً إيجابياً، إذ انتقل مجموع الاعتمادات من 147.5 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة إلى 306.6 مليون دولار أمريكي هذه السنة، مع تخصيص أكثر من نصف العمليات للقطاعات البالغة التأثير (ومنها القطاع المالي والبنية التحتية) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض.

يتضمن مجموع الاعتمادات حزمة حوافز قدرها 250 مليون دولار أمريكي مخصصة لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" ومُصمّمة لتقديم الدعم في شكل أدوات مالية قصيرة ومتوسطة المدّة. ومن أهم الجهات المستفيدة من هذه الحزمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وذلك من أجل تقديم الدعم، ودعم الطلب، وحماية معاش الناس.

وفي سنة 2020، بلغ مجموع المصرفوات 135.48 مليون دولار أمريكي، وهو رقم يحقق نسبة مصرفوات إلى اعتمادات قدرها 44.2%. وحُصص أكبر صرف للتمويل في السنة الماضية لخطوط التمويل، بمبلغ وصل إلى 84.4 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 62.3% من مجموع المصرفوات. وبلغ التمويل الآجل 37.7% من مجموع المصرفوات.

2.2 حصيلة سنة 2020

واصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ إنشائها سنة 1999 دعم النمو الشامل بتسهيل تنمية القطاع الخاص في البلدان الأعضاء.

إذ انتقل مجموع الاعتمادات من 147.5 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة إلى

306.6 مليون دولار أمريكي
هذه السنة

يتضمن مجموع الاعتمادات حزمة حوافز قدرها

250 مليون دولار أمريكي

مخصصة لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" ومُصمّمة لتقديم الدعم في شكل أدوات مالية قصيرة ومتوسطة المدّة.

حُصّصت

65.2%

من اعتمادات المؤسسة للمشاريع العالمية (بلدان متعددة)

وفي سنة 2020، بلغ مجموع المصرفوات

135.48 مليون دولار أمريكي

وهو رقم يحقق نسبة مصرفوات إلى اعتمادات قدرها

44.2%

في حين بلغ مجموع المصرفوات لفائدة المؤسسات المالية في شكل خطوط تمويل

84.4 مليون دولار أمريكي

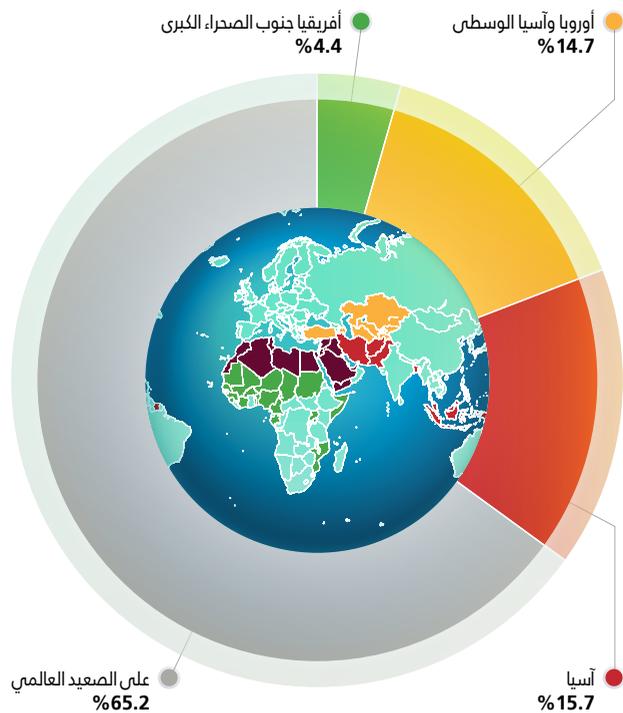
الشكل 3.2.2: الاعتمادات بحسب المنتجات سنة 2020



الشكل 2.2.2: المصروفات بحسب المنتجات سنة 2020



الشكل 4.2.2: الاعتمادات بحسب المناطق سنة 2020



في إطار الجهود المبذولة لإنشاء قنوات جديدة للعمليات في البلدان الأعضاء، اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 255 مليون دولار أمريكي للمشاريع المستفيدة من خطوط التمويل، في حين بلغ مجموع المصروفات لفائدة المؤسسات المالية في شكل خطوط تمويل 84.4 مليون دولار أمريكي سنة 2020. وعلى مستوى القطاع الحقيقي، اعتمدت المؤسسة 38 مليون دولار أمريكي للتمويل وصرفت 51.08 مليون دولار أمريكي في الفترة نفسها. ووجّهت المصروفات، التي تجاوزت قيمتها قيمة الاعتمادات لكونها تضمنت مصروفات من اعتمادات السنة الماضية، أساساً للقطاعات البالغة التأثير، كالطاقة والصناعة والتعدين.

وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، حُصّصت 65.2% من اعتمادات المؤسسة للمشاريع العالمية (بلدان متعددة)، و15.7% لآسيا، متبوعةً بنسبة 14.7% لأوروبا وآسيا الوسطى و4.4% لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد، وقّعت المؤسسة على أربعة تفويضات جديدة خاصة بالصكوك سنة 2020، بمجموع إصدارات يُتَوَقَّع أن يصل إلى نحو 2.3 مليار دولار أمريكي.

3.2 أبرز أنشطة المؤسسة منذ إنشائها

قدمت المؤسسة، منذ إنشائها، اعتمادات إجمالية تجاوزت 6.8 مليار دولار أمريكي ومصروفات تجاوزت 3.5 مليار دولار أمريكي لتنمية القطاع الخاص.

اعتمدت المؤسسة منذ إنشائها نحو 500 مشروع تجاوزت قيمتها 6.8 مليار دولار أمريكي. ودعمت اعتمادات المؤسسة مجموعة واسعة من القطاعات، منها المالية والبنية التحتية والزراعة والتصنيع والطاقة، ونفذت عمليات استثمارية في 50 بلداً عضواً.

وقد حُصّصت حتى الآن 77% من الاعتمادات للتمويل الائتماني (التمويل الآجل وخطوط التمويل)، تليها المساهمة في رأس المال بنسبة 15.2% (الأسهم المؤسسية وأسهم الشركات)، ثم تمويل الصناديق بنسبة 7.8% المتبقية.

ووجهت الحصة الكبرى من الاعتمادات لدعم القطاع المالي (باستثناء الصناديق) الذي هو واسطة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أي ما يُمثل نسبة 51.25% من إجمالي الاعتمادات حتى الآن. واستفاد قطاع الصناعة والتعدين من ثاني أكبر حصة من الاعتمادات (18.87%) بمبلغ إجمالي معتمد قدره 1.3 مليار دولار أمريكي. وتأتي الصناديق بعد ذلك بنسبة 7.79% ثم قطاعات العقارات والطاقة والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى والمعلومات والاتصالات والطاقة والتجارة والنقل بنسبة 21.01% من إجمالي الاعتمادات. وحُصّص مبلغ 74.4 مليون دولار أمريكي المتبقي، أي 1.09% من إجمالي الاعتمادات، لثلاثة قطاعات اقتصادية هي الزراعة، والتعليم، وإدارة المياه والصرف الصحي والنفائات.

وتُغطي اعتماداتنا أيضاً نطاقاً جغرافياً واسعاً. وفي نهاية سنة 2020، شملت العمليات الاستثمارية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 50 بلداً عضواً، فضلاً على عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية التي غطت عدة اقتصادات. وقد استفادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 29.3% من إجمالي الاعتمادات، تلتها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 21.9%، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 17.7%، ثم منطقة آسيا بنسبة 14.3%. وبلغت حصة المشاريع الإقليمية والعالمية التي شملت عدة بلدان في مختلف المناطق 16.8% من إجمالي الاعتمادات.

لقد صرفت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مبلغاً إجمالياً تجاوز 3.5 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها. وتنوعت المصروفات بحسب المنتجات، إذ عادت أكبر حصة إلى المشاريع الممولة بواسطة خطوط التمويل (39.1%) والتمويل الآجل (36.4%). وبلغت نسبة عمليات الأسهم 16.5% تليها نسبة 8% للصناديق.



شملت اعتماداتنا:

111 مشروع خطوط تمويل بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي

224 مشروع تمويل آجل بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي

144 مشروع المساهمة في رأس المال بقيمة 1.0 مليار دولار أمريكي

15 مشروع تمويل من الصناديق بقيمة 532.8 مليون دولار أمريكي

الشكل 2.3.2: إجمالي الاعتمادات بحسب القطاعات منذ إنشاء المؤسسة



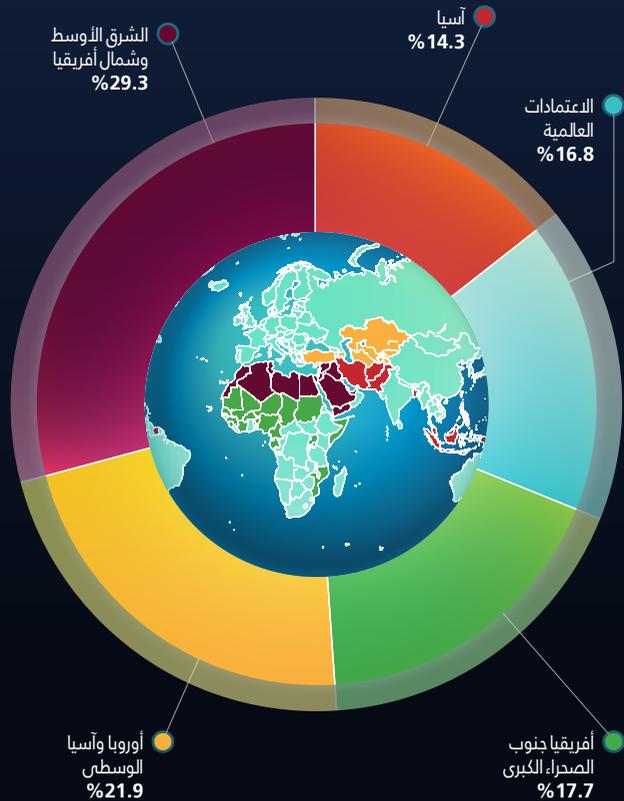
الشكل 1.3.2: مجموع الاعتمادات بحسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



الشكل 4.3.2: إجمالي المصروفات بحسب المنتجات منذ إنشاء المؤسسة



الشكل 3.3.2: إجمالي الاعتمادات بحسب المناطق منذ إنشاء المؤسسة





عمليات المؤسسة وأنشطتها وأداؤها: ملامح سنة 2020

في سنة 2020، ساعد العمل البالغ التأثير للمؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص الأعمال على الابتكار وعلى بناء قدرة
القطاع الخاص على الصمود وإيجاد فرص عمل أفضل.



يُركِّز نموذج عمل "بي تي ماندالا مالتيفايننس" على تمويل الدراجات النارية التي هي وسيلة النقل الأساسية للعديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا



1.3 دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية

المنتج: خط تمويل

العميل: بي تي ماندالا مالتيفايننس تي بي كي

المبلغ: 50 مليون دولار أمريكي

الغرض: أصول تمويلية موجهة لبيعها أو تأجيرها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية

أهداف التنمية المستدامة المتوخاة:

الهدف 8



(العمل اللائق والنمو الاقتصادي)

والهدف 9



(الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)

والهدف 17



(عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

في سنة 2020، قدمت المؤسسة تسهيلات في شكل خط تمويل مشترك قيمته 50 مليون دولار أمريكي لشركة بي تي ماندالا مالتيفايننس تي بي كي، وهي التسهيلات الرابعة من نوعها. وساهمت المؤسسة في التسهيلات الجديدة بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي، فيما حُطَّط لتعبئة مبلغ 30 مليون دولار أمريكي المتبقي تبعاً لأفضل جهد. وسيُستخدم خط التمويل لفائدة "بي تي ماندالا مالتيفايننس" أساساً لتمويل أصول تباع أو تُؤجَّر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الإندونيسية ذات التأثير الإنمائي الكبير في القطاعات التالية: الأعمال التجارية الزراعية، والتكنولوجيات البيولوجية، والتعليم، والخدمات المالية، والتصنيع، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والوسائط المتعددة، والطاقة. وستُموَّل المشاريع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً لمعايير الأهلية المعمول بها في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.



تسجل الشركة حضورها حالياً في
24 مقاطعة
 ولديها
264 مكتباً
 وتضم أكثر من
7,000 موظف

إلى 1.14% سنة 2019 مقابل 1.27% المسجلة في السنة التي سبقتها.

وتملك الشركة مجموعة مشاريع مهمة تتألف من منشآت صغيرة ومتوسطة متينة وذات تأثير إيجابي كبير وتمتع بإدارة سليمة تسمح لها بالحصول على التمويل من خط التمويل الذي اعتمده المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في الآونة الأخيرة. وتتميز هذه المشاريع بتوازنها، إذ تغطي قطاعات مثل الزراعة والبناء والتجارة التي تُشكّل المصدر الأساسي لفرص العمل في البلد. وفضلاً على تعزيز المؤسسة للصيرفة الإسلامية، فإنها ستتمكن- بفضل قائمة المشاريع القوية التي ستحصل على التمويل- من المساهمة في تحقيق الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) من "أهداف التنمية المستدامة". ولما كانت خطوط التمويل المقدمة لشركة بي تي ماندالا مالتيفاييننس إنجازاً رائداً في سجل المؤسسة، فإن هذا الإنجاز بات نموذجاً يحتذى في منطقة آسيا، قابلاً لتعميمه على المؤسسات المالية غير البنكية الأخرى في المنطقة، ولمزيد من التحسين في المستقبل.

وقد أسست "بي تي ماندالا مالتيفاييننس" سنة 1983 وأدرجت في سوق الأوراق المالية الإندونيسية منذ سنة 2005، وبلغ رأسمالها السوقي نحو 216 مليون دولار أمريكي- ابتداءً من يناير 2020. واستناداً إلى أكثر من 20 سنة من الخبرة في مجال صناعة المركبات، يُركّز نموذج عمل "بي تي ماندالا مالتيفاييننس" على تمويل الدراجات النارية التي هي وسيلة النقل الأساسية للعديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا. وفي سنة 2006، أنشأت هذه الشركة وحدة مؤافقة للشريعة الإسلامية بغيّة توسيع عروض منتجاتها لكون أغلبية السكان في إندونيسيا من المسلمين. وتسجل الشركة حضورها حالياً في 24 مقاطعة ولديها 264 مكتباً وتضم أكثر من 7,000 موظف.

و"بي تي ماندالا مالتيفاييننس" شريكٌ قويٌّ. فقد نجحت في تنفيذ خطوط التمويل الثلاثة السابقة التي قدمتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والتي بلغ مجموع مبالغها 28 مليون دولار أمريكي خلال السنوات 2008 و2011 و2013. كذلك، سدد جميع العملاء الذين حصلوا على التمويل من "بي تي ماندالا مالتيفاييننس" أقساطهم من دون استثناء، وكان لهذه التسهيلات الثلاثة تأثير إيجابي كبير أكدته مختلف تقارير تقييم الفعالية الإنمائية الصادرة عن المؤسسة. ومن ثم، فإن هذه الشركة من الأمثلة البارزة في قصص نجاح المؤسسة. ومنذ تقديم أول خط تمويل سنة 2008، مرّ هذا العميل بفترات دورية مختلفة ولكنه أثبت أنه شريك يُعتمد عليه، مع نمو ثابت في أعمال الشركة بفضل فريق إداري مقدر وإدارة جيدة للمخاطر وممارسات حسنة في مجال الحكمة.

وقد نمت الأصول الإجمالية لهذه الشركة من 250 مليون دولار أمريكي سنة 2018 إلى 340 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36%. ويُعزى ذلك إلى النمو القوي في سجل القروض بنسبة 34% (316 مليون دولار أمريكي) في نهاية 2019. وزادت قيمة الأسهم من تريليون روبية إندونيسية (142 مليون دولار أمريكي) سنة 2018 إلى 2.3 تريليون روبية إندونيسية (164 مليون دولار أمريكي) سنة 2019، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11%. وفي الفترة نفسها، سجلت الشركة أرباحاً صافية بلغت 350 مليار روبية إندونيسية (25.1 مليون دولار أمريكي)، أي ما يمثل زيادة بنسبة 12% مقارنة بعام 2018 الذي سُجلت فيه أرباح صافية بلغت 325 مليار روبية إندونيسية (22.5 مليون دولار أمريكي). ونجحت شركة بي تي ماندالا مالتيفاييننس في الحفاظ على نسبة التكاليف إلى الإيرادات في مستوى معتدل خلال السنوات الثلاث الأخيرة (71% سنة 2019)، وكان لذلك تأثير غير مباشر على العائد على متوسط الأسهم (16%) والعائد على متوسط الأصول (8.4%) ابتداءً من سنة 2019. وفضلاً على ذلك، انخفض مستوى عدم أداء القروض



وترمي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من وراء هذا المشروع إلى تحقيق تأثير إنمائي قوي في مجال إيجاد فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر وتطوير التمويل الإسلامي

وقد اختارت المؤسسة بنك " الشركة الجديدة لتوفير التأمين للبلدان الأفريقية " الذي هو الرابع بعد أكبر بنك في كوت ديفوار للعمل معه بصفته مؤسسة شريكة في خط التمويل بالنظر إلى قدرات البنك الكبيرة في مجال الاكتتاب وقوته المالية وشبكة تغطيته الجيدة المنتشرة في جميع أنحاء كوت ديفوار.

وسنكّرّس هذه التسهيلات كلّها لدعم شركات القطاع الخاص المؤهلة في كوت ديفوار التي يظل فيها الحصول على التمويل إحدى الصعوبات. وترمي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من وراء هذا المشروع إلى تحقيق تأثير إنمائي قوي في مجال إيجاد فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر وتطوير التمويل الإسلامي.

وتشكّل التسهيلات المقدمة لبنك " الشركة الجديدة لتوفير التأمين للبلدان الأفريقية " أول عملية خط تمويل من نوعها للمؤسسة في كوت ديفوار. وترمي إلى تقديم مزيد من الدعم للاقتصاد الرائد في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويتوقع أن يكون لتسهيلات خط التمويل هذه تأثير إنمائي على هدفين من أهداف التنمية المستدامة على الأقل وهما: الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية).

2.3 زيادة فرص الحصول على التمويل الإسلامي لفائدة القطاع الخاص في كوت ديفوار

المنتج: خط تمويل

العميل: بنك " الشركة الجديدة لتوفير التأمين للبلدان الأفريقية " NSIA

في كوت ديفوار

المبلغ: 35 مليون يورو

الغرض: تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كوت ديفوار

أهداف التنمية المستدامة المتوخاة:

الهدف 8



(العمل اللائق والنمو الاقتصادي)

والهدف 9



(الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)

في سنة 2020، اعتمدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تسهيلات في شكل خط تمويل قدره 35 مليون يورو لفائدة بنك " الشركة الجديدة لتوفير التأمين للبلدان الأفريقية " في كوت ديفوار في إطار خط التمويل العالمي البالغة قيمته 100 مليون يورو والمعتمد لهذا البلد من أجل دعم شركات القطاع الخاص المؤهلة.

3.3 أكبر عملية إصدار للصكوك تقوم بها المؤسسة منذ إنشائها

سجلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عودة ناجحة إلى سوق الصكوك العامة بعد غياب دام أربع سنوات في سوق رأس المال، وذلك بإصدارها صكوكاً مدتها خمس سنوات بقيمة 600 مليون دولار أمريكي. وأصدرت هذه الصكوك في أكتوبر 2020 بعائد متوسط عقود مبادلة +140 نقطة أساس، وهذا الإصدار هو أكبر إصدار على الإطلاق منذ إنشاء المؤسسة، إذ بلغت قيمته ضعف قيمة الإصدار الافتتاحي سنة 2016 التي كانت 300 مليون دولار أمريكي.

وقد اكتتبت في هذه الصكوك 37 جهة استثمارية دولية وإقليمية، مما يبيّن نظرة الجهات الاستثمارية الجيدة إلى التاريخ الائتماني للمؤسسة والاستراتيجية المحدّثة التي عملت القيادة الجديدة للمؤسسة على صياغتها وتنفيذها بكل تفان خلال السنتين الماضيتين.

ولقيت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص استجابة كبيرة من الجهات الاستثمارية، إذ بلغت طلبات الاكتتاب في الصكوك ضعف ما هو متاح على الرغم من الحالة النفسية الضعيفة السائدة في السوق بفعل جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" الحالية والتأثيرات المعاكسة الأخرى في التوقعات الاقتصادية العالمية.



سجلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عودة ناجحة إلى سوق الصكوك العامة بعد غياب دام أربع سنوات في سوق رأس المال، وذلك بإصدارها صكوكاً مدتها خمس سنوات بقيمة

600 مليون دولار أمريكي

وقد اكتتبت في هذه الصكوك 37 جهة استثمارية دولية وإقليمية

وقد كان سجلّ الطلبات متنوعاً، إذ شهدت العملية مشاركة جهات استثمارية من 13 بلداً من الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وبعبارة أدق، رُصدت 75% من الصفقة لمنطقة الشرق الأوسط، و21% لآسيا، و4% لأوروبا. وفيما يتعلق بفئات الجهات الاستثمارية، شكّلت البنوك نسبة 57%، والوكالات والبنوك المركزية نسبة 29%، ومدبرو الصناديق نسبة 13%، ورُصدت للجهات الاستثمارية الأخرى نسبة 1%.

4.3 أنشطة إدارة الأصول

1.4.3 برنامج إدارة الصناديق

يرمي برنامج إدارة الصناديق التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أساساً إلى تأسيس شركة بنظام الشراكة العامة وإطلاق منتجات (أو صناديق) جديدة "ذاتية البيع"، ولا سيما الصناديق الداخلية التي تتسق مع الاختصاص الأساسي للمؤسسة وتحظى بسجل حافل بين المؤسسات المالية. ويتمثل الهدف الأساسي في زيادة الاستفادة المالية عن طريق أداء رفيع المستوى ومنتجات جذابة تدرّ عائدات مثلى مُعدّلة بحسب المخاطر وتُنمّي الأعمال القائمة على إيرادات الرسوم (أي تعبئة الموارد) وتدفع قُدماً بالتأثير الإيجابي. وفي الوقت الحالي، يوجد ضمن هذا البرنامج صندوقان مداران داخل المؤسسة هما: صندوق وحدات الاستثمار للمؤسسة، وصندوق المؤسسة لأسواق المال.

1.1.4.3 صندوق وحدات الاستثمار للمؤسسة

يتمثل الهدف الأساسي من صندوق وحدات الاستثمار للمؤسسة في تحقيق عائدات تنافسية ودورية عن طريق الاستثمار في استثمارات مجدية ومسؤولة اجتماعياً (الشركات والنشاط التجاري وأدوات الخزنة في المقام الأول)، وذلك طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والسياسة الاستثمارية للصندوق. ومنذ إنشاء الصندوق، فاق أدائه الأداء المرجعي المحدد له، وحقق عائداً تراكمياً بلغت نسبته نحو 141% لفائدة الجهات الاستثمارية خلال 30 سنة تقريباً من وجوده.



يتطلع الصندوق في الوقت الحالي إلى تحسين علامته التجارية وسياساته الاستثمارية وأطر حوكمته لمواصلة اجتذاب الجهات الاستثمارية لبلوغ مستوى الأصول نفسها المُدارة السابقة.

من الجهات الاستثمارية الأخرى، إذ زاد من قيمة الأصول المُدارة لتصل إلى نحو 268 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل مضاعف رأس المال المستثمر 5.8 مرات في ربع السنة الأول من سنة 2016. وفي السنة نفسها، فاز صندوق المؤسسة لأسواق المال بجائزة "أفضل صندوق مفتوح عالي العائد موافق للشريعة الإسلامية (منذ إنشائه)" وجائزة "أكثر شركة مبتكرة لإدارة الأصول في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، ومنطقة الشرق الأوسط-أفريقيا" التي تقدمها المؤسسة الدولية للثروة والتمويل. وصرف الصندوق منذ إنشائه مبالغ قيمتها 2.8 ملياري دولار أمريكي لأغراض مختلفة، بفضل التصميم الجيد لاستراتيجية تخصيص الأصول وإطار المخاطر وخبرة فريق إدارة المحافظ، وقدرة الفريق المكلف بالعلاقات مع الجهات الاستثمارية على الوصول إلى المؤسسات المستهدفة. وعلى الرغم مما حققه الصندوق من أداء فائق، فإنه تكبّد لسوء الحظ خسارتين سنة 2018.

ويتطلع الصندوق في الوقت الحالي إلى تحسين علامته التجارية وسياساته الاستثمارية وأطر حوكمته لمواصلة اجتذاب الجهات الاستثمارية لبلوغ مستوى الأصول نفسها المُدارة السابقة. وفي ظل مناخ اقتصادي كلي صعب وتداعيات الجائحة العالمية، نفذت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص استراتيجية سليمة تُركّز على تقليص المخاطر المتعلقة بالصندوق عن طريق خفض التعرّض للمخاطر الائتمانية خفضاً كبيراً، وقبول عائدات متواضعة، وتقليص حجم مخاطر الصندوق في الوقت نفسه. وقد نُفّذ هذا العمل لحماية الجهات الاستثمارية في المقام الأول من أيّ مخاطر متعلقة بانخفاض القيمة، عن طريق الاستثمار في الودائع القصيرة المدة والمعاملات المنخفضة المخاطر ذات العائد الجذاب. وأنهى الصندوق السنة بأصول تحت إدارته بلغت قيمتها نحو 89.6 مليون دولار أمريكي.

وفي نهاية سنة 2018، خَلَصْتُ المؤسسة بصفتها مديرة صندوق وحدات الاستثمار إلى تحقيق الصندوق للأهداف المتوخاة منه. وبالنظر إلى دورة حياة الصندوق الطبيعية والأحوال السائدة في السوق، تَقَرَّرَت تصفيته لكون ذلك يحقق مصلحة أصحاب الوحدات إلى أقصى حد. وفي سنة 2019، اعتمد جميع الشركاء المحدودي المسؤولية في صندوق وحدات الاستثمار للمؤسسة، بالإجماع، خطة التصفية والإنهاء من أجل الشروع في عملية إنهاء وتصفية عمليات واستثمارات الصندوق.

ويتمثل أهم إنجاز لخطة التصفية والإنهاء حتى الآن في توزيع الصندوق (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نيابة عن الصندوق) لمبلغ 77.6 مليون دولار أمريكي على الجهات الاستثمارية (مع نقل الاستثمارات السهمية التراكمية المُصَفَّاة والتحصيلات التراكمية النشطة للأموال من القروض الأساسية والنقد الزائد)، وهو ما يمثل 59% من مجموع الوحدات خلال فترة التخلص من الأصول وتصفية الاستثمار الأولية الممتدة على سنتين بموجب خطة التصفية والإنهاء الخاصة بصندوق وحدات الاستثمار. وعلى الرغم من التداعيات المرتبطة بالمناخ الصعب الذي يسود الاقتصاد الكلي وجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" سنة 2020، فإن إدارة الصندوق نجحت في تحقيق تحصيلات تراكمية قدرها 21.3 مليون دولار أمريكي من بداية السنة حتى الآن، منها 16.6 مليون دولار أمريكي في شكل تحصيلات ديون و4.7 مليون دولار أمريكي في شكل عائدات بيع للأسهم. واختتم الصندوق السنة بأصول تحت إدارته بلغت قيمتها نحو 31.8 مليون دولار أمريكي.

2.1.4.3 صندوق المؤسسة لأسواق المال

أنشأت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص صندوق المؤسسة لأسواق المال في سبتمبر 2013 باستثمار ابتدائي بلغ 50 مليون دولار أمريكي، وهو أول صندوق تُديره المؤسسة داخلياً. وهذا الصندوق حل مركزي للسيولة يسدّ حاجة الجهات الاستثمارية والمؤسسات الساعية إلى أدوات ذات سيولة عالية على المدى القريب والحفاظ على رأس المال على المدى القصير وتنمية الدخل. ويستثمر صندوق أسواق المال في الودائع البنكية القصيرة المدة والأدوات المالية أو المحافظ التي تدرّ دخلاً منخفضاً ومعتدل المخاطر مثل العلاوة المخصصة للصكوك (وإن كانت منخفضة) للاستفادة من زيادة جاذبية في العائد.

وبالنظر إلى موقع صندوق المؤسسة لأسواق المال باعتباره صندوقاً معتدلاً للعائد، فقد فاق في أدائه صناديق الخزنة من الفئة نفسها، وأدّى عائدات تجاوزت المستوى المستهدف كثيراً في غضون السنوات القليلة الأولى من بدء عملياته. وأدّى هذا النجاح إلى زيادة حادّة في رأس المال الذي حُشِد

2.4.3 برنامج إدارة المحافظ

التي تحقق الأداء الفائق بفضلها في الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والسلع الاستهلاكية الأساسية. وكان قطاع المواد والرعاية الصحية عائقين أساسيين للأداء. وكان لعدم وجود استثمارات في قطاع الطاقة دور كبير في الأداء الفائق لصندوق الاستدامة العالمي مقارنة بالمؤشر المرجعي.

2.2.4.3 صندوق الاستثمار "ثمار" (تونس)

صندوق الاستثمار "ثمار" صندوق برأسمال محدد موافق للشريعة الإسلامية. وتبلغ إجمالي قيمة أصوله المدارة 25 مليون دينار تونسي (16.1 مليون دولار أمريكي بسعر الصرف التاريخي في تاريخ الإغلاق)، وهو معتمد لدى هيئة السوق المالية في تونس. ويتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في تقديم تمويل ساهمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تونس، وتخصيص 80% من هذا التمويل للشركات الخاصة و20% للشركات التجارية العامة. وتدير هذا الصندوق في الوقت الحالي "شركة الخليج المتحد للخدمات المالية-أفريقيا الشمالية"، وهي شركة إدارة أصول أسست في نوفمبر 2008، وتعمل برخصة من هيئة السوق المالية التونسية وتحت مراقبتها.

تستثمر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بموجب برنامج إدارة المحافظ، في صناديق في أسواق جغرافية ذات أهمية وتتبع تلك الصناديق، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وترمي المؤسسة إلى تحسين فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء على التمويل، وهي تعرض مجموعة من المنتجات الاستثمارية حسب الطلب ورؤوس أموال مخاطرة والمساعدة الفنية عن طريق إبرام شركات مع مديري صناديق محلية من أعلى مستوى. وتملك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص حالياً استثمارات في ثلاثة صناديق تدار من الخارج هما: الصندوق التونسي "ثمار"، والصندوق السعودي "أفاق" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى صندوق الاستدامة العالمي للمؤسسة. وقد انتهت مدة الاستثمار في صندوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو الآن بصدد التخرج من الكيانات الأساسية المستثمر فيها.

1.2.4.3 صندوق الاستدامة العالمي للمؤسسة

صندوق الاستدامة العالمي للمؤسسة صندوق يدار وفقاً للشريعة الإسلامية، وهو يركز على مجال البيئة والمجتمع والحكومة، مستهدفاً كيانات عالمية مدرجة في البورصة تعتمد على مجموعة استراتيجيات من عامل ألفا وبيتا في أسواق رأس المال الساهمي. وتفتخر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بإنشائها لصندوق هو من أوائل الصناديق الساهمية المدرجة في البورصة والموافقة للشريعة الإسلامية التي تُعنى بالبيئة والمجتمع والحكومة والاستدامة، والتي ما طفتت تزايد. وحقق هذا الصندوق حتى يومنا هذا علاوات مثمرة وحقق الأهداف المتعلقة بتعبئة الموارد بما يمثل 11 ضعفاً في التزامات المؤسسة. تُدير هذا الصندوق مؤسسة "ساتورنا كابيتال" (Saturna Capital). وفي سنة 2019، حقق أداءً فاق العلامات المرجعية في فئته.

وفيما يتعلق بالسنة التقويمية المنتهية في ديسمبر 2020، حقق صندوق الاستدامة العالمي قفزة بنسبة 15.2% مقارنة بنسبة 11.6% المرجعية لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لجميع بلدان العالم (MSCI ACWI) للمؤشر الإسلامي وما عدا الأسابيع الثلاثة الأولى من يناير، فاق أداء الصندوق العلامة المرجعية في جميع أوقات السنة. وفيما يتعلق بالأصول المدارة، اختتم الصندوق السنة بمبلغ 53.4 مليون دولار أمريكي مع تسجيل زيادة تراكمية لقيمة صافي الأصول نسبتها 38% منذ إنشاء الصندوق.

وقد كان الأداء الفائق للصندوق نتيجة للاعتماد الكبير على استراتيجية تخصيص الأصول للصيرفة الإسلامية ومجال البيئة والمجتمع والحكومة والتنوع القطاعي الذي شمل القطاعات الدفاعية والمرحبة. وتمثلت القطاعات الأساسية



وفي نوفمبر 2020، مَدَّد أصحاب الوحدات عمر الصندوق سنة إضافية واحدة. وخلال نفس الفترة، دخل الصندوق مرحلة تصفية الاستثمار وسيُركِّز من الآن فصاعداً على عمليات التخارج. وإذا كان مدير الصندوق نفذ ثلاث عمليات تخارج حتى الآن، فإن معظم الاستثمارات المتبقية تتطلب مزيداً من الوقت لبلوغ الاستحقاق قبل التخارج، كما تتطلب بعض الاستثمارات تحسينات تشغيلية وأخرى لتنفيذ عمليات خروج ناجحة. وأثناء فترة التمديد هذه، سيواصل مدير الصندوق العمل عن كثب مع الشركات المستثمر فيها، مع تطبيق نهج منفصلة لكل منها لتنفيذ عمليات تخارج ناجحة وتحقيق عائدات مرتفعة لفائدة أصحاب الوحدات.

3.2.4.3 صندوق "آفاق" للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (المملكة العربية السعودية)

صندوق "آفاق" السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة صندوق برأسمال محدد موافق للشريعة الإسلامية. وتبلغ إجمالي قيمة أصوله المدارة 400 مليون ريال سعودي (107 مليون دولار أمريكي)، وهو معتمد لدى هيئة السوق المالية في السعودية. ويتمثل الهدف الاستثماري من هذا الصندوق في تقديم تمويل وسطي (تمويل متوسط المخاطر) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق النمو أو توسيع أنشطتها في المملكة العربية السعودية. وتُدير هذا الصندوق في الوقت الحالي شركة الملتز المالية، وهي شركة إدارة أصول تعمل طبقاً للوائح "هيئة السوق المالية" السعودية.

وقد استثمرت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في "صندوق آفاق" 100 مليون ريال سعودي (26.7 مليون دولار أمريكي) في سبتمبر 2013، وهي تملك 25% من الصندوق. وقدّم هذا الصندوق منذ إنشائه مبلغاً إجمالياً قدره 191 مليون ريال سعودي لفائدة 12 منشأة صغيرة ومتوسطة في المملكة العربية السعودية في صيغة مرابحة سلعية وأسهم لتمويل نموها وتوسيع عملياتها. وتتميز محفظة الصندوق بالتنوع، إذ تشمل قطاعات مختلفة، منها التصنيع والتعليم والرعاية الصحية، إلخ. وقد انقضت مدة استثمار الصندوق في سبتمبر 2018. ويُرَكِّز مدير الصندوق في الوقت الحالي على عمليات التخارج والتحصيلات والتوزيعات. ومنذ انتهاء فترة الاستثمار، نفذ مدير الصندوق عمليتي تخارج من الاستثمارات، وبلغ معامل آخر عملية تخارج مضاعفاً هو 1.6 x.

وفي الفترة الحالية، حققت قيمة صافي أصول الصندوق زيادة متواضعة. والسبب في ذلك إلى حد بعيد هو التخارج الناجح الذي عوّض بمخصصات وانخفاضات في القيمة من الشركات الأخرى المستثمر فيها.

واستثمرت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مبلغاً إجمالياً قدره 10 ملايين دينار تونسي (5.2 مليون دولار أمريكي بأسعار الصرف التاريخية)، وتملك 40% من الصندوق. وقد استثمر الصندوق منذ إنشائه 26.6 مليون دينار تونسي في 10 منشآت صغيرة ومتوسطة من أجل مساعدتها على تحقيق النمو وتوسيع عملياتها وتحسينها وولوج أسواق جديدة. وتتميز محفظة الصندوق بالتنوع، إذ تشمل مختلف القطاعات، ومنها تكنولوجيا المعلومات والغذاء والمشروبات وصناعة السيارات والرعاية الصحية وغيرها. وإلى تاريخ اليوم، غادر الصندوق كلياً أو جزئياً ثلاثة استثمارات من بين الاستثمارات المذكورة.

قد استثمر الصندوق منذ إنشائه

26.6 مليون دينار تونسي

في 10 منشآت صغيرة ومتوسطة من أجل مساعدتها على تحقيق النمو وتوسيع عملياتها وتحسينها



تتميز محفظة الصندوق بالتنوع، إذ تشمل مختلف القطاعات، ومنها تكنولوجيا المعلومات والغذاء والمشروبات وصناعة السيارات والرعاية الصحية

تصدّي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"

لقد اتَّخَذت تدابير سريعة وشاملة من أجل التصدي
للجائحة والمساعدة على تحسين قدرة القطاع
الخاص في البلدان الأعضاء على الصمود،
والتزمت المؤسسة كذلك بتقديم تمويل طارئ
قيمته 250 مليون دولار أمريكي.



رصدت المؤسسة مبلغ

250

مليون دولار أمريكي

للتمويل الطارئ لدعم البلدان
الأعضاء، البالغ عددها 55 دولة للتصدي
لمرض فيروس كورونا المستجد.



1.4 تأثير جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" على ريادة الأعمال و المنشآت الصغيرة والمتوسطة

2.4 نظرة عامة إلى تدابير التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" التي اتخذتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

اتخذت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، تدابير سريعة وجريئة لفائدة البلدان الأعضاء لضمان سدّ الاحتياجات الأساسية للقطاع الخاص بطريقة فعالة، وذلك تبعاً لخطة التدخّل الطارئة التي أعلنت عنها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي ستوفر ما يقرب 2.3 مليار دولار أمريكي.

وللتقليل من تأثير الجائحة على القطاع الخاص وإنقاذ الشركات والحفاظ على فرص العمل وسبل العيش، رصدت المؤسسة مبلغ 250 مليون دولار أمريكي للتمويل الطارئ، وذلك أساساً في شكل أدوات تمويل قصيرة ومتوسطة المدة. ويرمي هذا التمويل إلى مساعدة العملاء الحاليين والجدد الذين يثبتون التأثير الواضح للجائحة على أعمالهم، ولا سيما أولئك النشطين في مجالات الأغذية الزراعية والطاقة والقطاعات الاقتصادية الهشة الأخرى. وقد خصّص من مجموع ذلك التمويل 200 مليون دولار أمريكي لخطوط التمويل لفائدة المؤسسات المالية والفاعلين من القطاع الخاص الذين أثرت عليهم جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد". وبفضل العلاقات الجيدة التي تجمع المؤسسة بعدد كبير من المؤسسات المالية باعتبارها جهات شريكة موثوقة لتحويل خطوط التمويل إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تمكنت المؤسسة من الوصول إلى العملاء المستهدفين بسرعة. وخصّص مبلغ 50 مليون دولار أمريكي للاستثمارات السهمية في المؤسسات المالية الإسلامية والصناعات التي ترتبط على نطاق واسع بالرعاية الصحية والغذاء.

1.2.4 حزمة التمويل الطارئة

سبّوّه مبلغ 250 مليون دولار أمريكي الذي التزمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بتقديمه إلى الأنشطة التالية:

- **خطوط التمويل (ومنها المعاملات مع التسهيلات المدعومة أو المضمونة حكومياً).** وفي هذا الصدد، أختارت المؤسسة قائمة تتضمن المؤسسات المالية التي يمكن أن تستفيد من هذه التسهيلات من أجل دعم شركات القطاع الخاص المتضررة من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد". وتتألف الأطراف المقابلة المختارة من مجموعة من البنوك الخاصة والحكومية والمؤسسات المالية الإسلامية الإقليمية ذات القوائم المالية القوية وحجم

تسببت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" في وقوع صدمة اقتصادية غير مسبوقه سواء من ناحية تعقيدها أو حدّتها. ولم تُؤدّ إجراءات الإغلاق المطبقة في البلدان وتغيّر السلوكيات بسبب الخوف من الجائحة، إلى تعطيل الإنتاج فحسب، بل وأيضاً إلى تسجيل أكبر انهيار في الطلب على منتجات الشركات منذ الكساد الكبير. وبسبب التراجع الحاد في الإيرادات، كافحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سبيل الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين والموردين وتغطية تكاليفها التشغيلية. وبالنظر إلى عالميّة وحدّة الأزمة، وحالة عدم اليقين بشأن الانتعاش، ألّفت العديد من الشركات نفسها- ولا سيما الشركات الصغيرة التي تفتقد إلى الضمانات- في حاجة ماسّة إلى الحصول على تمويلات جديدة لمواجهة الأمر إلى أن تستقر ظروف الأعمال.

وتبدو الفكرة القائلة بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ستتصدر الركب نحو الانتعاش الاقتصادي، منافية للمنطق في الوهلة الأولى، لأن تلك المنشآت كانت الحلقة الأضعف أمام التأثير المالي للجائحة. وستحتاج هذه المؤسسات إلى دعم حكومي متواصل في شكل حزم حوافز ومبادرات تمويلية. وسيعتمد الانتعاش الاقتصادي على النمو البعيد الأمد والابتكار والقدرة على التكيف مع مشهد اقتصادي واجتماعي متغيّر، يوفر في نهاية المطاف إطاراً اقتصادياً يكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

واستناداً إلى قاعدة عملاء خطوط التمويل التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، فإن الحاجة الطارئة والماسّة إلى إعادة هيكلة أو جدولة التسهيلات التمويلية باتت جليّة بعد الموجة الأولى للجائحة وإجراءات الإغلاق الناتجة عنها في مناطق نشاط العملاء. وفضلاً على ذلك، تلقت معظم المؤسسات المالية المحلية تعليمات من حكوماتها للتفكير في إجراءات مرنة من شأنها تخفيف التأثير المالي للجائحة عن عملاتها. كما كان متوقعاً من المؤسسات المالية أن تقدم السيولة والتمويل للشركات المتضررة التي هي في أمس الحاجة إليهما، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3.2.4 استحداث آليات عمل سريعة

كي تكون المؤسسة أكثر فعالية في التصدي للزومات وبسبب الطبيعة الحساسة للوقت على حزمة التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، اعتمدت المؤسسة آليات سريعة من أجل اعتماد وصرف التمويل. ويرمي ذلك إلى سرعة تلبية احتياجات البلدان الأعضاء. وتعطي المؤسسة - باعتبارها شريكاً- الأولوية في التمويل للعملاء الحاليين الذين لديهم سجل سداد جيد، وللمؤسسات المالية الحكومية، وللمؤسسات التمويلي الإنمائي الوطنية والإقليمية.

ومن أجل تقديم حزمة التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" على نحو فعال وفي الوقت المناسب، اتخذت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التدابير التالية:

- جمع طلبات عملاء المؤسسات المالية للحصول على خطوط التمويل في إطار حزمة التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"؛
- اعتماد إطار لآليات تسريع المعاملات المدرجة ضمن حزمة التصدي والتفاعلات ضمن بيئة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (أي المخاطر ومسائل الامتثال للقانون والشريعة)؛
- تحديد الفرص المحتملة لاستثمارات رأس المال السهمي في القطاعات المالية والقطاعات المتضررة في مجال الرعاية الصحية والغذاء طبقاً لاستراتيجية وحدات المؤسسة.

وفي نهاية سنة 2020، تلقت المؤسسة - في إطار حزمة التصدي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" - 25 طلب تمويل رسمي بما قيمته 394 مليون دولار أمريكي، من بنوك تجارية وبنوك حكومية ومؤسسات التمويل الإنمائي. وفي نهاية سنة 2020 كذلك، اعتمدت أربع معاملات بمبلغ إجمالي قدره 48 مليون دولار أمريكي، موزعة كما يلي:

تركيا: قُدِّمَ خط تمويل لبنكين حكوميين بمبلغ إجمالي قدره 20 مليون دولار أمريكي موزعاً كما يلي: 10 ملايين دولار أمريكي للبنك الزراعي و10 ملايين دولار أمريكي لبنك الوقف.

بوركينافاسو: اعتمدَ وصُرفَ خط تمويل قيمته 15 مليون يورو (ما يعادل 18 مليون دولار أمريكي) لبنك كوريس إنترناشيونال.

نيجيريا: اعتمدَ خط تمويل قيمته 10 ملايين دولار أمريكي لفائدة بنك جايز.

المخاطرة المرغوب فيه. وقد اقترحت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منتج خط تمويل خاص يكون قياسياً (وكالة ومرابحة)، ويرمي إلى دعم شركات القطاع الخاص المتضررة من الجائحة. كذلك، تعمل المؤسسة عن كثب مع أكثر من 100 مؤسسة مالية محلية وإقليمية في شبكتها لتقديم الدعم الضروري لها كي تواصل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاعات المتضررة، وذلك ضمن أسواق نشاطها.

• **التمويل الآجل وتمويل البنية التحتية في قطاعات الرعاية الصحية والطاقة والأغذية الزراعية.** ستبذل فرق المؤسسة قصارى جهدها لتحديد بعض المشاريع القابلة للتنفيذ في مجال الرعاية الصحية والخدمات العامة لتمويلها في أكثر البلدان الأعضاء تضرراً.

• **الاستثمار السهمي والتعاون مع الشركات التي تستثمر فيها المؤسسة والمؤسسات المالية الأخرى في شبكتها والتعاون، مع غيرها عن طريقها.** ويواجه العديد من الشركات المستثمر فيها مشكلات تتمثل في صعوبة تحصيل تمويلات العملاء في الوقت المناسب، وفي نهاية المطاف يتوقع أن يكون لديها بعض التمويل غير المنتج. وفي هذا الصدد، أعدّ فريق رأس المال السهمي التابع للمؤسسة خطة طارئة لدعم هذه الشركات المستثمر فيها، وذلك بتزويدها بأسهم إضافية وتقديم خطوط تمويل لها.

• **ربط خدمات الرعاية الصحية في البلدان الأعضاء المتقدمة بالبلدان الأعضاء التي تحتاج إلى خدمات طبية.** وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب وبالاعتماد على إطار لتبادل المعارف والخبرات، تعمل المؤسسة أيضاً عن كثب مع بعض العملاء والأطراف المقابلة لنقل موارد الرعاية الصحية المتطورة أو تقديمها للمناطق الجغرافية التي تحتاج إلى المساعدة أكثر من غيرها.

2.2.4 المنتجات والمنصات الجديدة

أدرجت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أيضاً منتجات وآليات تمويل جديدة لتلبية المتطلبات والاحتياجات الخاصة لبلدانها الأعضاء. ومن هذه المبادرات تسهيلات خطوط تمويل مضمونة من الحكومات وأدوات تمويل مشتركة الأجل.

اجتهدت المؤسسات المالية الإسلامية التي تضمّها شبكة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لمواكبة التطورات التكنولوجية



3.4 التكنولوجيا المالية: سد الفجوة بين المألوف "السابق" والمألوف "الجديد"

يُفترَض أن تكون التكنولوجيا المالية حركة معاصرة. غير أن استخدام التكنولوجيا المتطورة لدعم المؤسسات المالية ليس ظاهرة جديدة بأي حال من الأحوال. فقد استحدثت قطاع الخدمات المالية بطاقة الائتمان في خمسينيات القرن الماضي، والصيرفة الإلكترونية في تسعينيات القرن الماضي، وتكنولوجيا الدفع غير اللبسي بدءاً من مطلع الألفية الثانية.

وقد يُعزى استيعاب الوعي الجماعيّ لتطورات التكنولوجيا المالية الحالية بسرعة فائقة إلى ظهورها على يد قطاعات غير قطاعات الخدمات المالية. وفي عصرنا هذا الذي يشهد شراء منتجات التجزئة وتسلّمها في مكان الإقامة بسرعة كبيرة جداً، من غير المفاجيء أن يرغب الناس في تنفيذ معاملاتهم المالية على الفور، وأن تتخذ القرارات في لحظات عوض أسابيع أو أيام. ويتوقع المستهلكون أن تكون الأمور شفافة وأن يحصلوا على تفسيرات واضحة بشأن المسائل المالية المعقدة، مع اعتماد شروط تلائم معيشتهم اليومية وتكون مواكبة لأهدافهم المالية الكلية.

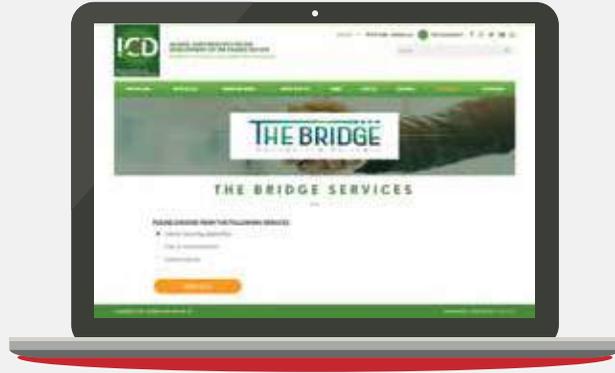
ويتعيّن على المؤسسات المالية، ولاسيّما البنوك، ضبط خياراتها الاستراتيجية لتخفيف الضغط المتزايد من المستهلكين والأطراف التنظيمية المعنية، إلى جانب الانتشار الواسع للخيارات التكنولوجية ومنافسة الشركات الناشئة المعنية بالتكنولوجيا المالية ذات القدرات الأكثر نضجاً. وبناءً على الخيار الاستراتيجي المعتمد، تذبّرت المؤسسات المالية شؤونها على نحو مختلف. فقد أعدت المؤسسات المالية، التي اعتبرت التكنولوجيا المالية عاملاً لتحسين عملياتها، العدة لقطف أفضل الثمار. وأتاح الاستقرار وتنوع المنتجات ومعرفة المستهلك والقوة المالية للبنوك التقليدية مقترنة مع ثراء البيانات وخبرة المستخدم والمنصات الحديثة للتكنولوجيا المالية، للمؤسسات المالية تحوّلها الرقمي وتوسيع نطاق انتشارها وقاعدة عملائها.

ومنذ ظهور جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، اضطرت المؤسسات المالية العتيدة إلى تسريع جهودها في مجال الرقمنة لتلبية الطلبات الجديدة. وقد سرّعت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" طريقة تفاعل الأشخاص مع الخدمات المالية، كما زادت إجراءات الحجر والقيود المرتبطة بها من استخدام الخدمات المقدمة عن بعد، من التسوق على الإنترنت إلى التسليم، إلى الأنشطة الترفيهية، وخدمات البث المباشر، ودفع المبالغ عن طريق الأجهزة المحمولة. وأدت رقمنة البنوك أيضاً دوراً بالغ الأهمية في تقليص

مخاطر فيروس كورونا المرتبطة بالتبادلات النقدية، وإبقاء القنوات المالية مفتوحة أمام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودعم الشمول المالي في الأسواق النامية أثناء الجائحة وبعدها. وقد تعودّ الأشخاص المزايا التي يقدمها العالم الرقمي ويحتّم أن يظلّوا متمسكين بها حتى بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد". وحتى تظلّ المؤسسات المالية على صلة بالواقع، يجب أن تواصل التركيز على رقمنة أنظمتها.

ومن هذا المنطلق، اجتهدت المؤسسات المالية الإسلامية التي تضمّها شبكة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لمواكبة التطورات التكنولوجية. وقد ضاعفت المؤسسات المالية الإسلامية الشريكة لنا جهودها في مجال الرقمنة سنة 2020، وتملك أغليبتها اليوم منصة صيرفة رقمية تقدم خدمات كالصيرفة على الإنترنت، والصيرفة باستخدام الأجهزة المحمولة، والكشوفات الإلكترونية، ودفع الفواتير إلكترونياً، وفتح الحسابات البنكية عن بعد، ومراكز البيع غير اللبسية. كذلك، رشّخت حضورها على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أتاح لها قريباً أكثر من العملاء وشفافية أكبر عند التعامل معهم.

وعلى سبيل المثال، استحدثت بنك البركة في باكستان خدمة تتيح تحويل الأموال عن طريق صورة ممسوحة ضوئياً للشيك، وذلك استجابة لمتطلبات عملائه من الشركات. واعتمدت مؤسسات مالية إسلامية أخرى- مثل بنك أمانة في سريلانكا- نظام المسح الضوئي بتطبيق QR (الاستجابة السريعة)، لتسهيل دفع مبالغ السلع والخدمات عن طريق الأجهزة المحمولة في المتاجر، مع تأكيد المزايا الآمنة المحسنة التي يقدمها هذا الحل. واستثمر بنك المالديف الإسلامي في تطبيق يحمل اسم "FaisaToken" الذي يضع طبقة أمان إضافية على بوابات الإنترنت والصيرفة بالأجهزة المحمولة، وهو ما يتيح معالجة المعاملات ذات القيمة الكبيرة.



منصة "BRIDGE": الربط بين المؤسسات المالية ضمن شبكة عالمية

طبقاً لمهمتنا الإنمائية، استحدثنا منصة رقمية مخصصة تحمل اسم "Bridge" (الجسر). وهي ترمي إلى تيوء مكانة كمنصة تبادل وتنفيذ طلبات من الجيل الجديد لفائدة شبكتنا العالمية التي تضم أكثر من 100 مؤسسة مالية. .

وفي الأساس، يتمثل الغرض من هذه المنصة في تسهيل تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية الأعضاء، وتحسين التحليل الذكي للسوق والأعمال، وفتح المجال أمام موارد التكنولوجيا المالية والخدمات السحابية، وتقليص تكاليف المعاملات المالية لفائدة المؤسسات المالية الأعضاء، وتعزيز خدمات المشورة التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

ما زالت منصة Bridge قيد الاختبار. وبمجرد أن تبدأ العمل، ستقدم المنافع المتبادلة التالية بين أعضائها والبنوك الإسلامية وشركات التكافل وشركات الإجارة ومؤسسات التمويل الأصغر:

- التعاون وتسهيل البيع المتقاطع وحشد مصادر الإمداد والتمويل التآجل والمشورة ومعاملات الصكوك وخطوط التمويل وإدارة الأصول والشراكة بين القطاعين العام والخاص ورأس المال السهمي والمعاملات في أدوات الخزنة والأسواق المالية والمعاملات الأخرى ذات المنفعة المتبادلة.

- تقديم خدمات المشورة مثل تلك المتعلقة بأفضل الممارسات عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- التدريب على الإنترنت حول المالية الإسلامية والتكافل والإدارة المالية السليمة وإدارة الخزنة وتأثير البيانات الاقتصادية على الأسواق المالية.
- أعمال الرهن العقاري بالاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية (الأوراق المالية بضمان رهن عقاري).
- منتجات إدارة الأصول التي تُباع عن طريق المنصة بعد الحصول على الاعتمادات التنظيمية.
- عمليات الخزنة لخدمة أكثر من 100 مؤسسة مالية تضمها شبكة المؤسسة.
- نشر المعلومات المتعلقة بمشاريع القطاع الخاص وفرص الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي من شأنها تبادل المنافع.

لماذا تُشكّل منصة BRIDGE جزءاً من البرنامج الخماسي لرئيس البنك الإسلامي للتنمية

| | |
|--|---|
| <p>التوعية: ستكون منصة Bridge قناة تواصل متكاملة لجميع البلدان الأعضاء، في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومن ثم سيزيد ذلك من إبراز دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.</p> | <p>ترمي منصة Bridge إلى تمكين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، العضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من أداء دور تنافسي أكثر وسريع لسد احتياجات البلدان الأعضاء، وبفضل تكنولوجيتها التي تربط بين المؤسسات المالية، ستحقق هذه المنصة ما يلي:</p> |
| <p>تبادل المعارف والخبرات: ستساعد منصة Bridge على بناء الشراكات في البلدان الأعضاء، إضافة إلى مساعدتها للمؤسسات المالية في البلدان الأعضاء على أحدث المنتجات التكنولوجية والمبتكرة التي تستخدمها المؤسسات المالية الأخرى.</p> | |
| <p>الكفاءة: بفضل مشاركة البيانات على المنصة، سيتاح للمؤسسات المالية الحصول على معلومات والاستفادة من خبرات لتحسين فهمها للمشكلات والصعوبات، وكذلك إمكان استكشاف الحلول الممكنة وفرص الأعمال.</p> | |
| <p>التمويل: سيساعد تمكين المؤسسات المالية من تقديم الفرص واستكشافها على المنصة تلك المؤسسات على توسيع التمويل ليشمل البلدان الأعضاء الأخرى.</p> | |
| <p>التنفيذ: رقمنة الاتصالات ومشاركة المعلومات والاستعانة بالجمهور وتنفيذ المعاملات، كل ذلك سيساعد على تنفيذ المشاريع بسرعة في البلدان الأعضاء.</p> | |
| <p>التعزيز: ستشجع هذه المنصة المؤسسات المالية على اعتماد حلول وسياسات تضمن التنمية المستدامة في البلدان الأعضاء.</p> | |

إطلاق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجائزتها المسماة "جائزة المؤسسة للابتكار المالي 2020"

نعتمد أن جزءاً من الحل للتغلب على مشكلات جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" يكمن في تطوير وتصميم حلول مبتكرة للشركات والاقتصادات واعتمادها في المؤسسات المالية العاملة وغير العاملة في مجال الصيرفة. وتشير مختلف التقارير المتعلقة بالاستدامة إلى أن للمؤسسات المالية المبتكرة قدرة أكبر على الصمود مقارنة بغيرها. وهو ما يجعل الاستدامة عاملاً أساسياً. وتلتزم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بتشجيع الابتكار لتحقيق الكفاءة وبناء القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد". ومن هذا المنطلق، أنشأت المؤسسة في السنة الماضية جائزة "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للابتكار المالي 2020" تقديراً وإبرازاً وتشجيعاً للمؤسسات المالية التي تقدم حلولاً بارعةً للقطاع المالي. ويحتضن هذه الجائزة الموقع الإلكتروني (www.InnovativeFls.net)، وهو منصة إلكترونية تستخدمها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجرد وإبراز الابتكارات الناجحة التي تنجزها المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة المختصة في التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي.

الابتكارات الناجحة التي تنجزها المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة المختصة في التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي.

وقد دعت "جائزة المؤسسة للابتكار المالي 2020" جميع المؤسسات المالية في البلدان الأعضاء لعرض ابتكارها (أو ابتكاراتها) الذي ثبت نجاحه والذي يدخل ضمن إحدى الفئات التالية:

- المنتجات والخدمات المالية.
- استراتيجيات التسويق التي ساهمت في الوصول إلى مستفيدين جدد.
- الابتكارات التي حسّنت نشر المبادئ المالية الإسلامية.
- التكنولوجيا المالية (fintech) التي اجتذبت مزيداً من المستفيدين.
- السياسات والإجراءات الداخلية التي حسّنت الشمول المالي.
- الإجراءات التشغيلية الداخلية التي جعلت العمليات أكثر كفاءةً وحسّنت صافي الدخل.



أنشأت المؤسسة في السنة الماضية جائزة "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للابتكار المالي 2020"

تقديراً وإبرازاً وتشجيعاً للمؤسسات المالية التي تقدم حلولاً بارعةً للقطاع المالي.

وترمي هذه الجائزة إلى تكريم المؤسسات المالية المبتكرة نظير الابتكارات البارعة التي تساهم في جعل الخدمات المالية متاحةً وفي المتناول، إضافةً إلى تأثيرها الإيجابي على الاستدامة. وقد تلقينا في مدة زمنية قصيرة، 15 مشروعاً ابتكارياً من مؤسسات مالية تنشط في مناطق جغرافية مختلفة مثل آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وتطمح المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى تنظيم جائزة "الابتكار المالي" [Finnovation] كل سنة، على أمل اجتذاب مزيد من المؤسسات المالية المبتكرة التي تقدم إسهامات إيجابية للقطاع المالي في البلدان الأعضاء في المؤسسة، وتشجيع المؤسسات المالية الأخرى على مواكبة اتجاهات القطاع المالي الناشئة والمتطورة باستمرار.

4.4 المساعدة على إصدار الصكوك أثناء جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"

دخلت أسواق الدَّين، ولا سيما أسواق الدَّين الإسلامية، مرحلة سكون خلال الرُّبعين الأولين من سنة 2020. وبدأت الأسواق تنتعش خلال النصف الثاني من السنة، وشرعت الجهات المُصدِّرة في الاستفادة من المعدلات المنخفضة المتوفرة في السوق.

وفي سنة 2020، وقَّعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أربعة تفويضات صكوك جديدة -ثلاثة منها مع البلدان الأعضاء وتفويض واحد مع إحدى الشركات. وبالنظر إلى الضربة القاسية التي تعرضت لها البلدان الأعضاء أثناء الجائحة، قدمت المؤسسة المشورة لتلك البلدان بشأن أفضل وقت لإصدار صكوكها. وتتنوع التوزيع الجغرافي لهذه التفويضات المُوقَّعة سنة 2020، إذ شمل بلدانا من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأخرى من آسيا الوسطى وجنوب آسيا.

وأدرجت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للمرة الأولى في تاريخها على جداول رابطة بلومبيرغ للصكوك لسنة 2020. وبعد أن قررت البنوك التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاستفادة من المعدلات المنخفضة في الأسواق، أدت المؤسسة دور المدير الشريك الرائد لثمانية بنوك، لتعبئة نحو 7 مليارات دولار أمريكي لفائدة هذه البنوك بالتعاون مع جهات تنظيمية أخرى. وستواصل المؤسسة، في إطار استراتيجيتها، أداء هذا الدور في السوق باعتبارها مستثمراً محورياً لهذه الإصدارات.

5.4 إعادة النظر في استراتيجية الشركة القطرية أثناء الأزمات

استراتيجية الشركة القطرية التي بدأ تنفيذها سنة 2010 أداة حوار وتفاعل بين البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وترمي إلى دعم الحكومات والقطاع الخاص، وتعزيز التكامل الإقليمي بطريقة أكثر تنسيقاً وتخطيطاً. وهي في جوهرها وثيقة استراتيجية تُوجِّه عمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في البلدان الأعضاء على المدى المتوسط (من ثلاث إلى خمس سنوات)، وتحدد بوضوح الميزة التنافسية ومجالات العمل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين

الاستثمار وائتمان الصادرات، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، إلى جانب أدوات التمويل والدور الذي يؤديه كل منها. وتمثل هذه الاستراتيجية آلية عمل لتحسين الحوار مع الأطراف المعنية الرئيسية في البلدان الأعضاء والجهات الإنمائية الشريكة الأخرى. وتُقيّم المؤسسة - بالتعاون الوثيق مع البنك الإسلامي للتنمية - فرص النمو الذي يقوده القطاع الخاص في أي بلد عضو، وتُقدِّم توصياتها على أساس النتائج التي توصلت إليها، بشأن تقدم استراتيجية تنمية القطاع الخاص.

ولمراعاة البيئة العالمية المتغيِّرة، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية نموذجاً جديداً وخياراً فريداً من نوعه لاستراتيجية الشراكة القطرية. وتتمحور استراتيجية الشراكة القطرية الجديدة 2.0 حول سلاسل القيمة العالمية للنهوض بالتنمية عن طريق إرساء تكامل أفضل بين سلاسل القيمة العالمية، وفي الوقت ذاته، تعزيز سلاسل القيمة المحلية. ويكون لخيار سلسلة القيمة الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية طابع استشرافي، إذ إنه يحدد سلاسل القيمة المحتملة التي تُركِّز على تنافسية بلد ما بناءً على الصناعات والمنتجات.

وقد بدأت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تنفيذ استراتيجية الشراكة القطرية 2.0 الجديدة سنة 2020، بالمساهمة في إبرام شراكات استراتيجية لأربع بلدان أعضاء هي: إندونيسيا ونيجيريا وغينيا وتركيا. وأحرزت المؤسسة تقدماً كبيراً في إعداد استراتيجية الاستثمار الخاصة بها ضمن استراتيجية الشراكة القطرية مع المالديف في السنة الماضية.



ساهمت المؤسسة في إبرام شراكات استراتيجية لأربع بلدان أعضاء جديدة:

**إندونيسيا ونيجيريا
وغينيا وتركيا.**

تستند هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز التنمية من خلال التكامل في سلاسل القيمة العالمية



وقد اعتمدت المؤسسة التوقيع الإلكتروني منذ الأيام الأولى من ظهور الجائحة، باستخدام برنامج

ADOBE SIGN

الذي بات الآن البديل الرائد في هذا المجال عن التوقيع التقليدي الملموس. وهذه الطريقة هي الأسرع والأكثر أماناً للتوقيع على الوثائق وإرسالها وحفظها في الذاكرة السحابية.

2.4.6 من منظور تكنولوجيا المعلومات

سمحت التوقيعات الإلكترونية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالمحافظة على الكفاءة والمرونة والاستمرار في سلسلة القيمة أثناء جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد".

وقد اعتمدت المؤسسة التوقيع الإلكتروني منذ الأيام الأولى من ظهور الجائحة، باستخدام برنامج Adobe Sign الذي بات الآن البديل الرائد في هذا المجال عن التوقيع التقليدي الملموس. وهذه الطريقة هي الأسرع والأكثر أماناً للتوقيع على الوثائق وإرسالها وحفظها في الذاكرة السحابية. وسواء تعلق الأمر باتفاقية أو عقد أو اعتماد مشروع استثماري، يمثل التوقيع الإلكتروني الحل الأكثر استخداماً في عالم الأعمال.

وبعد أن نجح فريق المؤسسة في تعميم العمل بالتوقيع الإلكتروني، أصبحت اليوم العديد من العمليات التشغيلية للمؤسسة رقمية ومؤتمة بالكامل. ومثال ذلك التوثيق اليومي وطلبات دفع خطوط التمويل ومصروفات التمويل الأجل وطلبات الدفع المتعلقة بالخزّانة.

6.4 التميّز المؤسسي: إنشاء مألوف

جديد

1.6.4 من منظور الموارد البشرية

تمكنت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من إدارة مواردها البشرية وثقافة العمل إدارة فعالة أثناء الجائحة، وذلك بتنفيذ جميع العمليات ذات الصلة عن بعد دون أي تعقيدات، والتكيف بسرعة مع المعايير ومتطلبات العمل الجديدة:

- فقد عُلقَ الحضور الشخصي فوراً وطلب من الموظفين العمل عن بُعد، لأن الصحة والسلامة يحيطان بالأولوية القصوى.
- أتيح للموظفين اختيار العودة إلى بلدانهم الأصلية ومواصلة العمل من مكان وجودهم لتمكينهم من تحقيق أهداف العمل وإنجاز مهامهم في بيئة آمنة.
- قدمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص دورات مجانية على الإنترنت في مجال الراحة الشخصية للموظفين أثناء فترة الإغلاق.
- عبّئَ منسق مركزي لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالموظفين في الوقت المناسب والتنسيق مع إدارة استمرار الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- نُظمت مجموعة من المبادرات الترفيهية (منافسة صورة "المكتب الرئيس" مثلاً) للمساعدة على التخفيف من ضغط العمل والحفاظ على العلاقات الاجتماعية بين موظفي المؤسسة.

الملف التعريفي العام للمؤسسة



1.1.5 تآزر المؤسسة وجهود التعاون مع الآخرين خلال سنة 2020

خلال سنة 2020، استفادت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من شبكات شركائها التي تضم بنوكاً إنمائية متعددة الأطراف ومؤسسات للتمويل الإنمائي وصناديق للثروة السيادية ومؤسسات مالية وبنوكاً مركزية ومستشارين فنيين. وتشكل تنمية القطاع الخاص عن طريق تقديم حلول التمويل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أولويات قصوى للمؤسسة. وخلال سنة 2020، حددت المؤسسة العديد من الشركاء الذين لديهم نفس المهام والأهداف، فعقدت شركات استراتيجية وأنواعاً معينة من التعاون تساعد على تحقيق تآزر دائم.

• **شركات مُحسَّنة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.** عملت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عن كثب مع الكيانات الشقيقة في "مجموعة البنك الإسلامي للتنمية"، ومنها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات، لتعزيز مزيد من الشراكات وصلات التعاون بين كيانات المجموعة. وقد تحقق كل ذلك بفضل الاجتماعات المنتظمة للجنة التنسيق الفني والاجتماعات العديدة للرؤساء التنفيذيين للكيانات المعنية. ونتيجة لذلك، شهدت سنة 2020 زيادة في حجم نشاط التمويل المشترك بين الكيانات الشقيقة.

• **الشراكات ومذكرات التفاهم المبرمة في الآونة الأخيرة.** بادرت المؤسسة ووقعت على اتفاقيات متعددة مع شركاء جدد خلال سنة 2020، منها اتفاقية الخدمات الاستشارية الفنية المبرمة مع شركة تطوير المنتجات الحلال (HDC) في ماليزيا، واتفاقية مع بنك "الشركة العامة" Société Générale في كوت ديفوار بشأن تبادل برامج العمل والتمويل المشترك في أفريقيا.

• **المراجعة المعمقة لمذكرات التفاهم المتعلقة بالشراكة وخطط العمل مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف/ مؤسسات التمويل الإنمائي الشريكة.** نفذت المؤسسة بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية مراجعة معمقة لمذكرات التفاهم الخاصة بالشراكات التالية: (1) مذكرة التفاهم بين بنك التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ (2) اتفاقية التعاون الإطارية والتمويل المشترك بين بنك التنمية الآسيوي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ (3) مذكرة التفاهم بين بنك التنمية للبلدان الأمريكية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ (4) مذكرة التفاهم بين المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

1.5 التآزر والشراكات بين المؤسسة والأطراف الأخرى: الاستفادة من التعاون

وسَّعت المؤسسة الإسلامية للتنمية دعم مهامها بإبرام شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الملزمة بتحقيق التأثير الإنمائي.

أدت جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" إلى وقوع أزمة صحية واقتصادية عالمية غير مسبوقة في البلدان الخمسة والخمسين الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. وإذا كان العديد من مؤسسات القطاع الخاص قد أبان عن قدرته على الصمود، فإن الحصول المستمر على التمويل ظل أمراً ضرورياً لمساعدتها على تأمين استمرارها وحماية فرص العمل فيها وتعافيتها. وطوال مدة الجائحة، شاركت المؤسسة إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى والشركاء العالميين في التصدي لأزمة "مرض فيروس كورونا المستجد" وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المشتركة عن طريق تعزيز التعاون ومشاركة أفضل الممارسات وبناء القدرات لتسهيل الوصول إلى التمويل.

وخلال سنة 2020، أبرز عمق الأزمة أهمية الشراكة وساهم في تحسين التعاون المتعدد الأطراف، مجسداً بذلك الهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) من "أهداف التنمية المستدامة" الذي يدعو إلى "تعزيز سبل التنفيذ وإنعاش الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة". ونعتقد في مؤسستنا أنه من الضروري الاعتماد على الشراكات والتعاون المتعدد الأطراف من أجل اتخاذ موقف استباقي من الأحداث وتقديم حلّ ملائم للمشكلات الإنمائية العالمية الحالية والمستقبلية.

وطوال مدة جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، تبادلنا المعلومات مع أطراف أخرى ونسقنا معها جهودنا من أجل تعميم إجراءات اعتماد الائتمان المعمول بها لدينا لتسهيل تقديم التمويل لعملائنا من القطاع الخاص. وسيتواصل هذا النوع المعزز من الشراكة والتعاون المتعدد الأطراف موازاةً مع تصدينا للمشكلات المرتبطة بخدمة عملائنا الحاليين والجدد في ظرف الراهن.

• **المشاورات الاستراتيجية مع مؤسسات التمويل الإنمائي والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن التأثير التشغيلي لجائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"**

وفرص تحسين التعاون. نظمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص سلسلة من المشاورات الاستراتيجية خلال سنة 2020 بمشاركة فرق القيادة في مؤسسات التمويل الإنمائي والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها سي دي سي غروب CDC Group من المملكة المتحدة، والمؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، وبروباركو Proparco التابعة للوكالة الفرنسية للتنمية، وآي دي بي إنفست IDB Invest التابعة لمجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

• **منتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.** انضمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى شبكة المنتدى العالمي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة سنة 2020. ويضم هذا المنتدى شبكة عالمية من أكثر من 200 بنك ومؤسسة مالية غير مختصة في الصيرفة وشركة للتكنولوجيا المالية وبنك إنمائي من جميع أنحاء العالم، من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبادل المعارف وتغيير السياسات وعقد شراكات بالغة التأثير. كذلك، انخرطت المؤسسة في عضوية "الأسواق الافتراضية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" التي أنشئت في الآونة الأخيرة لتعزيز الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الرائدة والمؤسسات المالية والجهات الاستثمارية.

• **المشاركة في اجتماع الأطراف الشريكة في منتدى الاستثمار الأفريقي.** كانت المؤسسة عضوا نشطا في منصة منتدى الاستثمار الأفريقي خلال سنة 2020. وقد التزمت مع رعاة المشاريع بتقديم تمويل مشترك للصفقات التي أحدثتها منصة تنمية الصفقات التابعة للمنتدى.

• **نشاط التمويل المشترك مع بنك التنمية الأفريقي.** في سنة 2020، اعتمدنا في إطار الشراكة بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وبنك التنمية الأفريقي - 25 مليون دولار أمريكي للتمويل المشترك الموازي لفائدة أحد البنوك في نيجيريا.

• **كانت المؤسسة من الموقعين الرسميين على بيان التحالف من أجل الانتعاش المستدام والشامل للقطاع الخاص.** تشكّل المؤسسة حالياً طرفاً في تحالف بالشراكة مع بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية لغرب أفريقيا ومعهد التمويل الإنمائي الكندي (FinDev)، ومؤسسة التمويل الإنمائي في الولايات المتحدة الأمريكية،

ومنظمة مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية نيابة عن جميع المؤسسات الأعضاء فيها وهي: مؤسسة الاستثمار للبلدان النامية (BIO بلجيكا)، BMI (بلجيكا)، CDC (المملكة المتحدة)، Cofides (إسبانيا)، DEG (ألمانيا)، Finfund (فنلندا)، FMO (هولندا)، صندوق التنمية للبلدان النامية (IFU الدانمارك)، Norfund (النرويج)، البنك النمساوي للتنمية (OeEB النمسا)، Proparco (فرنسا)، بنك الاستثمار السويسري للأسواق الناشئة (SIFEM سويسرا)، Simest/ CDP (إيطاليا)، Sofid (البرتغال)، Swedfund (السويد).

• **زيادة التعاون مع مجموعة التنسيق العربية.** وافقت مؤسسات مجموعة التنسيق على التعهد بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي لتنفيذ مبادرة منسقة من أجل التصدي للأضرار الناتجة عن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" على البلدان النامية والتخفيف من وطأتها. وشاركت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مشاركة نشطة عن طريق تبادل برامج العمل الخاصة بها مع أعضاء مجموعة التنسيق، ويوافق ذلك فجوة تمويلية إجمالية قيمتها 1.5 مليار دولار أمريكي.

• **احتضان المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للخلوة المشتركة بشأن عمليات القطاع الخاص بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي.** في إطار الاتفاقية الإطارية للتعاون والتمويل المشترك القائمة مع بنك التنمية الآسيوي للتنمية (2018-2022)، نظمت المؤسسة واحتضنت الخلوة الافتراضية السنوية المشتركة بشأن عمليات القطاع الخاص. وقدم الطرفان معلومات مستجدة ونبذة عن عمليات القطاع الخاص، مع التركيز على البنية التحتية وتمويل الشركات والمؤسسات المالية. وتمحورت المناقشات كذلك حول تعزيز التعاون وزيادة أنشطة التمويل المشترك.

• **إشراف المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على ركيزة الاستثمار ضمن برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية.** يرمي هذا البرنامج الإقليمي المتعلق بتعزيز التجارة إلى التصدي لبعض المشكلات التي تواجه تعزيز التجارة بين المنطقتين. ويُتوقع أن يزيد هذا البرنامج من حجم الاستثمار والتجارة بين المناطق العربية والأفريقية، ويشمل مختلف الجوانب، ومنها تمويل البنية التحتية والخدمات الاستشارية والدعم الفني.



2.5 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على مسرح التنمية العالمية: تشجيع التعاون والحوار الدولي

ظلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وفيه خيار تعزيز التعاون والحوار الدوليين للضرورة للمشكلات العالمية، ووضع معايير جديدة، وتحسين آفاق النمو الشامل والمستدام.

في ظل استمرار تفاقم جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، من البديهي أن يتأثر تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحساسة التي حددتها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تأثراً شديداً. وتسعى المؤسسة بمشاركتها الفعالة في الحوار العالمي من أجل مناقشة قضايا التنمية الدولية مع مختلف الأطراف المعنية، إلى أداء دوراً رئيسياً في تقديم حلول ملموسة للمشكلات التي يواجهها العالم. وتعتقد المؤسسة أن حشد التعاون الدولي والعمل الجماعي سيُتيحان تنفيذاً أفضل لخطة إنمائية موحّدة.

قمة التمويل المشترك
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، وبمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش، نُظمت قمة التمويل المشترك بمبادرة من الاتحاد العالمي لمؤسسات التمويل الإنمائي والنادي الدولي للتمويل الإنمائي. وقد شاركت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في هذه المبادرة، وكان رئيسها التنفيذي، الأستاذ أيمن سجينى، عضواً في الفريق التوجيهي للنادي الدولي للتمويل الإنمائي بصفته نائبا للرئيس. وشهدت هذه القمة التي عُقدت من 9 إلى 12 نوفمبر 2020، مشاركة 450 بنكا إنمائياً عامّاً من جميع أنحاء العالم، إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى، مثل رؤساء الدول والحكومات ومشرفين وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز التفكير والأكاديميين، وذلك لمناقشة دور المشاركين الحاسم في التوفيق بين تدابير التصدي الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية الناتجة عن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" على المدى القصير والأزمة الاجتماعية والاقتصادية العالمية المترتبة عليها، وتدابير الإنعاش المستدام التي سيكون لها تأثير على المدى البعيد على الكوكب والمجتمعات.

وتمثّل أول إنجاز لقمة التمويل المشترك في إصدار إعلان مشترك أبدت فيه جميع البنوك الإنمائية العامة استعدادها للمساهمة في التعافي من جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" والاتساق مع مبادئ التمويل المستدام. وإذ تفتخر مؤسستنا بكونها طرفاً مَوْعَفاً على هذا الإعلان المهم، فإنها تلتزم بأن يؤدي نوع الدعم الذي تقدمه لعملائها الحاليين والجدد إلى تحقيق مكاسب مستدامة على المدى البعيد من حيث النمو والرفاه. وتتعهد المؤسسة أيضاً بتكريس جهودها ومواردها للمساهمة أكثر في تفعيل "اتفاق باريس" وتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".



الاجتماعات والفرق العاملة التابعة لمجموعة العشرين، وذلك تحت قيادة معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار. وشاركت المؤسسة أيضاً في أكثر من 20 اجتماعاً لمختلف الفرق العاملة مثل: الفريق المعني بالإطار وفريق التنمية وفريق السياحة وفريق البنية التحتية وفريق الطاقة المستدامة. كذلك، قدمت المؤسسة مساهمتها في مجموعة العشرين عن طريق المجموعات المشاركة، ولاسيما مجموعة الفكر 20 (T20) ومجموعة المجتمع الحضري 20 (U20)، من خلال المساهمة في تطوير توجيهات جديدة للحكومة العالمية من أجل الاستخدام المسؤول للبيانات والتكنولوجيات الرقمية في الأوساط الحضرية، وتحديد هدف نهائي يتمثل في ممارسة التأثير على حوكمة المدن العالمية الذكية ولوائحها.



النادي الدولي للتمويل الإنمائي

تفتخر المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بكونها عضواً في النادي الدولي للتمويل الإنمائي الذي تعمل مجموعة من أعضائه معاً من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطط "اتفاق باريس بشأن المناخ"، ورص صفوفها في إطار واحد لتعزيز الاستثمار الإنمائي المستدام وتسخيره على الصعيد العالمي. ويشغل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الأستاذ أيمن سجينى، منصب نائب رئيس هذا النادي الذي يرأسه الرئيس التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية السيد ريمي ريو. ويضم النادي الدولي للتمويل الإنمائي 26 عضواً، يمثلون أصولاً مختلفة تتجاوز 4 تريليون دولار أمريكي. وتشارك المؤسسة مشاركة فعالة في النادي وترأس فريقين عاملين مختصين هما: الفريق العامل المعني بالتمويل المختلط والفريق العامل المعني بتصنيف أهداف التنمية المستدامة.

وفضلاً على ذلك، تساهم مؤسستنا مساهمة فعالة في الفرق العاملة الأخرى والأنشطة المتعلقة بالتمويل الأخضر والمساواة بين الجنسين وشؤون اللاجئين والاتساق مع أهداف التنمية المستدامة وإعداد المشاريع ونماذج الأعمال والحوكمة، إلخ. وتحت القيادة الرشيدة لأمانة النادي الدولي للتمويل الإنمائي، التي تحتضنها الوكالة الفرنسية للتنمية، شاركت المؤسسة مشاركة فعالة في إعداد وتنفيذ مختلف منجزات قمة التمويل المشترك.



قمة مجموعة العشرين – الرياض 2020

أدت رئاسة المملكة العربية السعودية لقمة مجموعة العشرين سنة 2020، التي تناولت موضوع "تحقيق فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، دوراً حاسماً في صياغة السبل التحولية لإعادة بناء وتشكيل العالم بالتركيز على مبادئ أهداف التنمية المستدامة التي حُدِّدت سنة 2015. ففي إطار قمة افتراضية احتضنتها المملكة العربية السعودية يومي 21 و22 نوفمبر، أصدر قادة مجموعة العشرين إعلاناً عبّروا فيه عن التزامهم القوي بتنسيق العمل الدولي والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف، وتعهدوا بمواصلة العمل معاً للتغلب على جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" واستعادة النمو وفرص العمل وبناء مستقبل أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود.

ومنذ أن تولت المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العشرين في أوائل ديسمبر 2019، شاركت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مشاركة فعالة في مختلف



منذ أن تولت المملكة العربية السعودية رئاسة مجموعة العشرين في أوائل ديسمبر 2019، شاركت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مشاركة فعالة في مختلف الاجتماعات والفرق العاملة التابعة لمجموعة العشرين

3.5 نتائج استبيان الفعالية الإنمائية خلال سنة 2020

يمثل تحقيق الفعالية الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من الغرض من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بصفتها مؤسسةً للتمويل الإنمائي. وتجري المؤسسة استقصاء سنوياً لجمع الأدلة عن مساهمة عملاء وشركاء المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتأثير الإنمائي المنوط بهم.

عدد العملاء الذين تمكنوا من الحصول على التمويل الإسلامي

400,124



عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات جديدة في مؤسسات مالية إسلامية

110,878



عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي حصلت على دعم بفضّل تمويل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

41,066



عدد فرص العمل الجديدة المستحدثة

15,132



عدد فرص العمل المستدامة

76,783



لمزيد من المعلومات التفصيلية حول تقرير الفعالية الإنمائية السنوي للمؤسسة، المرجو زيارة الموقع الإلكتروني: <https://icd-ps.org/ar/development-effectiveness>

مبيعات الصادرات المحققة

407.47
مليون دولاراً أمريكياً



مبالغ الضرائب المستخلصة لفائدة الإيرادات الحكومية

116.49
مليون دولاراً أمريكياً



المبالغ المنفقة على التنمية المجتمعية

32.98
مليون دولاراً أمريكياً



ملاحظة: يضمن الاستقصاء السنوي للفعالية الإنمائية الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أسئلة محددة عن مساهمة المشاريع التي تدعمها المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بهذا الشأن في تقرير الفعالية الإنمائية السنوي عن سنة 2020.

IEN
Awards
DEALS OF THE YEAR
2019

Pakistan
Deal of the Year

Dual-currency financing
facility for NASDA Green
Energy's 50 MW wind
power project



IEN
Awards
DEALS OF THE YEAR
2019

Cross Border
Deal of the Year

Dual-currency financing
facility for NASDA Green
Energy's 50 MW wind
power project



4.5 الجوائز والتقديرات حتى الآن

جائزة التميّز للمساهمة البارزة في تطوير التمويل الإسلامي في القطاع الخاص
قمة الصكوك في لندن 2015

جائزة للاقتصاد الإسلامي- فئة المال والتمويل
غرفة تجارة وصناعة دبي وطومسون رويترز 2015

أفضل مبادرة تمويل إسلامي
مجلة الصيرفة الأفريقية 2015

أفضل بنك إنمائي
سي بي آي فاينانشل 2015

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2014
مجلة التمويل الدولي 2014

"أفضل مقدم خدمات إجارة إسلامية" و "أفضل مستشار في التمويل الإسلامي"
منظمة سي إم أو 2014

جائزة التميّز في الأعمال المصرفية الإسلامية
مجلة أكويزيشن الدولية 2014

جائزة أفضل بنك إسلامي للسنة
جوائز إي سي كيو العالمية 2014

جائزة أفضل مطوّر للقطاع الخاص لمنطقة الشرق الأوسط
جوائز آي إي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة 2014

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2014

أفضل مبادرة مالية إسلامية
جوائز أكاديمية تتويج للتميّز 2013

جائزة التميّز المؤسسي 2012
المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية 2012

"أفضل عملية عابرة للحدود" و "أفضل عملية للسنة
بباكستان" سنة 2019 لفائدة تسهيلات التمويل
المزدوج العملة المقدم لمشروع الطاقة الريحية بقدره
50 ميغاوات الذي تنفذه شركة ناسدا غرين إينيرجي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2020

المساهمة البارزة في الحوكمة البيئية والاجتماعية
والمؤسسية-الابتكار المالي العالمي المسؤول
2019

مجلة كاييتال فاينانس إنترناشيونال 2019

جائزة أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لسنة
2017

جوائز التمويل الإسلامي العالمية

أفضل عملية سيادية لسنة 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

أفضل مؤسسة مساهمة في التمويل الإسلامي
منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

"أفضل عملية أفريقية للسنة" لدورها في أول إصدار
صكوك سيادية بقيمة 100 مليار فرنك أفريقي في
يوليو بجمهورية السنغال
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

"أفضل عملية عابرة للحدود للسنة" في عملية مرابحة
سلعية مرجعية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع
بنك طوكيو-ميتسوبيشي في سبتمبر
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

5.5 المؤسسة في الصور

تم استلام مئات الصور من دول أعضاء مختلفة من جميع أنحاء العالم. تم إجراء الجولة الأولى من الاختيار من قبل مصورين محترفين وفريق المؤسسة، حيث تم اختيار 25 صورة رائعة مؤهلة للمرحلة الثانية، اختيرت من بينها الصور الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى من قبل لجنة مكونة من أعضاء الإدارة ومن مهنيين وتم طرحها للتصويت العام على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة.

استمر التصويت الرقمي لمدة أسبوع وتجاوز عدد الأصوات 3500 صوتًا، أفرزت الصور الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى.

شهد عام 2020 إطلاق المؤسسة لأول مسابقة للتصوير الفوتوغرافي عبر الهاتف المحمول، وهي مفتوحة للمصورين في جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 55 دولة.



المركز الأول
الفائز
روبييل حسين
بنغلاديش

المركز الثاني
الفائز
أشيكول موولا
بنغلاديش



المركز الثالث
الفائز
محمد هدايت ساركر
بنغلاديش





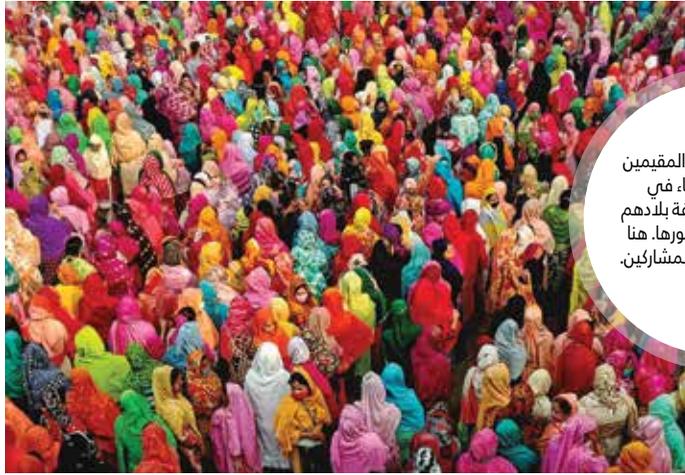
نيجيريا

توماس دانيال تشينيدو



باكستان

عمر علي



طلب من المواطنين المقيمين من الدول الأعضاء في المؤسسة عرض ثقافة بلادهم وتراثها وشعبها وتطورها. هنا مجموعة صغيرة من المشاركين.

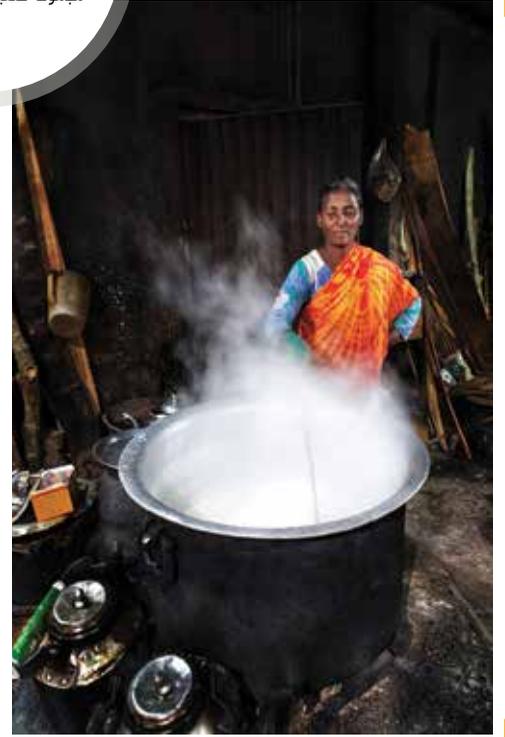
بنغلادش

محمد عريف الرحمن



بنغلادش

محمد ركيات الكريم راكيم



بنغلادش

نافيش شهريار



بنغلادش

جيبون كومر ملاكر



بنغلادش

نافيش شهريار أكاش



باكستان

محمد علي وقار خان



بنجلاديش

جامان احمد



المغرب

محمد امربيط



موظفونا

تخضع أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للاعتماد والتمحيص على يد كبار الشخصيات المتمرسه التي تعمل بتفانٍ من أجل تنمية البلدان الأعضاء.

2.6 مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن اعتماد السياسات واستراتيجية العمليات والموازنة والسير العام لعمليات المؤسسة في إطار الصلاحيات التي تخولها له الجمعية العمومية. ويتألف من عشرة أعضاء (منهم الرئيس) ويتولى رئاسته رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويتشكل الأعضاء الآخرون من ممثلي البنك الإسلامي للتنمية، وممثلي مجموعات البلدان الأعضاء من أفريقيا وآسيا والبلدان العربية الآسيوية، والمؤسسات المالية العامة، إضافة إلى عضو دائم من المملكة العربية السعودية (لكونها أكبر المساهمين في رأسمال المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية).

1.6 الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في المؤسسة. ويعين كل عضو فيها ممثلاً ينوب عنه في الجمعية العمومية. ومن أهم وظائف الجمعية العمومية وضع السياسات التي تحكم عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والإشراف العام عليها. ويمكنها تفويض صلاحياتها إلى مجلس الإدارة لممارسة أي من تلك الصلاحيات، ما عدا تلك المخولة حصرياً للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

أعضاء مجلس الإدارة في نهاية سنة 2020



الأستاذ نبيل العبد الجليل



الأستاذة زينة زيد طوقان



الدكتور رامي محمود سعيد أحمد

الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار
(رئيس مجلس الإدارة)

الدكتور فهد محمد التركي



الدكتور حمد بن سليمان البازعي



الأستاذ أولان أيلشيف



الأستاذ دامو جاستين بارو



الأستاذ فريدريك تويسيم تابورا



الدكتور علي جناتي

يُرخّص لمجلس الإدارة، بناءً على لوائح المؤسسة بأن يمارس جميع صلاحيات المؤسسة، باستثناء الصلاحيات المخولة حصرياً للجمعية العمومية، إلى جانب اعتماد الشروط والإجراءات التي يمكن لرئيس المجلس بموجبها عرض مختلف المسائل في إطار إجراء معجّل.

مجلس الإدارة يتألف من

عشرة أعضاء

(منهم الرئيس) ويتولى رئاسته رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

وطبقاً لاتفاقية تأسيس المؤسسة، يجتمع مجلس الإدارة كلما اقتضت أعمال المؤسسة ذلك، ويتحقق نصاب أي اجتماع بحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، شريطة ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويمكن عقد اجتماع خاص للمجلس في أي وقت سواء بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلثية من أعضائه.

ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذين يعينهم البنك الإسلامي للتنمية عدد متساوٍ من أصوات البنك الإسلامي للتنمية، ويحق لكل عضو من أعضاء المجلس أن يدلي بعدد من الأصوات يكون مساوياً لعدد الأصوات المحتسبة عند انتخابه، التي كان أعضاء المؤسسة الناخبون مخولين للإدلاء بها.

3.6 اللجنة التنفيذية

يُعَيِّن مجلس الإدارة لجنة تنفيذية تضم عدداً من أعضائه وتعمل هذه اللجنة على اتخاذ القرارات السريعة. وتمتد بصلاحيات اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار وبجميع الصلاحيات الأخرى التي يخولها لها مجلس الإدارة. وتتألف اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء على الأكثر، منهم عضوان دائمان هما: رئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر حصة أسهم في المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص (المملكة العربية السعودية). ويعمل أعضاء اللجنة التنفيذية بنظام التناوب السنوي من أجل إتاحة فرصة المشاركة في اللجنة لغيرهم من أعضاء المجلس.

أعضاء اللجنة التنفيذية في نهاية سنة 2020

- 1 الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
- 2 الدكتور فهد محمد التركي
- 3 الدكتور حمد بن سليمان البازعي
- 4 الأستاذ نبيل العبد الجليل
- 5 الأستاذ أولان أيلشيف

4.6 لجنة المراجعة

يُعَيِّن مجلس الإدارة لجنة مراجعة تضم عدداً من أعضائه مدة ثلاث سنوات. وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن الإشراف على كل ما يتعلق بالرقابة المالية والداخلية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وامتثال أنشطة المؤسسة لمهمتها، وترفع كذلك تقارير النتائج إلى مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة في نهاية 2020

- 1 الدكتور فهد محمد التركي
- 2 الأستاذ فريدريك تويسيم تابورا
- 3 الأستاذ نبيل عبد الجليل
- 4 الدكتور أبو بكر علي عمر باجابر (خبير مستقل عضو في اللجنة).

5.6 الرئيس التنفيذي

يتولى الرئيس التنفيذي، بإشراف عام من رئيس مجلس الإدارة، إدارة جميع الأعمال اليومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ويكون مسؤولاً عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد الرئيس التنفيذي على تمويلات المؤسسة واستثماراتها، في حدود التفويض الذي يمنحه إياه مجلس الإدارة. وقد عيّن المجلس الأستاذ أيمن أمين سجينى رئيساً تنفيذياً للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في 1439/12/23 (سبتمبر 2018) مدة ثلاث سنوات.

6.6 الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

أدمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية سنة 2012، وأنبثقت عنهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وهذه الهيئة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشأن توافق منتجاتها ومعاملاتها مع الشريعة الإسلامية. وتتكون الهيئة الشرعية من علماء بارزين، هم:

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في نهاية سنة 2020

- 1 الشيخ عبد الله بن المنيع
- 2 الشيخ محمد تقي العثماني
- 3 الدكتور محمد الروكي
- 4 الدكتور محمد الشافعي

ملاحظة: في عام 2020، فقد مجلس إدارة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ثلاثة من أعضائه البارزين (الدكتور حسين حامد سيد حسن، الدكتور عبد الستار أبو غدة والشيخ محمد علي التسخيري). نسأل الله العظيم أن يغفر للجميع وأن يرزقهم جنة الفردوس الأعلى مع الشهداء والصالحين.



الأستاذ عبد الله خطيب



الأستاذ عامر خان



الأستاذ إقبال داريديا



الأستاذ أيمن أمين سجينى



الأستاذ محمد اليايى



الأستاذ عثمان بويكومتلو



الأستاذ طاهر نسيم



الأستاذ بوبا بارو



الأستاذ توفيق حسن



الأستاذ كريم جان

7.6 إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

- 1 الأستاذ أيمن أمين سجينى، الرئيس التنفيذي
- 2 الأستاذ إقبال داريديا، مستشار الرئيس التنفيذي، مدير إدارة الأسواق العالمية والدخل الثابت المكلف ومدير إدارة الخزنة المكلف
- 3 الأستاذ عامر خان، مدير إدارة أسواق الأسهم العالمية
- 4 الأستاذ عبد الله خطيب، مدير إدارة الأصول
- 5 عثمان بويكومتلو، مدير إدارة الاستراتيجية والسياسات والبحوث، ومدير إدارة الدعم المؤسسي المكلف
- 6 الأستاذ محمد اليايى، مدير إدارة الفعالية الإنمائية
- 7 الأستاذ بوبا بارو، مدير إدارة الشؤون المالية والمحاسبة المكلف
- 8 الأستاذ طاهر نسيم، المستشار القانوني للرئيس التنفيذي، مدير الإدارة القانونية المكلف
- 9 الأستاذ كريم جان، مدير إدارة المراجعة الداخلية المكلف
- 10 الأستاذ توفيق حسن، مدير إدارة المخاطر المكلف

8.6 التغييرات في الإدارة العليا والوسطى

في إطار تطبيق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لهيكل تنظيمي جديد، سُجِّلت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال سنة 2020:

عُيِّن الأستاذ بوبا بارو مديرا مكلفا بإدارة الشؤون المالية والمحاسبية بتاريخ 2020/05/05 ورئيس قسم التخطيط المالي وإعداد التقارير بإدارة الشؤون المالية والمحاسبية بتاريخ 2020/09/06.

عُيِّن الأستاذ كريم جان مديرا مكلفا بإدارة المراجعة الداخلية بتاريخ 2020/04/30.

عُيِّن الأستاذ توفيق حسن مديرا مكلفا بإدارة المخاطر بتاريخ 2020/12/01.

عُيِّن الأستاذ محمد عاشق مؤيد رئيسا لشعبة البنية التحتية والتمويل المؤسسي التابعة لإدارة الأسواق العالمية والدخل الثابت بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ أولان أبيلغازيف رئيسا لشعبة التمويل والضمانات للمؤسسات المالية التابعة لإدارة الأسواق العالمية والدخل الثابت بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ نبيل علي رئيسا لشعبة الأصول والخصوم والاستثمارات البديلة التابعة لإدارة الخزانة بتاريخ 2020/09/06.

عُيِّن الأستاذ عديل أحمد رئيسا لشعبة إدارة الصناديق والمحافظ التابعة لإدارة الأصول بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ ساني إبراهيم رئيسا لشعبة خزانة الدخل الثابت والشؤون القانونية المؤسسية التابعة لإدارة الشؤون القانونية بتاريخ 2020/09/06.

عُيِّن الأستاذ محمد عارف التركي رئيسا لشعبة الاستثمارات البنكية للمؤسسات المالية التابعة لإدارة أسواق الأسهم العالمية بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ آصف محمود رئيسا لشعبة تسوية إدارة الأصول التابعة لإدارة أسواق الأسهم العالمية بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الدكتور إلفين أفندي رئيسا لشعبة السياسات الاقتصادية والبحوث التابعة لإدارة الاستراتيجية والسياسات والبحوث بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ أحمد الكوع رئيسا لشعبة العمليات التابعة لإدارة الدعم المؤسسي بتاريخ 2020/07/19.

عُيِّن الأستاذ نبيل العلمي رئيسا لشعبة العلاقات العامة والتواصل بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ باسم طنطوش رئيسا لشعبة إدارة العلاقات والشراكات بتاريخ 2020/07/20.

عُيِّنت الأستاذة منال اللقاني رئيسة لشعبة الموارد البشرية التابعة لإدارة الدعم المؤسسي بتاريخ 2020/09/06.

عُيِّن الأستاذ تفسير أحمد رئيسا لوحدة التمويل المشتركة التابعة لإدارة أسواق الأسهم العالمية بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ محمد زيشان رئيسا لوحدة الدعم وتنمية الأعمال التابعة لإدارة الخزانة بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ عريف شفزان حسن رئيسا لوحدة التمويل التابعة لإدارة الخزانة بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ لؤي محمد علي حوجلي رئيسا لوحدة دعم إدارة الأصول التابعة لإدارة الأصول بتاريخ 2020/09/06.

عُيِّن الأستاذ صالح برجواي رئيسا لوحدة إدارة المحافظ الائتمانية التابعة لشعبة العمليات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ أحمد بلحاج جراد رئيسا لوحدة المصروفات والمستحقات التابعة لشعبة العمليات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ حمزة بوكيلي رئيسا لوحدة الشراكات التابعة لشعبة إدارة العلاقات والشراكات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ بوباكاري أكي رئيسا لوحدة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التابعة لشعبة إدارة العلاقات والشراكات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ سمير تاغيف رئيسا لوحدة أوروبا ورابطة الدول المستقلة التابعة لشعبة إدارة العلاقات والشراكات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ أحمد عبدول خالد رئيسا لوحدة آسيا التابعة لشعبة إدارة العلاقات والشراكات بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ حمزة السكتاوي رئيسا لوحدة الابتكار وإدارة المعارف التابعة لإدارة الفعالية الإنمائية بتاريخ 2020/08/20.

عُيِّن الأستاذ أختر علي رئيسا لوحدة السياسات المالية والمراقبة التابعة لإدارة الشؤون المالية والمحاسبية بتاريخ 2020/09/06.

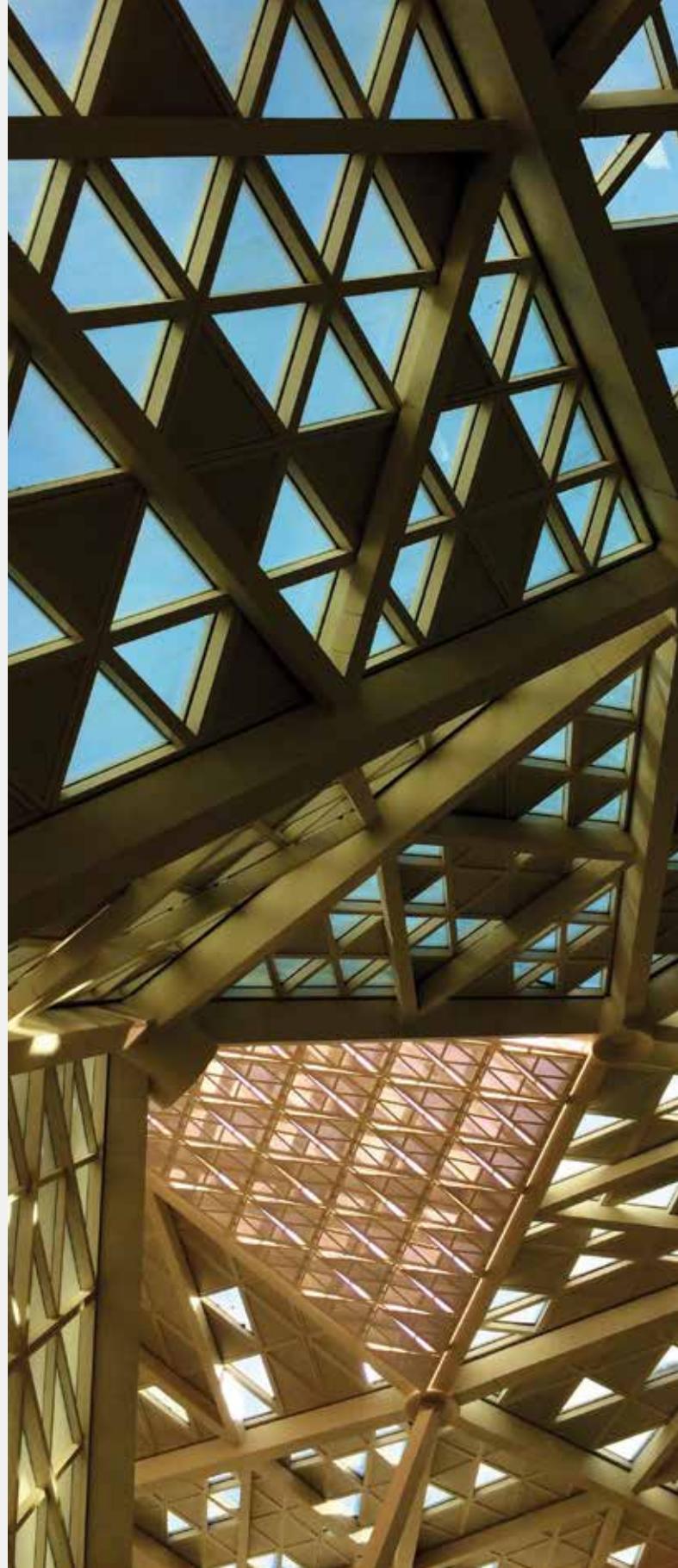
تشريع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في إعادة الهيكلة: ضمان الانتقال السلس أثناء إعادة التنظيم

بناءً على الاستراتيجية وخطة الأعمال الجديتين المعتمدين من مجلس الإدارة، وضعت المؤسسة هيكلًا تنظيميًا جديدًا بمساعدة شركة استشارية خارجية مستقلة، وأبلغت موظفيها بهذا الهيكل التنظيمي الجديد إلى جانب إطار للتقييم والتخطيط خلال سنة 2020. وستتيح الهيكلة الجديدة المرنة للمؤسسة التركيز أكثر على مجالات الأعمال الاستراتيجية، الحالية والجديدة، وزيادة الكفاءات وتحسين التعاون التنظيمي.

ونظراً لأن المؤسسة طبقت الهيكل التنظيمي الجديد أثناء جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد"، فإنها اعتمدت فعلياً على الوسائل التكنولوجية المتوفرة لتقييم الموظفين الذين اختيروا لشغل المناصب المتاحة.

النتائج المتوخاة

- جعل الهيكل التنظيمي مُتسماً مع الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بحيث يتيح تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- توضيح الأدوار والمسؤوليات وتسلسل نظام المساءلة ورفع التقارير الخاصة بالمهام والموظفين.
- وضع إطار محدث للكفاءة يتضمن جميع المهام داخل المؤسسة لإتاحة التوظيف والاختيار الفعال للمواهب وإدارة الأداء وتدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم.
- الحفاظ على المواهب البالغة الأهمية في المنظمة بمنحها فرصاً أكبر لتطوير مساراتها المهنية وتعيينها في الهيكل التنظيمي الجديد.
- الحرص على وجود الموظف المناسب في المكان المناسب بناءً على مهاراته ومؤهلاته وخبرته.



ممارساتنا، منتجاتنا و إجراءاتنا

1.7 ممارساتنا

تطبق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص آليات مؤسسية وآليات حوكمة لضمان توافق جميع أنشطتها ومعاملاتها وعملياتها مع القوانين واللوائح وضمان شفافيتها ونزاهتها ومشروعيتها. وتكمن أولويتنا الكبرى في التقيد بأعلى معايير المساءلة والشفافية لضمان ثقة الجمهور بنا، وتقديم فعالية إنمائية قصوى في الوقت نفسه.

1.1.7 إدارة المخاطر والامتثال

طبقاً لسياسة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة هوية العميل، تلتزم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التزاماً قاطعاً بأن تخضع جميع أنشطتها لقواعدها وإجراءاتها وتوجيهاتها الصارمة. وتنفذ جميع أنشطة المؤسسة استناداً إلى التمييز الدقيق وبذل العناية اللازمة والرصد والمراقبة باستخدام الأنظمة الراسخة وأنظمة التقاضي التي تشمل جميع العقوبات الدولية الكبيرة وحالات الحظر والأشخاص المعرضين سياسياً وقوائم الإنفاذ القانونية والتنظيمية. وهذه السياسة اعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية سنة 2019 ومجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص سنة 2020. فضلاً على ذلك، تأخذ المؤسسة في الاعتبار آخر تحديثات التوصيات المحايدة وغير السياسية الصادرة عن كيانات دولية مختصة، مثل: الفريق العامل المعني بالإجراءات المالية بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1373، بصفتها تدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واعتمدت المؤسسة أيضاً- بصفتها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية- سياسة النزاهة، وسياسة الإفصاح عن المعلومات وتضارب المصالح، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، وذلك من أجل مكافحة الرشوة والفساد والاحتيال وتضارب المصالح.





تُكمن أولويتنا الكبرى في التقيد بأعلى معايير المساءلة والشفافية لضمان ثقة الجمهور بنا، وتقديم فعالية إنمائية قصوى في الوقت نفسه.

3.1.7 الشؤون القانونية

تُعنى إدارة الشؤون القانونية بمساعدة ودعم وتكملة مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وذلك بتقديم خدمات قانونية دقيقة وفعالة وكفؤة في الوقت المناسب لحماية مصالح المؤسسة على أفضل وجه. وهي مسؤولة كذلك عن إدارة جميع المخاطر القانونية الناشئة عن عمليات المؤسسة، وتقديم الدعم على مستوى الهياكل والوحدات، ويشمل عملها جميع المشاريع والمعاملات والاتفاقيات التي تكون المؤسسة معنية بها.

وفي سنة 2020، أطلقت إدارة الشؤون القانونية عدة مبادرات لمواكبة تغيّر السياسات، ومنها نموذج وإجراء جديد لمذكرات التفاهم، ونموذج وإجراء جديد لاتفاقية عدم الإفصاح، ونظام جديد لتعبئة التوكيلات، ونظام جديد لمعالجة الفواتير تشرف عليه في الوقت الحالي الوحدات بدلاً من إدارة الشؤون القانونية.

وتُسندُ جميع المسائل المتعلقة بالامتثال إلى وحدة الامتثال في المؤسسة التي تتعامل معها والمسؤولة وظيفياً أمام لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، المسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالامتثال وتنفيذها، وإعداد كتيبات وإجراءات، والإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورصدها والكشف عنها ومكافحتها، وتنفيذ دورات تدريبية متعلقة بالامتثال وأنشطة التوعية، وتقديم الدعم والتوجيه للإدارة العليا للمؤسسة. وتضمن هذه الأعمال تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو ملائم والقضاء عليها والتخفيف من حدتها.

2.1.7 المراجعة الداخلية

إدارة المراجعة الداخلية هي خط الدفاع الثالث في إطار إدارة المخاطر المعمول به في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. ولكونها مسؤولة وظيفياً أمام لجنة المراجعة، فإنها تقدم تأكيداً مستقلاً وموضوعياً ونظرة معمقة وخدمات استشارية لإدارة المؤسسة ومجلس الإدارة بشأن الفعالية العامة لأهم آليات ونظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وتستخدم هذه الإدارة طريقة قائمة على المخاطر لإعداد خطة المراجعة السنوية التي تكون متسقة مع الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم تتصدى للمخاطر التي لا تتحمل التأخير التي قد تتعرض لها المؤسسة. وعند وجود ملاحظات، تُقيم آلية المراجعة الداخلية مدى ملاءمة خطط العمل الإدارية المنفذة لحل المشكلات، ومتابعتها متابعة صارمة.

وفي سنة 2020، شرعت هذه الإدارة في تحديث سياساتها وإجراءاتها لتزويد المؤسسة بخدمة أفضل، وترأست الفريق العامل المعني بالسياسات والإجراءات لتحسين سياسات وإجراءات المؤسسة أكثر. وأبرمت المؤسسة أيضاً شراكة مع شركة الاستشارة الدولية Protiviti لتنفيذ مراجعة صناديق إدارة الأصول عدداً من السنوات، وشكّلت فريقاً عاملاً مع مورّد خارجي لتنفيذ أول مراجعة خاصة بتكنولوجيا المعلومات- ضمن خطة مراجعة ثلاثية الأطوار، ستساعد المؤسسة مساعدة كبيرة على تحسين أنظمة وبيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها.

4.1.7 الفعالية الإنمائية

يتزايد اهتمام البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى بإدراج السياسة الإنمائية ضمن الإطار العام للمخاطر والعمليات الخاصة بها. وللتصدي لهذه الضغوط، اتخذ قرار حاسم في 21 سبتمبر 2020 أثناء الاجتماع الواحد بعد المائة لمجلس إدارة المؤسسة، إذ اعتمد المجلس المقرر آخر تحديث لسياسة الفعالية الإنمائية، من بين قرارات أخرى، وهو التحديث الذي يأخذ في الاعتبار الحركة المتغيرة والدعم المتزايد لهذا المجال في المؤسسة. واعتمد المجلس أثناء الاجتماع نفسه، خطة الأعمال الثلاثية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (2021-2023) التي تركز على هدفين شاملين هما:

1. استحداث أثر قابل للتوسيع في البلدان الأعضاء البالغ عددها 55 بلداً مع التركيز على الشمول الاجتماعي.

2. استعادة الاستدامة المالية للمؤسسة.

وتُشكّل هاتان الوثيقتان المهمتان دليلاً قاطعاً على التناغم الدائم بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان وجود المؤسسة في طليعة الخطط الإنمائية اعتباراً لمهمتها الأساسية. وحرص مجلس الإدارة على إبقاء الفعالية الإنمائية في صميم عمل المؤسسة، وذلك بتحسين سياسة الفعالية الإنمائية استناداً إلى استراتيجية واضحة وتزويد الفريق المعني بالفعالية الإنمائية التابع للمؤسسة بموارد ملائمة من أجل التعامل مع مستوى الاهتمام الدولي الذي ما فتئ يتزايد.

وبالنظر إلى تداعيات جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" في الحال- وربما حتى على المدى البعيد، باتت من الصعوبة بمكان مواصلة التركيز الضروري على الأولويات الإنمائية البعيدة الأمد، وفي الوقت نفسه مكافحة الجائحة وبذل الجهود لتحقيق الانتعاش. ومن ثم فإن من شأن المؤسسات التي تمنح الأولوية لاستراتيجية إنمائية محددة تحديداً جيداً ومدعومة بهيكل حوكمة موثوق أن تدبر أموراً أفضل من غيرها على المديين المتوسط والبعيد. كما أن هناك اعترافاً جماعياً بضرورة التحوّل الجذري في النماذج الإنمائية لتحقيق الاستدامة. وتؤدي المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، دوراً محورياً في هذا التحوّل الجذري بتوسيع نطاق التمويل والمساعدة على توجيهه نحو السياسات والاستثمارات والأصول الضرورية للمساعدة على المساهمة في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030".



كما أن هناك اعترافاً جماعياً بضرورة التحوّل الجذري في النماذج الإنمائية لتحقيق الاستدامة

وترمي المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى تحسين تأثيرها الإنمائي اعتماداً على ركيزتين أساسيتين هما:

1. تعظيم مساهمة المؤسسة في تحسين العوامل والظروف التي تتيح للبلدان الأعضاء تحقيق أهدافها الإنمائية؛

2. التحسين المستمر للعمليات الداخلية في المؤسسة، وهو ما يتسنى بزيادة وعي الموظفين وتعزيز معارفهم.

وعلى العموم، تنطوي الحصيلة الإنمائية للمؤسسة على أربعة جوانب. وهي تستند على نحو واسع إلى فريق التعاون في مجال التقييم ومعايير الممارسة الجيدة، لتقييم عمليات القطاع الخاص. وقد ضُمَّت المؤسسة الفئة الرابعة لقياس نتائج المشاريع في ضوء مهمتها وأهدافها الأساسية الرامية إلى تنمية القطاع الخاص وتعزيز التمويل الإسلامي.

2.7 منتجاتنا وإجراءاتنا

صمّمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عروضاً متنوعةً من أجل سدّ الاحتياجات المحددة للبلدان الأعضاء في مختلف القطاعات الصناعية.

1.2.7 ثلاثة منتجات أعمال عالمية

تتبع المؤسسة مكانةً فريدة من نوعها تتيح لها عرض ثلاثة منتجات وخدمات موافقة للشريعة الإسلامية على عملاتها من القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. وتترابط وتتأزر منتجات الأعمال العالمية هذه فيما بينها:

الشكل 1.1.2.7: منتجات الأعمال - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

منتجات التمويل والاستثمار



خدمات استشارية

إدارة الأصول



تتبع المؤسسة مكانةً فريدة من نوعها تتيح لها عرض ثلاثة منتجات وخدمات موافقة للشريعة الإسلامية على عملاتها من القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. وتترابط وتتأزر منتجات الأعمال العالمية هذه فيما بينها:

**منتجات التمويل والاستثمار،
خدمات استشارية
و إدارة الأصول**

الشكل 1.4.1.7: فعالية إنمائية ذات جوانب أربعة



ويدعم فريق الفعالية الإنمائية الأهداف الأساسية المذكورة آنفاً بما يلي:

المساءلة: تقديم الدعم الفني للوحدات في جميع الجوانب المتصلة بدمج النتائج الإنمائية للمؤسسة وقياسها ورفع تقارير بشأنها.



التعلم: استخلاص الدروس من المشاريع بالاعتماد على عمليات الرصد والتقييم لتحسين الفعالية الإنمائية لعمليات المؤسسة.



الابتكار: تسهيل الابتكار والممارسات القائمة على المعارف لدعم استدامة ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً للاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة وأهداف التنمية المستدامة العالمية.



الشراكات الإنمائية: التعاون مع الشركاء الإنمائيين والباحثين بشأن توحيد القياسات والعلامات المرجعية وتعلّم العمل بأفضل الممارسات في مجال الرصد والتقييم.



تعبئة الموارد: توسيع المنصات والآليات المالية لتعبئة الموارد من الجهات الاستثمارية المؤسسية ذات المستوى اللازم لتحويل "المليارات إلى



تريليونات".

أ. منتجات التمويل والاستثمار

تُنَفَّذُ المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص مهمتها المتمثلة في خدمة القطاع الخاص في البلدان الأعضاء بفضل مجموعة متنوعة من المنتجات. وتقدم المؤسسة التمويل الآجل والمشاركة في أسهم مشاريع القطاع الخاص الجديدة أو تلك التي هي قيد التوسيع أو التحديث. كذلك، تقدم المؤسسة التمويل القصير المدة لتغطية رأس المال العامل أو توريد المواد الأولية بمدة سداد لا تتجاوز 24 شهراً. وفضلاً على ذلك، تقدم المؤسسة خطوط تمويل للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الإنمائية المحلية في البلدان الأعضاء من أجل تمويل شركات القطاع الخاص فيها، ومنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة غير مباشرة. وفي الوقت نفسه، تتولى المؤسسة عمليات هيكلية وتنظيم وتديبير التمويل المشترك وعمليات التوريق.

وتتضمن منتجات التمويل والاستثمار التي تقدمها المؤسسة ما يلي:

المشاركة (المساهمة في مشروع مشترك)

تُشير المشاركة، في سياق الأعمال والتجارة، إلى عملية شراكة أو مشروع تجاري مشترك من أجل تحقيق الربح. وتمثل المشاركة شكلاً خالصاً من أشكال التمويل الإسلامي، بحيث تساهم جميع الجهات الاستثمارية في رأسمال الشركة وتتفق على توزيع الأرباح بنسبة محددة مسبقاً، في حين تتحمل كل جهة استثمارية الخسائر على حدة بالتناسب مع حصتها في رأس المال.

المضاربة (تقاسم الأرباح)

نوع من الشراكات يقدم في إطاره طرف واحد الأموال، ويقدم الطرف الآخر الخبرة والدرارية الإدارية. ويُعرف الطرف الأول (مقدم رأس المال) برب المال، في حين يعرف الطرف الثاني بالمضارب. ويتقاسم الطرفان الأرباح الناتجة من هذه الأعمال وفقاً لنسبة محددة مسبقاً. وعند وقوع خسائر، يخسر رب المال رأسماله ويخسر المضارب الوقت والجهد اللذين كرسهما لإدارة الأعمال. ويتحمل المضارب وحده الخسائر إذا وقعت بسبب إهمال أو سوء تصرف منه أو بسبب انتهاكه للشروط التعاقدية.

المرابحة (التكلفة زائداً هامش الربح)

يدل هذا المفهوم على بيع السلع بسعر يتضمن هامش ربح يتفق عليه الطرفان. ويجب أن يُذكر سعر الشراء والبيع والتكاليف الأخرى وهامش الربح على نحو واضح عند إبرام اتفاقية البيع.

الوكالة

عقد يطلب بموجبه شخص (الأصيل) من طرف آخر التصرف نيابة عنه (الوكيل) لتنفيذ عمل محدد. ويتلقى الوكيل أتعاباً نظير خدماته. ويُستخدم هذا العقد عادة مع منتج آخر موافق للشريعة الإسلامية.

بيع السِّلْم

عقدٌ ينص على الدفع المسبق لثمن سلعة تُسَلَّم في تاريخ لاحق. وبموجب هذا الاتفاق، يلتزم البائع بتوريد بعض السلع المحددة إلى المشتري في تاريخ لاحق مقابل الدفعة المسبقة الفورية كاملة عند إبرام العقد. ومن الإيجاري أن تكون جودة السلع المراد شراؤها مطابقة تماماً للمواصفات المطلوبة دون أي غموض قد يؤدي إلى نزاع محتمل بين الطرفين. ويُستخدم هذا النوع من التمويل غالباً عندما يحتاج مزارع إلى رأس المال للزراعة وحصد المحاصيل.

الاستصناع

عقد لتمويل تصنيع منتج معين، ويوافق بموجبه طرف على تصنيع أو بناء أصل وفقاً للطلبيية والمواصفات التي يقدمها الطرف الذي يدفع المقابل (المشتري). وفي هذا العقد، يكون الدفع على مراحل لتسهيل تقدّم أعمال التصنيع أو البناء خطوة خطوة.

الإجارة

يشير هذا النوع من العقود إلى التأجير أو الكراء أو الأجر. وتُستخدم الإجارة عموماً عند بيع الاستفادة من الاستخدام (الانتفاع) أو خدمة مقابل مبلغ كراء أو أجر متفق عليه. وبناءً على هذا المفهوم، تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أصولاً للعميل مدّة محددة مقابل أجر بعد الاتفاق مسبقاً على ذلك. ومن ذلك، مثلاً، أنه يمكن تأجير معدّات مثل منشأة صناعية أو معدات آلية أو مركبات لعميل ما، وتحتفظ المؤسسة بملكية الأصول أثناء مدة الإجارة.

البيع المؤجل (البيع الائتماني)

عقد بيع تباع فيه المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بموجبه أحد الأصول أو السلع للمشتري كي يستفيد من هامش ربح، شريطة أن يُدفع ثمن البيع في تاريخ لاحق، إما في شكل مبلغ مقطوع أو في شكل أقساط. ويجب أن يذكر العقد صراحةً أن الطرفين اتفقا على تكلفة الأصل أو السلعة وهامش الربح. ويسمى البيع المؤجل أيضاً "البيع المؤجل الدفع".

ب. الخدمات الاستشارية

تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خدمات استشارية متنوعة للحكومات والكيانات من القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء. وتشمل هذه الخدمات تقييم بيئة الأعمال في البلدان الأعضاء وتقديم المشورة بشأن أي تدابير إصلاح مطلوبة. وتقدم أيضاً خدمات استشارية لتمويل المشاريع، وإعادة هيكلة أو تأهيل الشركات، والخصخصة، والتوريق، والتمويل الإسلامي، وتنمية أسواق رأس المال الإسلامية، ولاسيما الصكوك.

ج. إدارة الأصول

ترعى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (بصفتها مضارباً) صناديق الأسهم الخاصة وتديرها وتشارك فيها، إلى جانب آليات الاستثمار الأخرى المحددة الغرض التي صُممت للاستثمار في المشاريع أو تمويلها، وذلك طبقاً لتفويضها.

2.2.7 دورة المشاريع

تبين الأشكال التالية دورة صفقة مبسطة من سبعة مراحل قبل أن تصبح مشروعاً استثمارياً من مشاريع المؤسسة.

الشكل 2.2.7: دورة المشروع الاستثماري – المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص





الملاحق

- 65 **الملحق 1:** الاعتمادات والمصروفات منذ إنشاء المؤسسة
- 67 **الملحق 2:** الملامح المالية الرئيسية
- 68 **الملحق 3:** القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
- 118 **الملحق 4:** تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الملحق 1: الاعتمادات والمصروفات منذ إنشاء المؤسسة

| إجمالي المصروفات (مليون دولار أمريكي) | إجمالي الاعتمادات (مليون دولار أمريكي) | البلد |
|---------------------------------------|--|--------------------------|
| 4.10 | 4.35 | ألبانيا |
| - | 33.00 | الجزائر |
| 102.86 | 143.82 | أذربيجان |
| 18.24 | 83.81 | البحرين |
| 259.84 | 348.43 | بنغلاديش |
| - | 13.15 | البنين |
| - | 3.66 | بيروني |
| 41.02 | 43.94 | يوركينا فاسو |
| 17.05 | 45.04 | الكاميرون |
| 5.50 | 28.15 | تشاد |
| 41.43 | 157.00 | كوت ديفوار |
| 4.00 | 4.00 | جيبوتي |
| 204.79 | 261.52 | مصر |
| - | 46.71 | الغابون |
| 6.15 | 27.35 | غامبيا |
| 2.99 | 2.84 | غينيا |
| 60.77 | 190.80 | إندونيسيا |
| 36.31 | 164.86 | إيران |
| - | 25.00 | العراق |
| 55.31 | 109.10 | الأردن |
| 34.03 | 242.80 | قازاقستان |
| 14.13 | 14.13 | الكويت |
| 22.09 | 49.90 | قرقيزستان |
| - | 7.00 | لبنان |
| 10.00 | 76.00 | ليبيا |
| 100.55 | 109.66 | ماليزيا |
| 31.44 | 43.40 | المالديف |
| 55.63 | 80.79 | مالي |
| 57.70 | 78.99 | موريتانيا |
| 20.38 | 20.36 | المغرب |
| 20.09 | 40.00 | موزمبيق |
| 13.23 | 21.44 | النيجر |
| 143.21 | 342.60 | نيجيريا |
| 100.79 | 282.93 | باكستان |
| 4.00 | 7.00 | فلسطين |
| - | 46.15 | قطر |
| 360.11 | 595.98 | المملكة العربية السعودية |
| 97.54 | 180.79 | السنغال |
| 12.00 | 6.00 | سيراليون |
| 52.80 | 79.61 | السودان |
| - | 2.00 | سورينام |
| 56.30 | 152.50 | سوريا |
| 42.42 | 54.50 | طاجيكستان |
| 51.64 | 54.71 | تونس |
| 299.63 | 575.87 | تركيا |
| 10.00 | 12.50 | تركمنستان |
| 50.90 | 93.90 | الإمارات العربية المتحدة |
| - | 65.00 | أوغندا |
| 310.90 | 413.93 | أوزبكستان |
| 99.73 | 177.31 | اليمن |
| 618.53 | 1,175.77 | إقليمي/عالمي |
| 3,550.16 | 6,840.05 | المجموع |

الملحق 2: الملامح المالية الرئيسية

(مليون دولار أمريكي)

| 2018 | 2019 | 2020 | |
|-----------|-----------|-----------|---------------------------------------|
| | | | بيان الدخل: |
| (281,666) | (52,287) | 32,124 | إجمالي الدخل |
| 43,921 | 53,560 | 47,351 | إجمالي تكاليف التشغيل |
| (325,587) | (105,847) | (15,227) | صافي الدخل |
| | | | بيان المركز المالي |
| 1,531,382 | 1,180,841 | 2,189,003 | الأصول السائلة |
| 1,450,485 | 1,258,498 | 1,029,400 | صافي الأصول العاملة |
| 88,961 | 89,756 | 49,426 | أصول أخرى |
| 3,070,828 | 2,529,095 | 3,267,829 | إجمالي الأصول |
| 2,019,553 | 1,481,973 | 2,163,644 | القروض والدين طويل الأجل |
| 1,003,990 | 966,890 | 995,450 | حقوق المساهمين |
| | | | المعدلات: |
| -10.73% | -3.78% | -0.53% | العائد على متوسط الأصول |
| -31.51% | -10.74% | -1.55% | العائد على متوسط حقوق المساهمين |
| 201.2% | 153.3% | 217.4% | نسبة الدين إلى حقوق المساهمين |
| 32.7% | 38.2% | 30.5% | نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول |
| 49.9% | 46.7% | 67.0% | نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول |

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل للجنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

تقرير مراجعة البيانات المالية

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") المرفقة، والتي تتكون من بيان المركز المالي إلى غاية 31 ديسمبر 2020، وبيان الإيرادات ذي الصلة، وبيان التغيرات في حقوق ملكية الأعضاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز السياسات المحاسبية الهامة.

وفي نظرنا، تعكس البيانات المالية المرفقة صورة وافية، من جميع النواحي الجوهرية، للمركز المالي للمؤسسة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 ونتائج العمليات والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق ملكية الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيووفي).

وفي نظرنا، فقد التزمت المؤسسة أيضاً بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الأساس الذي بُني عليه الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وقد حددنا نطاق مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بتفصيل أوفى في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمحاسبين والمراجعين الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (مدونة أيووفي) جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية على النحو المعمول به داخل الدائرة القضائية المحلية، وقد وقّينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيووفي). ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لوضع أساس بُني عليه رأينا.

تقرير المراجع الخارجي

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء
الجمعية العامة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

جدة، المملكة العربية السعودية



عن أرنست أند يونغ

أحمد إ. رضا

محاسب عام قانوني
رخصة رقم 356

15 يوليو 2021

5 ذو الحجة 1442 هـ
جدة



بيان المركز المالي

بتاريخ 31 ديسمبر 2020

| 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | الملاحظة | |
|--------------------------------|--------------------------------|----------|--|
| | | | الأصول |
| 98,851,312 | 305,058,959 | 5 | النقد وما في حكمه |
| 283,203,398 | 526,847,463 | 6 | ودائع مرابحة سلعية ووكالة |
| 798,786,484 | 1,357,096,279 | 7 | استثمارات الصكوك |
| 220,882,735 | 108,768,496 | 8 | التمويل بالمرابحة |
| 455,467,911 | 359,287,367 | 9 | تمويل البيع الآجل |
| 235,757,882 | 218,135,558 | 10 | الإحارة المنتهية بالتمليك |
| 21,485,460 | 21,074,004 | | أصول الاستصناع |
| 349,124,109 | 322,134,545 | 11 | الاستثمارات في حقوق الملكية |
| 65,321,866 | 49,253,246 | 12 | أصول أخرى |
| 214,509 | 173,417 | | الممتلكات والمعدات |
| 2,529,095,666 | 3,267,829,334 | | إجمالي الأصول |
| | | | الخصوم وحقوق الملكية للأعضاء |
| | | | الخصوم |
| 300,000,000 | 1,000,000,000 | 13 | إصدار الصكوك |
| 1,181,972,921 | 1,163,644,349 | 14 | التمويل بالمرابحة السلعية |
| 47,557,563 | 53,079,798 | 15 | المستحقات والخصوم الأخرى |
| 31,425,453 | 54,454,005 | 16 | التزامات تقاعد الموظفين |
| 1,249,356 | 1,201,580 | 17 | المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة |
| 1,562,205,293 | 2,272,379,732 | | إجمالي الخصوم |
| | | | حقوق الملكية للأعضاء |
| 1,394,376,616 | 1,525,448,350 | 18 | رأس المال المدفوع |
| (402,893,778) | (486,180,675) | | الخسائر المتراكمة |
| (24,592,465) | (43,818,073) | | الخسائر الاكتوارية |
| 966,890,373 | 995,449,602 | | إجمالي حقوق الملكية للأعضاء |
| 2,529,095,666 | 3,267,829,334 | | إجمالي الخصوم وحقوق الملكية للأعضاء |

بيان الإيرادات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

| 2019 دولار أمريكي | 2020 دولار أمريكي | الملاحظة | |
|----------------------|----------------------|----------|---|
| | | | الإيرادات (الخسائر) من أصول الخزنة |
| 15,733,670 | 7,400,081 | | ودائع مرايحة سلعية ووكالة |
| 49,087,935 | 66,406,422 | | استثمارات الصكوك |
| 64,821,605 | 73,806,503 | | |
| (107,188,397) | (18,308,653) | 11.4 | خسائر الاستثمارات في حقوق الملكية، صافي |
| | | | أصول التمويل |
| 11,614,705 | 3,431,101 | | التمويل بالمرايحة |
| 26,225,042 | 19,854,640 | | تمويل البيع التحل |
| 13,727,177 | 11,483,784 | 21 | الإجارة المنتهية بالتمليك |
| 1,169,074 | 1,103,004 | | أصول الاستصناع |
| 52,735,998 | 35,872,529 | | |
| (14,885,698) | (27,864,196) | 22 | مخصص انخفاض قيمة الأصول التمويلية |
| (57,676,414) | (38,049,897) | | تكلفة التمويل |
| 4,988,477 | 860,327 | 23 | مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الإسلامية صافية من خسائر الصرف |
| | | | إيرادات أخرى |
| 2,789,699 | 3,695,705 | | رسوم إدارية |
| 365,395 | 1,400,200 | | رسوم الإدارة العليا |
| 1,762,330 | 711,500 | | رسوم استشارية |
| 4,917,424 | 5,807,405 | | |
| (52,287,005) | 32,124,018 | | إجمالي الأرباح/(الخسائر) التشغيلية |
| (40,911,833) | (38,706,703) | | تكاليف الموظفين |
| (12,530,921) | (8,529,293) | | نفقات إدارية أخرى |
| (117,324) | (114,600) | | استهلاك |
| (53,560,078) | (47,350,596) | | إجمالي النفقات التشغيلية |
| (105,847,083) | (15,226,578) | | صافي الخسائر |
| 319,405 | 88,905 | 17 | إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة |
| (319,405) | (88,905) | 17 | مبالغ محولة لصندوق التضامن في المؤسسة |
| (105,847,083) | (15,226,578) | | إجمالي الخسائر |

الملاحظات من 1 إلى 34 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

| المجموع دولار أمريكي | الخسائر الاكتوارية دولار أمريكي | صافي الخسائر دولار أمريكي | الخسائر المترتبة دولار أمريكي | رأس المال المساهم به دولار أمريكي | |
|-------------------------|------------------------------------|------------------------------|----------------------------------|---|---|
| 1,003,990,338 | (9,895,775) | - | (297,046,695) | 1,310,932,808 | الرصيد في 31 ديسمبر 2019 |
| 83,443,808 | - | - | - | 83,443,808 | المساهمات خلال السنة |
| (105,847,083) | - | (105,847,083) | - | - | صافي الخسائر خلال السنة |
| - | - | 105,847,083 | (105,847,083) | - | تحويل إلى الاحتياطي |
| (14,696,690) | (14,696,690) | - | - | - | الخسائر الاكتوارية من برنامج تقاعد الموظفين خلال السنة (الملاحظة 3-16) |
| 966,890,373 | (24,592,465) | - | (402,893,778) | 1,394,376,616 | الرصيد في 31 ديسمبر 2019 (المبلغ سابقا) |
| (68,060,319) | - | - | (68,060,319) | - | تسوية لدى اعتماد معيار المحاسبة المالية 30 بتاريخ 1 يناير 2020 (الملاحظة 3) |
| 898,830,054 | (24,592,465) | - | (470,954,097) | 1,394,376,616 | الرصيد المعاد بيانه بتاريخ 31 ديسمبر 2019 |
| 131,071,734 | - | - | - | 131,071,734 | مساهمات خلال السنة |
| (15,226,578) | - | (15,226,578) | - | - | صافي الخسائر خلال السنة |
| - | - | 15,226,578 | (15,226,578) | - | تحويل إلى الاحتياطي |
| (19,225,608) | (19,225,608) | - | - | - | الخسارة الاكتوارية خلال السنة من برنامج تقاعد (الملاحظة 3.16) |
| 995,449,602 | (43,818,073) | - | (486,180,675) | 1,525,448,350 | الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020 |

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

| 2019 الدولار الأمريكي | 2020 الدولار الأمريكي | الملاحظة | |
|--------------------------|--------------------------|----------|--|
| | | | أنشطة تشغيلية |
| (105,847,083) | (15,226,578) | | صافي الخسائر للسنة |
| | | | تسويات لـ: |
| 100,809,662 | 20,068,429 | 11 | خسارة القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية، صافي |
| 57,676,414 | 38,049,897 | | تكلفة التمويل |
| 19,117,091 | 20,742,873 | | الاستهلاك |
| 14,885,698 | 27,864,196 | 22 | مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية |
| 5,952,077 | 6,898,307 | | مخصص التزامات تقاعد الموظفين |
| 102,432,933 | 40,271,845 | 22 | الأصول المشطوبة |
| (26,168,216) | (25,195,278) | | أرباح القيمة العادلة غير المحقق من استثمارات الصكوك |
| (4,988,477) | (860,327) | 23 | الأرباح من المشتقات الإسلامية صافية من خسائر صرف العملات |
| 163,870,099 | 112,613,364 | | |
| | | | التغيرات في أصول وخصوم التشغيل |
| (170,944,431) | (253,529,963) | | ودائع مرابحة سلعية ووكالة |
| (19,370,567) | (535,035,262) | | استثمارات الصكوك، صافية من خسارة القيمة العادلة |
| 52,387,740 | 84,451,804 | | التمويل بالمرابحة، صافي من انخفاض القيمة |
| 37,868,091 | 81,305,778 | | تمويل البيع الآجل، صافي من انخفاض القيمة |
| (75,531,706) | (40,907,116) | | الإحارة المنتهية بالتمليك، صافية من انخفاض القيمة |
| 1,396,635 | 257,648 | | أصول الاستصناع |
| 12,351,153 | 6,921,135 | | استثمارات في حقوق الملكية، صافي |
| (68,963,525) | (20,927,332) | | أصول أخرى، صافية من انخفاض القيمة |
| 13,343,847 | 5,522,236 | | مستحقات وخصوم أخرى |
| 256,181 | (47,776) | | مبالغ مستحقة لصندوق التضامن لمؤسسة تنمية القطاع الخاص |
| (53,336,483) | (559,375,484) | | النقد المستعمل في العمليات |
| (55,104,383) | (43,991,160) | | تكلفة التمويل المدفوعة |
| (3,873,837) | (3,095,363) | | التزامات تقاعد الموظفين المدفوعة |
| (112,314,703) | (606,462,007) | | صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية |
| | | | أنشطة الاستثمار |
| (124,999) | (73,508) | | شراء ممتلكات ومعدات |
| | | | أنشطة التمويل |
| (680,000,000) | 700,000,000 | | عائدات/(سداد) الصكوك الصادرة |
| 484,000,000 | 248,498,606 | | عائدات تمويل المرابحة السلعية |
| (339,000,000) | (266,827,178) | | سداد تمويل المرابحة السلعية |
| 83,443,808 | 131,071,734 | | المساهمة في رأس المال |
| (451,556,192) | 812,743,162 | | صافي النقد من/(المستعمل في) أنشطة التمويل |
| (563,995,894) | 206,207,647 | | صافي الزيادة/(النقصان) في النقد وما في حكمه |
| 662,847,206 | 98,851,312 | | النقد وما في حكمه في بداية السنة |
| 98,851,312 | 305,058,959 | 5 | النقد وما في حكمه في نهاية السنة |

ملاحظات على البيانات المالية

في 31 ديسمبر 2020

1 الأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") مؤسسة دولية متخصصة أسست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وصدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421 هـ الموافق 8 يوليو 2000.

ووفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكتملة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تضطلع بأعمالها وفقاً لبنود اتفاقية التأسيس والأنظمة واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

2 أساس الإعداد

أعدت هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حددته الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية، شريطة ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

ويتطلب إعداد البيانات المالية استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة في بابي الأصول والخصوم. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها على عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وترد في الملاحظة 4 المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للبيانات المالية.

خلال السنة المنتهية في 20 ذي الحجة 1434 هـ (الموافق 3 نوفمبر 2013)، استخدمت المؤسسة التوجيهات المتاحة لتعديلات "الكيانات الاستثمارية" المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة" والتغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 "الإفصاح عن المصلحة في الكيانات الأخرى" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 بشأن "البيانات المالية المنفصلة" ("التعديلات") التي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من الفترة التي بدأت في 1 يناير 2015. وعليه، أوقفت المؤسسة إصدار البيانات المالية الموحدة وطبقت التوجيهات الانتقالية الخاصة بالتعديلات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12، بالقدر الذي يتعلق باعتماد التعديلات ذات الصلة بالكيانات الاستثمارية.

هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو أيضاً العملة الوظيفية للمؤسسة.

الكيان الاستثماري

الكيان الاستثماري هو كيان: (أ) يحصل على أموال من جهة أو عدة جهات استثمارية بغرض توفير خدمات في مجال إدارة الاستثمار لتلك الجهة أو الجهات الاستثمارية؛ (ب) يلتزم تجاه تلك الجهة أو الجهات الاستثمارية بأن يكون الغرض من أعماله هو استثمار الأموال فقط لتحقيق عوائد من تنمية رأس المال أو عائد الاستثمار أو كليهما؛ (ج) يقيس أداء جميع استثماراته وقيمتها بشكل جوهري على أساس القيمة العادلة.

تستوفي المؤسسة خصائص تعريف "الكيان الاستثماري" والخصائص النموذجية له، كما وُضحت في التعديلات. وفقاً لتلك التعديلات، يتعين على الكيان الاستثماري تقييد استثماراته في المؤسسات التابعة والزميلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات.

3 موجز السياسات المحاسبية الهامة**تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية نتيجة اعتماد معايير جديدة**

طبقت المؤسسة للمرة الأولى معيار المحاسبة المالية 30 "الأدوات المالية" ليدخل حيز النفاذ خلال الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أو بعد هذا التاريخ. وإلى غاية سنة 2019، كانت المؤسسة تطبق معيار المحاسبة المالية رقم 30 محل معيار المحاسبة المالية رقم 11 "المخصصات والاحتياطيات"، الخاص بانخفاض قيمة الأصول المالية.

وأدى اعتماد معيار المحاسبة المالية 30 إلى تغيير أساسي في حساب "المؤسسة" انخفاض القيمة وخسارة الائتمان عن طريق استبدال نهج يعتمد استشراف خسارة الائتمان المتوقعة بنهج معيار المحاسبة المالية 11 المحدد والقائم على خسارة المحفظة. ويستلزم معيار المحاسبة المالية 30 من "المؤسسة" تسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لجميع الأصول المالية. ويستند المخصص إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة باحتمالات التقصير في الاثني عشر شهراً التالية ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية عندما تنطبق الخسائر الائتمانية العُمرية المتوقعة.

وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية لمعيار المحاسبة المالية 30، اختارت المؤسسة عدم إعادة التصريح بأرقام المقارنة. لذلك، ترد المعلومات المقارنة لانخفاض قيمة الأدوات المالية في سنة 2019 تحت معيار المحاسبة المالية رقم 11 ولا تُقارَن بالمعلومات المقدمة لسنة 2020. وقد سُجِلت أي تعديلات على القيم الدفترية للأصول والخصوم المالية في تاريخ التحول في باب احتياطيات حقوق الملكية الافتتاحية للفترة الحالية دون إعادة بيان أرقام السنة السابقة.

وقد سُجِلت الاختلافات المترتبة على اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 مباشرة في باب احتياطيات حقوق الملكية في 1 يناير 2020. ويبين الجدول أدناه ملاءمة مخصصات انخفاض قيمة الأصول المالية الاحتياطية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 11 مع مخصصات انخفاض القيمة الافتتاحية المحددة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 اعتباراً من 1 يناير 2020.

أدى تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 إلى زيادة في إجمالي مخصص انخفاض القيمة الذي تحتفظ به المؤسسة بحوالي 68.0 مليون دولار أمريكي، من 84.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2019 إلى 152.2 مليون دولار أمريكي في 1 يناير 2020. ويأخذ تحديد مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 في الاعتبار كلا من التعرضات المدفوعة وتعرضات الطرف المقابل غير المدفوعة.

| خسارة الائتمان وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 بعد التعديل في 1 يناير 2020 دولار أمريكي | تعديل لخسائر الائتمان لدى اعتماد معيار المحاسبة المالية 30 دولار أمريكي | مخصص انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 11 في 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | |
|--|---|--|---------------------------|
| 6,029 | 6,029 | - | النقد وما في حكمه |
| 9,866,378 | 9,866,378 | - | ودائع مرابحة سلعية ووكالة |
| 6,308,701 | (3,691,299) | 10,000,000 | استثمار الصكوك |
| 29,796,028 | 14,253,239 | 15,542,789 | التمويل بالمرابحة |
| 14,247,596 | 10,770,121 | 3,477,475 | تمويل البيع الآجل |
| 90,096,460 | 34,942,151 | 55,154,309 | الإحارة المنتهية بالتملك |
| 267,922 | 267,922 | - | أصول الاستصناع |
| 1,645,778 | 1,645,778 | - | أصول أخرى |
| 152,234,892 | 68,060,319 | 84,174,573 | المجموع |

فيما يلي موجز السياسات المحاسبية الهامة للمؤسسة:

العرف المحاسبي

تُعَدُّ البيانات المالية استناداً إلى عرف التكلفة التاريخي، باستثناء قياس بعض أصولها المالية بالقيمة العادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة.

المعاملات والأرصدة

تسجل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في وقت تلك المعاملات. ويعاد تحويل الأصول والخصوم النقدية بعملة أجنبية أخرى إلى سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي. وتقيد جميع الاختلافات الناجمة عن التحويل في بيان الإيرادات.

وتحول البنود غير النقدية التي تقاس على أساس التكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفق سعر الصرف السائد وقت الإقرار المبدئي. وتحول البنود غير النقدية المقيسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تحدد فيه القيمة العادلة. وتعامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية المقيسة بالقيمة العادلة بما يتماشى مع الإقرار بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للبنود المعني.

النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه، الأرصدة لدى البنوك وودائع المرابحة والسلعية والوكالة التي لها آجال استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل في تاريخ حيازتها.

ودائع المرابحة السلعية والوكالة

تتم عمليات ودائع المرابحة السلعية من خلال المؤسسات المالية وتستخدم في شراء وبيع السلع بربح ثابت. يحدد بيع وشراء السلع حسب شروط الاتفاق بين "المؤسسة" والمؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية الأخرى. وتُسجّل الودائع السلعية مبدئياً بسعر التكلفة بما في ذلك رسوم الحيازة المرتبطة بالودائع وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرف ("الموكل" / "الأصيل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأسمال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد، قد تكون رسوم الوكالة مبلغاً إجماليًا أو نسبة ثابتة من رأسمال الوكالة. يقرر الوكيل الاستثمارات التي تُنقذ من رأسمال الوكالة، وفقاً لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

المرابحة

مستحقات التمويل بالمرابحة هي اتفاقيات تبيع المؤسسة بموجبها للعميل سلعة أو أحد الأصول، تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

تمويل البيع الآجل

تمويل البيع الآجل هو اتفاقية بيع، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مسبقاً. ويشمل سعر البيع التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

الإجارة المنتهية بالتمليك

تشتمل على أصول تشتريها "المؤسسة" إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكية الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية.

أصول الاستصناع

الاستصناع اتفاق بين "المؤسسة" وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصنّعة أو مُقنّنة من قبل المشتري نيابة عن "المؤسسة" وفقاً لمواصفات وبسعر متفق عليهما.

وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الاستصناع لحساب مستحقات الاستصناع.

الاستثمارات

تصنف استثمارات " المؤسسة " إلى الفئات التالية:

(i) منشآت تابعة

تصنف أي منشأة على أنها تابعة " للمؤسسة " إذا تمكنت " المؤسسة " من ممارسة حق السيطرة عليها. والسيطرة هي صلاحية إدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما من أجل جني أرباح من عملياتها ويفترض تحقق السيطرة إذا استحوذت " المؤسسة " استحوذاً مباشراً أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 50 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد تتحقق " للمؤسسة " السيطرة بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة " المؤسسة " في رأسمال الكيان.

وقد اعتمدت " المؤسسة " تعديلات المعيار 10 من معايير التقارير المالية الدولية من توحيد بيانات المنشآت التابعة. وتقيس " المؤسسة " أداء جميع المنشآت التابعة بشكل أساسي وتقييمها على أساس القيمة العادلة، لأن استعمال القيم العادلة يؤدي إلى مزيد من المعلومات ذات الصلة. ووفقاً للتعديلات، تقاس الاستثمارات في المنشآت التابعة بالقيمة العادلة عن طريق بيان الإيرادات. وتُحسب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت التابعة على أساس القيمة العادلة مباشرة في بيان الإيرادات.

(ii) منشآت زميلة

تصنف أي منشأة على أنها زميلة " للمؤسسة " إذا مارست عليها " المؤسسة " نفوذاً واسعاً. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت " المؤسسة " استحوذاً مباشراً أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر " للمؤسسة " نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة " المؤسسة " في رأسمال الكيان. ويتطلب اعتماد التعديلات أن تقاس الاستثمارات في المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة في بيان الإيرادات. وتقاس هذه الاستثمارات مبدئياً ولاحقاً على أساس القيمة العادلة. وتُحسب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة مباشرة في بيان الإيرادات.

(iii) استثمارات أخرى

تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المؤسسة نفوذاً كبيراً أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات أخرى.

(iv) استثمارات الصكوك

الصكوك هي شهادات ذات قيمة متساوية تمثل نصيباً غير مقسم في ملكية الأصول المادية أو منافع أو خدمات أو (في ملكية) أصول مشروع معين، وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات.

(v) القياس المبدئي

تسجل جميع الاستثمارات مبدئياً في بيان المركز المالي على أساس القيمة العادلة. وتُحسب جميع تكاليف المعاملات مباشرة في بيان الإيرادات.

(vi) القياس اللاحق

بعد الإقرار المبدئي، تقاس جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة. ويضمّن أي ربح أو خسارة ناشئ عن تغيير في القيمة العادلة، في بيان الإيرادات في الفترة التي نشأ فيه ذلك الربح أو تلك الخسارة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على أدوات التمويل والتزامات التمويل واستثمارات الخزنة. ولتقييم مدى مخاطر الائتمان، تقسم الأصول المالية إلى ثلاث (3) فئات:

- i. المرحلة 1 - عدم حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان؛
- ii. المرحلة 2 - حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان؛
- iii. المرحلة 3 - أصول مالية منخفضة القيمة الائتمانية.

يعتمد التعيين في مراحل مختلفة على درجة التدهور في جودة ائتمان الأصول المالية. تقوم المؤسسة في تاريخ أي إبلاغ بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للتعرضات منذ الإقرار الأولي من خلال مقارنة مخاطر التقصير التي تحدث على مدى العمر المتوقع المتبقي من تاريخ الإبلاغ وتاريخ الإقرار الأولي. ويُنظر في المعلومات المعقولة والمقبولة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر لهذا الغرض.

تعين جميع الأصول المالية في المرحلة الأولى عند الإقرار الأولي. ومع ذلك، إذا حُدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان في تاريخ الإبلاغ مقارنة مع الإقرار الأولي، يُحوّل الأصل عندئذٍ إلى المرحلة 2. إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة، يصبح الأصل عندئذٍ منخفض القيمة الائتمانية ويُعيّن في المرحلة 3 على النحو التالي المبين في الملاحظة 29 في البيانات المالية.

تطبق المؤسسة قياس خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا على أدوات المرحلة 1. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التقصير الممكنة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ.

تُقر "المؤسسة" مبلغًا مخصصًا بناءً على الخسائر الائتمانية العُمرية المتوقعة (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التقصير على مدى العُمر المتوقع للأداة المالية) لأدوات المرحلة 2.

بالنسبة للأدوات المصنفة في المرحلة 3، يُحدّد مخصّص الخسارة باعتباره الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويخصم على أساس معدل الربح الفعلي الأصلي للأداة عند الاقتضاء.

يُعرّض مخصص خسائر الائتمان في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- الأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- الالتزامات التمويلية و عقود الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص مدرج في باب الخصوم الأخرى.
- وعندما يشتمل العقد المالي على مكوّن مسحوب وغير مسحوب، وتكون المؤسسة قد حددت الخسائر الائتمانية المتوقعة في الالتزامات التمويلية /مكوّن خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالمكوّن المسحوب، يُعرّض مخصص خسائر الائتمان للمكوّن غير المسحوب كمخصص في باب الخصوم الأخرى.

أدوات المشتقات المالية الإسلامية

تمثل أدوات المشتقات المالية الإسلامية عقود العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات معدلات الربح. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم "المؤسسة" هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في سوق العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الاستثمار لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. وتُحسب المشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها فيما بعد بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير مالي. وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الإيرادات. وتدرج المشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الأصول الأخرى"، وتدرج القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والخصوم الأخرى"، في بيان المركز المالي.

الأصول الائتمانية

لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استثماري على أنها أصول مملوكة "للمؤسسة"، ولذلك لا تدرج في البيانات المالية.

الممتلكات والمعدات

تُقيد الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة، صافية من الاستهلاك التراكمي وأي انخفاض في القيمة. وتُستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدره للممتلكات والمعدات على أساس معدل ثابت وفقا للعمر الافتراضي التقديري للأصول على النحو التالي:

- أثاث وتجهيزات 15%
- حواسيب 33%
- مركبات 25%
- معدات أخرى 20%

ويعاد النظر في القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث والتغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وإذا نشأت مثل هذه المؤشرات، وعندما تتجاوز القيم الدفترية المبلغ التقديري القابل للاسترداد، تُخفّض الأصول إلى مبلغها القابل للاسترداد، ويكون هذا المبلغ الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصًا تكاليف البيع وقيمة الاستخدام.

كما تدرج نفقات الإصلاح والصيانة في بيان الإيرادات. وتُرسمل التحسينات التي تزيد القيمة المادية للأصول أو تطيل عمرها الافتراضي إلى حد كبير.

الخصوم المالية

تدرج جميع إصدارات الصكوك. وتمويلات المرابحة السلعية، والخصوم الأخرى على أساس التكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفتها قيمة عادلة للمقابل الذي تمّ تسلّمه. تقاس جميع الخصوم المالية ذات العوائد، لاحقاً، على أساس التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. فالعلاوات تُستهلك، والخصومات تتراكم على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في بيان الإيرادات.

استبعاد الأصول والخصوم المالية

الأصول المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي، أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة، حسب الاقتضاء) في إحدى الحالات التالية:

- عندما تنتهي حقوق تلقي تدفقات نقدية من الأصل؛
- عندما تنقل المؤسسة حقوقها لتلقي التدفقات النقدية من أحد الأصول، وتكون إما (أ) نقلت بالفعل جميع المخاطر ومزايا الأصل، أو (ب) لم تنقل جميع مخاطر ومزايا الأصل ولم تحتفظ بالفعل بجميع مخاطر ومزايا الأصل ولكن نقلت السيطرة على الأصل؛
- عندما تحتفظ "المؤسسة" بحق تلقي التدفقات النقدية من الأصل، لكنها تحملت التزاما بسداد التدفقات كاملة بدون تأخير كبير لجهة ثالثة بموجب اتفاق "تمرير".
- عندما تنقل المؤسسة حقوق تلقي التدفقات من أحد الأصول، أو أبرمت اتفاق "تمرير"، ولم تنقل أو تحتفظ بالفعل بجميع مخاطر الأصول ومزاياها، ولم تنقل التحكم في الأصول، يكون الإقرار بالأصول بقدر مشاركة المؤسسة المستمرة في الأصل.

الخصوم المالية

تستبعد الخصوم المالية عندما يسد الالتزام المحدد في العقد، أو يلغى أو ينتهي مفعوله.

المقاصة

تجرى المقاصة بين الأصول والخصوم المالية وتقيّد بقيمتها الصافية في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قابل للإنفاذ قانوناً من إجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وعندما تعتزم "المؤسسة السداد على أساس الصافي، أو الإقرار بالأصول وسداد الخصوم في الوقت نفسه. ولا تعرض الإيرادات والنفقات على أساس الصافي، إلا عندما يكون ذلك مسموحاً به ضمن الإطار المحاسبي وإعداد التقارير المعمول به، أو للأرباح والخسائر الناجمة عن مجموعة معاملات مماثلة.

إصدار الصكوك

أدرجت أصول الصكوك في البيانات المالية "للمؤسسة" بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بَعَوَظٍ إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع صالح ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك.

المخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حادثة سابقة، وتكون تكلفة تسوية الالتزام مرجحة ويمكن قياسها قياساً موثقاً.

التزامات تقاعد الموظفين

تملك المؤسسة برنامجين محددتين لاستحقاقات الموظفين المتقاعدين، وتشارك بشأنهما مع صندوق التقاعد لسائر كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويتألف صندوق التقاعد من برنامج تقاعد الموظفين، وبرنامج الرعاية الطبية للمتقاعدين. وكلاهما يتطلبان إسهامات تسدد إلى صندوقين يدار كل واحد منهما على حدة.

برنامج الاستحقاقات المحدد هو برنامج للتقاعد يحدد مبلغ استحقاق المعاش الذي يحصل عليه الموظف عند التقاعد، ويعتمد ذلك عادة على عامل أو عدة عوامل مثل السن، وسنوات الخدمة، والنسبة من إجمالي الراتب النهائي. ويحسب الخبراء الاكتواريون المستقلون التزام الاستحقاقات المحدد على أساس سنوي باستخدام أسلوب الائتمان المتوقع للوحدة لتحديد القيمة الحالية لبرنامج الاستحقاقات المحدد، وتكاليف الخدمة ذات الصلة. وتستخدم الافتراضات الاكتوارية الأساسية لتحديد التزامات الاستحقاقات المتوقعة. وتحدد القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير)، باستخدام العائدات المتاحة على السندات المؤسسية العالية الجودة. وبالنسبة للسنوات الوسيطة، يقدر التزام الاستحقاقات المحدد باستخدام أساليب الترحيل الاكتوارية التقريبية التي تسمح باستحقاقات إضافية، وتدفقات نقدية فعلية وتغيرات في الافتراضات الاكتوارية الأساسية. وتدرج المكاسب أو الخسائر الاكتوارية، إذا كانت مهمة، مباشرة في باب الاحتياطات ضمن حقوق ملكية الاعضاء في السنة التي تحدث فيها. وتدرج التزامات التقاعد باعتبارها من الخصوم الأخرى في بيان المركز المالي. ويمثل الالتزام القيمة الحالية للالتزامات استحقاقات "للمؤسسة" المحددة، صافية من القيمة العادلة لأصول البرنامج. وتحدد لجنة برنامج التقاعد مساهمات "المؤسسة" في برنامج الاستحقاقات المحدد، بمشورة من الخبراء الاكتواريين التابعين للبنك الإسلامي للتنمية، وتُحول المساهمات إلى الأمانة المستقلين المكلفين بصندوق التقاعد وصندوق التغطية الصحية.

وتحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وضع افتراضات حول معدلات الخصم، والزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظرًا لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

تسجيل الموارد

(i) ودائع المرابحة السلعية والوكالة

يكون تسجيل الإيرادات من ودائع مرابحة سلعية ووكالة على أساس زمني تناسبى طوال الفترة من الصرف الفعلي للأموال إلى حلول أجل الاستحقاق.

(ii) الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة

لا تدرج أي إيرادات من النقد وما في حكمه، وأي ودائع مرابحة سلعية ووكالة، وأي تمويل واستثمارات أخرى، تعتبرها الهيئة الشرعية لمجموعة "البنك" محرمة شرعاً، ضمن بيان إيرادات "المؤسسة"، بل تقيد بصفتها خصوماً تنفق في أوجه الخير.

(iii) التمويلات بالمرابحة وتمويلات البيع الآجل

تقيد الإيرادات من مستحقات التمويلات بالمرابحة وتمويلات البيع بالتفسيط على أساس زمني تناسبى خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى التواريخ المجدولة لسداد الأقساط.

(iv) الاستصناع

تستخدم "المؤسسة" أسلوب الأرباح المؤجلة لتسجيل إيرادات الاستصناع من أصول الاستصناع، حيث يكون هناك تخصيص تناسبى للأرباح المؤجلة خلال الفترة المالية المستقبلية للتمويل..

(v) الإجارة المنتهية بالتمليك

تقيد الإيرادات من الإجارة المنتهية بالتمليك بالتناسب مع الفترات المالية المتعلقة بمدة عقد الإجارة.

(vi) أرباح الأسهم

تُسجل أرباح الأسهم عندما يتأكد الحق في تسلّمها.

(vii) رسوم إدارة الأصول

للمؤسسة عدة صناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

(viii) إدارية ورسوم استشارية

تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إصدار الصكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسوماً لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. تُسجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقات تعاقدية.

(ix) الاستثمار في الصكوك

تستحق الإيرادات من الاستثمار في الصكوك على نحو زمني تناسبى على أساس معدل عائد القسيمة وفقاً لشروط الاستثمار في الصكوك.

الزكاة والضريبة

لا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة أو الضريبة في البلدان الأعضاء. وباعتبار حقوق ملكية الأعضاء في المؤسسة جزءاً من بيت المال، فهي لا تخضع لأداء الزكاة والضرائب.

التقارير القطاعية

قررت الإدارة كَوْن مجلس إدارة " المؤسسة " هو صانع قرارات العمليات الرئيسية. فهو المسؤول عن القرارات العامة بشأن تخصيص الموارد للمبادرات الإنمائية داخل البلدان الأعضاء. وتنفذ المبادرات الإنمائية من خلال العديد من منتجات التمويل الإسلامي، كما هو مبين في بيان المركز المالي، والتي يجري تمويلها مركزياً من رأسمال المؤسسة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 " التقارير القطاعية " ، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة عموماً.

4 الافتراضات والتقديرات المحاسبية

تقيّم المؤسسة تقديراتها وافتراضاتها وأحكامها باستمرار استناداً إلى تجاربها السابقة وإلى غيرها من العوامل، ومنها الاستعانة بالاستشارات الفنية، وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل هذه الظروف. وفيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت الإدارة تقديرات أو افتراضات أو أصدرت أحكام بشأنها:

(i) الكيان الاستثماري

تأخذ المؤسسة في الحسبان ما يلي، عند تحديد الكيان الاستثماري:

(أ) تقدم المؤسسة خدمات إدارة استثمار لعدد من الجهات الاستثمارية فيما يتعلق بالاستثمار في الصناديق التي تديرها؛

(ب) تحقق المؤسسة رأس مال وإيرادات من استثماراتها التي بدورها توزع على الجهات الاستثمارية الحالية والمحتملة؛

(ج) تقيّم المؤسسة أداءها الاستثماري على أساس القيمة العادلة، وفقاً للسياسات المنصوص عليها في هذه البيانات المالية. وترى الإدارة أنه لو سجلت " المؤسسة " أصول التمويل على أساس قيمتها العادلة، فلن تختلف المبالغ كثيراً عن قيمتها الدفترية.

واستنتج مجلس الإدارة أن " المؤسسة " تفي بتعريف الكيان الاستثماري. ويعيد المجلس تقييم هذا الاستنتاج كل سنة.

(ii) ص انخفاض قيمة أصول التمويل

يتطلب قياس خسائر الائتمان وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 عبر جميع فئات الأصول المالية حُكماً، على وجه الخصوص، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. وتكون هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تُرأجع المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسائر الفعلية.

حسابات المؤسسة لخسائر الائتمان المتوقعة هي مخرجات نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. وتتضمن عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية ما يلي:

- (i) نموذج تصنيف الائتمان الداخلي للمؤسسة، الذي يخصص لاحتمالات التقصير درجات فردية؛
 - (ii) معايير المؤسسة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مما يستلزم قياس مخصص الخسارة على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة والتقييم النوعي المطبق؛
 - (iii) تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
 - (iv) تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات، والتأثير على احتمالات التقصير، والتعرض للمخاطر في حالة التقصير، والخسائر الناجمة عن التقصير.
 - (v) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستشرافية ومقاييسها المحتملة لاشتقاق المدخلات الاقتصادية داخل نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تمارس المؤسسة حكمها في تقدير المخصص لانخفاض قيمة الأصول المالية. وتبين الملاحظة رقم 3 منهجية تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية تحت فقرة "انخفاض قيمة الأصول المالية".

(iii) تحديد القيمة العادلة

تحدد المؤسسة القيمة العادلة لجميع أصولها في نهاية كل سنة مالية. ولا تدرج معظم الأصول المالية "للمؤسسة" في أسواق نشطة. وتحدد القيمة العادلة للأصول المالية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في مثل هذه الظروف، ولا سيما أساليب خصم التدفقات النقدية، ومُضاعف القيمة الدفترية المقارن، والصفات قريبة العهد، وصافي قيمة الأصول متى ما كان ذلك مناسبًا. كما تستعين المؤسسة بخبراء تقييم مستقلين عند الاقتضاء. أما في حالة بعض الاستثمارات التي تتعلق بكيانات ناشئة، أو منشآت في مرحلة الصرف الرأسمالي، فتعتقد الإدارة أن تكلفة مثل هذه الاستثمارات هي القيمة العادلة التقريبية.

وتتحقق الإدارة من صحة النماذج المستخدمة في تحديد القيم العادلة، كما تراجعها دوريًا. وتشمل نماذج المدخلات في خصم التدفقات النقدية، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة، بيانات يمكن ملاحظتها، مثل أسعار الخصم، ومعدل النمو النهائي، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة للكيانات بالنسبة إلى محفظة الكيان ذات الصلة، والبيانات غير الملحوظة، مثل الخصومات التي تقدم بسبب عدم قابلية التسويق وعلاوة السيطرة. كما أخذت المؤسسة في الحسبان الظروف الجغرافية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها الكيانات المستثمر فيها، كما اعتمدت خصمًا ملائمًا في قيمها العادلة.

(iv) التزامات تقاعد الموظفين

تحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وضع افتراضات حول معدلات الخصم، والزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظرًا لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

(v) استمرار النشاط

أجرت إدارة المؤسسة تقييماً لقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، وهي مقتنعة بأن المؤسسة لديها الموارد التي تمكنها من الاستمرار في أعمالها في المستقبل القريب. وعلوفاً على ذلك، ليست الإدارة على علم بأي وجه من أوجه عدم اليقين المادية التي ربما تلقي شكاً كبيراً في قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها. ولذلك جرى إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرار في النشاط.

(vi) تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد

في مارس 2020، اعتبرت منظمة الصحة العالمية ظهور فيروس كورونا المستجد بمثابة جائحة تفشت في جميع أنحاء العالم بما في ذلك المملكة العربية السعودية. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية عدداً من الإجراءات المناسبة لاحتواء انتشار الفيروس، تضمنت قيوداً على السفر وعلى تجمع الأشخاص وسنّ قوانين حظر التجول. وأدت تلك الإجراءات إلى قيام العديد من الأعمال غير الأساسية بتقليص أو تعليق أنشطتها حتى إشعار آخر.

وبالنظر إلى هذه العوامل، أجرت إدارة المؤسسة تقييماً لمدى تأثير تلك الإجراءات على عمليات المؤسسة الشاملة وجوانبها التجارية، من مثل التعامل مع البلدان الأعضاء، والأنشطة التجارية اليومية المستمرة، والتمويل والاستثمار والتحصيل بالإضافة إلى توقعات رأس المال العامل، إلخ. وخلص التقييم إلى أنه حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية، لم تعرف المؤسسة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد أي تأثير سلبي كبير، مثلها في ذلك مثل عملياتها وأعمالها، مما لم يضطرها إلى إجراء تغييرات جوهرية في الأحكام والافتراضات والتقديرات الأساسية التي قامت بها.

وحفاظاً على صحة الموظفين ودعمًا للوقاية من العدوى في مناطق العمل والإدارة، اتخذ البنك إجراءات تتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية، مثل العمل من البيوت، والتباعد الاجتماعي في مكان العمل، والتنظيف الصارم للمناطق العمل وأماكن إقامة الموظفين، وتوزيع معدات الحماية الشخصية، وإخضاع الحالات المشتبه فيها للاختبار، والحد من السفر غير الضروري، والتصريح الذاتي بالحالة الصحية، وقياس درجة حرارة الجسم. بالإضافة إلى ذلك، سهلت طبيعة أنشطة البنك قيامه بعملياته بسلسلة أثناء الوباء.

وانعكست التأثيرات التشغيلية والمالية لجائحة فيروس كورونا المستجد حتى الآن على هذه البيانات المالية. لكن الوضع المالي القوي، بما في ذلك إتاحة الأموال وطبيعة الأنشطة المقترنة بالإجراءات التي اتخذها البنك حتى الآن والعمليات المستمرة، يؤكد قدرة البنك على الاستمرار في مواجهة التحديات الناجمة عن تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الحالية، فإن أي تغيير مستقبلي في الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيم الدفترية للأصول أو الخصوم المتأثرة في الفترات المستقبلية. وبما أن الوضع يتطور بسرعة مع عدم اليقين في المستقبل، ستستمر الإدارة في تقييم التأثير بناءً على التطورات المحتملة.

5 النقد وما في حكمه

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|--|
| 28,028,678 | 46,210,314 | النقد في البنوك |
| 69,586,684 | 257,708,000 | ودائع مرابحة سلعية ووكالة (الملاحظة 6) |
| - | (3,096) | ناقصاً: مخصص لخسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 97,615,362 | 303,915,218 | |
| 1,235,950 | 1,143,741 | رصيد بنكي متعلق بصندوق التضامن للمؤسسة |
| 98,851,312 | 305,058,959 | |

هناك حسابات مصرفية معينة رصيدها 4,495,311 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2019: 1,794,072 دولارًا أمريكيًا) باسم البنك الإسلامي للتنمية. غير أن "المؤسسة" هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات وهي التي تتولى دارتها/تشغيلها. الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. وتبين الملاحظة 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر. وقد اشتملت ودائع مرابحة سلعية ووكالة على صفر دولار أمريكي (31 ديسمبر 2019: 9,586,684 دولارًا أمريكيًا) مودع لدى جهة ذات صلة (الملاحظة 20).

6 ودائع مرابحة سلعية ووكالة

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 352,790,082 | 794,438,265 | ودائع مرابحة سلعية ووكالة |
| (69,586,684) | (257,708,000) | ناقصاً: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (الملاحظة 5) |
| - | (9,882,802) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 283,203,398 | 526,847,463 | |

اشتملت ودائع مرابحة سلعية ووكالة على مبلغ قدره 5,839,422 دولارًا أمريكيًا (2019: 5,914,955 دولارًا أمريكيًا) قُدّم لجهة ذات صلة بالمؤسسة، وأدرّت على المؤسسة ربًا قدره 3,977 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2019: 11,096 دولارًا أمريكيًا) (الملاحظة 20).

7 استثمارات الصكوك

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| 753,247,701 | 798,786,484 | الرصيد الافتتاحي |
| 447,000,000 | 1,537,760,757 | الإضافات |
| (427,626,160) | (1,004,590,055) | الاسترداد |
| (521,725) | 1,864,560 | مكسب / (خسارة) سعر الصرف |
| 26,168,216 | 25,195,278 | مكسب القيمة العادلة |
| 518,452 | (1,920,745) | (رسم) / عكس لانخفاض القيمة |
| 798,786,484 | 1,357,096,279 | |
| 412,744,947 | 789,982,730 | المؤسسات المالية |
| 365,940,987 | 471,380,819 | الحكومات |
| 20,100,550 | 95,732,730 | جهات أخرى |
| 798,786,484 | 1,357,096,279 | |
| 106,586,612 | 53,614,773 | AAA |
| 87,872,535 | 45,132,730 | +AA إلى AA- |
| 371,414,680 | 717,160,246 | +A إلى A- |
| 207,711,463 | 521,737,818 | +BBB أو أقل |
| 25,201,194 | 19,450,712 | غير مصنف |
| 798,786,484 | 1,357,096,279 | |

| الاستثمارات في الصكوك مقيسة بالقيمة العادلة | | | | |
|---|------------|-----------|---------------|---------------------|
| المستوى 1 | المستوى 2 | المستوى 3 | المجموع | |
| 1,357,096,279 | 20,035,830 | - | 1,337,060,449 | 2020 (دولار أمريكي) |
| 798,786,484 | 25,201,194 | - | 773,585,290 | 2019 (دولار أمريكي) |

اشتملت استثمارات الصكوك على مبلغ 53,614,773 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2019: 106,586,612 دولارًا أمريكيًا) استثمرت في الصكوك التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية، وأدرت على المؤسسة ربحاً قدره 679,795 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2019: 2,103,404 دولارًا أمريكيًا) (الملاحظة 20)

8 التمويل بالمرابحة

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 236,425,524 | 151,973,720 | التمويل بالمرابحة |
| (15,542,789) | (43,205,224) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 220,882,735 | 108,768,496 | |

تكون جميع السلع التي تشتري بغرض إعادة البيع في إطار التمويل بالمرابحة على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقاً للعميل. ويكون وعد العميل بالشراء ملزماً. لذلك يتحمل العميل أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة تخلفه عن السداد قبل بيع السلع. واشتمل التمويل بالمرابحة على تمويل قيمته 61,632,318 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2019: 91,303,540 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرت على المؤسسة ربحاً قدره 1,338,150 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2019: 2,151,845 دولاراً أمريكياً) (الملاحظة 20).

9 تمويل البيع الآجل

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 458,945,386 | 377,639,608 | التمويل عن طريق البيع الآجل |
| (3,477,475) | (18,352,241) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 455,467,911 | 359,287,367 | |

تكون جميع السلع التي تشتري بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الآجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقاً للعميل. ويكون وعد العميل بالشراء ملزماً. لذلك يتحمل العميل أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة تخلفه عن السداد قبل بيع السلع.

اشتمل تمويل البيع الآجل على تمويل قيمته 9,414,338 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2019: 5,208,532 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرت على المؤسسة ربحاً قدره 391,223 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2019: 208,579 دولاراً أمريكياً) (الملاحظة 20).

10 الإجارة المنتهية بالتملك

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|--|
| | | التكلفة: |
| | | الأصول التي لم تستخدم بعد: إضافات وتحويلات إلى أصول مستخدمة |
| 75,531,706 | 41,075,556 | |
| | | أصول مستخدمة: |
| | | في بداية السنة |
| 360,077,781 | 406,092,168 | |
| (11,337,279) | - | محولة إلى جهات مستفيدة |
| (18,180,040) | (4,792,094) | مبالغ مشطوبة |
| - | 1,997,884 | إعادة تقسيم "الفوركس" |
| 330,560,462 | 403,297,958 | |
| 406,092,168 | 444,373,514 | التكلفة الاجمالية |
| | | الاستهلاك المتراكم: |
| | | في بداية السنة |
| 197,917,985 | 194,554,093 | |
| 18,999,767 | 20,628,272 | رسوم السنة |
| (11,337,279) | - | متعلق بأصول محولة إلى جهات مستفيدة |
| (11,026,380) | - | متعلق بأصول مشطوبة |
| 194,554,093 | 215,182,365 | إجمالي الاستهلاك: |
| | | مستحقات الأقساط |
| 79,374,116 | 41,728,040 | |
| 290,912,191 | 270,919,189 | الإجارة المنتهية بالتملك، المبلغ الاجمالي |
| (55,154,309) | (52,783,631) | ناقصا: مخصص خسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 235,757,882 | 218,135,558 | الإجارة المنتهية بالتملك، صافي |

اشتملت الإجارة المنتهية بالتملك على تمويل قيمته 13,400,484 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2019: 5,604,254 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وحققت المؤسسة منه ربحاً قدره صفر دولار أمريكي (31 ديسمبر 2019: 1,342,858 دولارًا أمريكيًا) (الملاحظة 20). وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المؤسسة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتملك المشتركة.

11 استثمارات في حقوق الملكية

تمتلك "المؤسسة" استثمارات في حقوق الملكية إما مباشرة وإما عن طريق جهات وسيطة. وبناء على الحياة الفعلية للمؤسسة، كانت الاستثمارات في حقوق الملكية تتألف في نهاية السنة مما يلي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|-----------------------------|
| 159,185,621 | 159,039,976 | منشآت تابعة (الملاحظة 1-11) |
| 113,353,106 | 93,655,199 | منشآت زميلة (الملاحظة 2-11) |
| 76,585,382 | 69,439,370 | استثمارات أخرى |
| 349,124,109 | 322,134,545 | |

كانت حركة الاستثمارات خلال السنة على النحو التالي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| 462,284,924 | 349,124,109 | مع بداية السنة |
| 24,979,182 | - | الإضافات |
| (37,330,335) | (6,921,135) | الاستيعادات |
| (100,809,662) | (20,068,429) | خسائر القيمة العادلة، صافي |
| 349,124,109 | 322,134,545 | عند نهاية السنة |

1.11 استثمارات في منشآت تابعة

في نهاية السنة قيد الاستعراض، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت التابعة والبلدان التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعة أعمالها على النحو التالي:

| النسبة المئوية للتملك الفعلي | | طبيعة الأعمال | بلد التأسيس | اسم الكيان |
|------------------------------|------|---------------------|-------------|--|
| 2019 | 2020 | | | |
| 100 | 100 | إحارة | أذربيجان | شركة أذربيجان للإحارة |
| 100 | 100 | إدارة أصول | ماليزيا | شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة |
| 100 | 100 | صندوق الأسهم الخاصة | ماليزيا | صندوق نمو البنوك الإسلامية |
| 100 | 100 | إحارة | أوزبكستان | طبة للإحارة |
| 100 | 100 | صيرفة | السنغال | شركة تمويل أفريقيا القابضة |
| 67 | 67 | إحارة | طاجكستان | عصر للإحارة |
| 53 | 53 | عقارات | موريتانيا | المجموعة الموريتانية |
| 50 | 50 | عقارات | السعودية | إيوان الفريدة للإسكان |

(أ) إضافة إلى الاستثمارات المذكورة، هناك بعض المنشآت التابعة المقيدة التي قيمتها صفر، والتي استثمرت فيها "المؤسسة" خلال السنوات السابقة وانخفضت قيمتها تماماً.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت التابعة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المؤسسة". وتقدم "المؤسسة" في بعض الأوقات مساعدات مالية في شكل سلفات للمنشآت التابعة لها

2.11 استثمارات في منشآت زميلة

في نهاية السنة قيد الاستعراض، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدان التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعة أعمالها على النحو التالي:

| النسبة المئوية للتملك الفعلي | | طبيعة الأعمال | بلد التأسيس | اسم الكيان |
|------------------------------|------|---------------|-------------|--|
| 2019 | 2020 | | | |
| 49 | 49 | صيرفة | المغرب | الأخضر بنك |
| 47 | 47 | إجارة | مصر | شركة إنماء للإجارة |
| 40 | 40 | صندوق | تونس | صندوق ثمار للاستثمار |
| 37 | 37 | إجارة | قرغيزستان | شركة قرغيزستان للإجارة |
| 36 | 36 | إجارة | قرغيزستان | شركة قرغيزستان للإجارة |
| 36 | 36 | إجارة | ألبانيا | شركة ألبانيا للإجارة |
| 36 | 36 | صيرفة | المالديف | بنك المالديف الإسلامي |
| 33 | 33 | إجارة | فلسطين | شركة فلسطين للإجارة |
| 33 | 33 | إجارة | تركيا | شركة هاليك للتأجير |
| 33 | 33 | عقارات | السعودية | صندوق الفريدة للإسكان |
| 30 | 30 | إجارة | تونس | بنك الوفاق الدولي |
| 25 | 25 | عقارات | غامبيا | روبال أتلنتيك للسكن |
| 25 | 25 | صندوق | السعودية | الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (أفاق) |
| 22 | 22 | تصنيع | مصر | الشرقية للسكر |
| 22 | 22 | تصنيع | الأردن | الشركة الأردنية للصناعات الدوائية |
| 20 | 20 | صيرفة | اليمن | بنك سبأ الإسلامي |
| 20 | 20 | إجارة | السودان | الشركة العربية للإجارة |
| 20 | 20 | إجارة | ماليزيا | تجاري يرهاد |
| 20 | 20 | صندوق | تركيا | الشركة التركية لإدارة الأصول |

(أ) إضافة إلى الاستثمارات المذكورة، هناك بعض المنشآت الزميلة المقيدة التي لا تحمل قيمة، والتي استثمرت فيها المؤسسة خلال السنوات السابقة وانخفضت قيمتها تماماً.

3.11 القيمة العادلة للاستثمارات

يحدد معيار المحاسبة المالية 25 هيكلًا تسلسليًا لأساليب التقييم استنادًا لكون معلومات التقييم قابلة أو غير قابلة للملاحظة. وتعكس المعلومات القابلة للملاحظة بيانات السوق التي توفرها مصادر مستقلة؛ أما المعلومات غير القابلة للملاحظة، فتجسد افتراضات المؤسسة بشأن السوق. ونتج عن هذين النوعين من المعلومات الهيكل التسلسلي التالي للقيمة العادلة:

المستوى الأول: أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات المطابقة.

المستوى الثاني: معلومات أخرى غير الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى الأول وهي معلومات استثمارية قابلة للملاحظة، سواء أكانت بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مثل مشتقات الأسعار)؛

المستوى الثالث: معلومات استثمارية لا تستند إلى بيانات سوق قابلة للملاحظة (معلومات غير قابلة للملاحظة).

ويتطلب هذا الهيكل استخدام بيانات سوق قابلة للملاحظة عندما تكون متاحة. وتأخذ "المؤسسة" في الحسبان أسعار السوق ذات الصلة والقابلة للملاحظة وقت التقييم، متى كان ذلك ممكنًا.

| القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية | | | | |
|--|-------------|------------|------------|---------------------|
| المجموع | المستوى 3 | المستوى 2 | المستوى 1 | |
| 322,134,545 | 270,060,030 | 30,316,788 | 21,757,727 | 2020 (دولار أمريكي) |
| 349,124,109 | 293,976,159 | 12,420,739 | 42,727,211 | 2019 (دولار أمريكي) |

تم الإبلاغ عن الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة في سوق الأوراق المالية النشطة، بقيمتها العادلة المقدرة باستخدام أسلوب واحد أو مجموعة أساليب تقييم تطبق مع مراعاة قطاع الصناعة وبيئة الأعمال للكيان المستثمر فيه. وشملت هذه الأساليب، في الغالب، مُمضائف السوق، وقيمة الأصول الصافية المعدلة، والتدفقات النقدية المخصومة، والمعاملات الحديثة المقارنة، والأرباح الزائدة، والتدفقات النقدية المخصومة ونهج القيمة المتبقية. حيث تُؤخذ افتراضات ومدخلات أساليب التقييم العادلة من الأسواق القابلة للملاحظة متى ما كان ذلك ممكنًا، وإلا فيكون أسلوب التقدير مطلوبًا في تحديد القيم العادلة ومستندًا إلى افتراضات. إن التغييرات في الافتراضات وحدها أو عوامل السوق الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل كبير على القيمة العادلة المعلنة للاستثمارات. وتختبر هذه النماذج للتحقق من صلاحيتها عن طريق معايرة الأسعار من أي معاملات سوقية حالية يمكن ملاحظتها في الأداة نفسها (بدون تعديل أو إعادة تقديم) عندما تكون متاحة. ولتقييم أهمية مُدخَل معين للقياس بأكمله، تجري الإدارة تحليل الحساسية أو أساليب اختبار حجم الإجهاد.

أخذت الإدارة بعين الاعتبار خصوصية الكيان المستثمر فيه وبيئته الاقتصادية الكلية. وتضمنت المدخلات الخاصة بالكيان المستثمر فيه أساسًا مُمضائف السوق، والأداء الفعلي للأعمال مقارنة بما كان متوقعًا ومراجعات لخطط الأعمال. وشملت مدخلات الاقتصاد الكلي معلومات محددة قطرية أو إقليمية وكذلك أسعار العملات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، طبقت الإدارة بعض التحسينات على أساليب التقييم لتعكس بشكل مناسب الظروف والبيئة الاقتصادية المتغيرة بشكل مستمر. وتتمثل أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة في المستويين 2 و3 لكل قطاع مهم في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019 فيما يلي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | أسلوب التقييم | القطاع |
|--------------------------------|--------------------------------|-----------------------------|--------------------|
| 134,552,743 | 138,710,101 | قابلية المقارنة في السوق | الخدمات المالية |
| 67,809,115 | 69,578,079 | قيمة الأصول الصافية المعدلة | |
| 27,791,812 | 18,846,074 | أساليب أخرى | |
| 14,011,436 | 5,572,202 | قيمة الأصول الصافية المعدلة | التصنيع والتعدين |
| 9,750,711 | 14,181,858 | التدفقات النقدية المخصصة | |
| 3,076,034 | - | قيمة الأصول الصافية المعدلة | الخدمات الاجتماعية |
| - | 2,113,757 | أساليب أخرى | |
| 48,255,047 | - | التدفقات النقدية المخصصة | القطاعات الأخرى |
| - | 41,845,835 | نهج القيمة المتبقية | |
| - | 8,378,912 | قيمة الأصول الصافية المعدلة | |
| 1,150,000 | 1,150,000 | أساليب أخرى | |
| 306,396,898 | 300,376,818 | | المجموع |

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | مطابقة مواد المستوى 3 |
|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| 445,694,021 | 293,976,159 | في بداية السنة |
| 18,017,728 | - | إضافات |
| (27,668,882) | (6,921,134) | استيعادات |
| (37,270,176) | (1,671,388) | تحويل إلى المستويين 1 و2 |
| (104,796,532) | (15,323,607) | خسائر القيمة العادلة، صافي |
| 293,976,159 | 270,060,030 | في نهاية السنة |

4.11 خسائر الاستثمار في حقوق الملكية، صافي

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| (100,809,662) | (20,068,429) | خسائر القيمة العادلة، صافي |
| 1,985,265 | 826,798 | أرباح الأسهم |
| (8,364,000) | 932,978 | أخرى جهات |
| (107,188,397) | (18,308,653) | |

12 أصول أخرى

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 21,062,510 | 10,552,558 | القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (الملاحظة (أ)) |
| 15,897,046 | 10,139,826 | مستحقات من جهات ذات صلة (الملاحظة 20-3) |
| 12,493,999 | 16,653,303 | إيرادات مستحقة |
| 8,872,929 | 8,126,057 | مبالغ مدفوعة مسبقاً للموظفين |
| 2,414,066 | 3,231,426 | جزء غير مستهلك من تكلفة إصدارات الصكوك |
| 4,581,316 | 4,075,772 | مستحقات أخرى |
| 65,321,866 | 52,778,942 | |
| - | (3,525,696) | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان (الملاحظة 22) |
| 65,321,866 | 49,253,246 | |

(أ) تمثل أدوات المشتقات المالية الإسلامية معاملات مبادلات آجلة بالعملات الأجنبية وعقوداً لمبادلة العملات. وتتم المعاملات الآجلة ومبادلات معدلات الربح بعملات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدارات الصكوك. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. ويوضح الجدول التالي القيم العادلة الموجبة والسالبة لأدوات المشتقات المالية الإسلامية مع قيمها الافتراضية:

| القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي | القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي | المبلغ الافتراضي دولار أمريكي | أدوات المشتقات المالية الإسلامية |
|--|--|----------------------------------|----------------------------------|
| 4,640,961 | 5,989,260 | 335,319,077 | مبادلات بعملات مختلفة |
| 9,222,027 | - | 225,785,000 | مبادلات معدلات الربح |
| 507,152 | 4,563,298 | 126,998,317 | عقود آجلة |
| 14,370,140 | 10,552,558 | 688,102,394 | 31 ديسمبر 2020 |
| القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي | القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي | المبلغ الافتراضي دولار أمريكي | أدوات المشتقات المالية الإسلامية |
| 413,450 | 6,793,911 | 302,305,661 | مبادلات بعملات مختلفة |
| 5,299,443 | 790,255 | 358,950,000 | مبادلات معدلات الربح |
| - | 13,478,344 | 205,099,197 | عقود آجلة |
| 5,712,893 | 21,062,510 | 866,354,858 | 31 ديسمبر 2020 |

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المؤسسة بمبادلات بعملات مختلفة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية نموذجية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 50.67 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2019: 47.3 مليون دولار أمريكي).

(ب) قامت المؤسسة، خلال السنة، بشطب بعض مستحقات الإجارة التي وُفِّر للتعويض عنها مخصص لانخفاض القيمة نسبته 100 ٪ (الملاحظة 22).

13 إصدار الصكوك

| تاريخ الإصدار | تاريخ الاستحقاق | عملة الاصدار | المبلغ الصادر دولار أمريكي | النسبة | 31 ديسمبر 2020 | 31 ديسمبر 2019 |
|---------------------|-----------------|------------------|-------------------------------|--------------|----------------------|--------------------|
| مدرج (الملاحظة (أ)) | | | | | | |
| 2020-10-15 | 2025-10-15 | الدولار الأمريكي | 600,000,000 | 1.81% ثابتة | 600,000,000 | - |
| 2017-04-13 | 2021-04-13 | الدولار الأمريكي | 300,000,000 | 2.468% ثابتة | 300,000,000 | 300,000,000 |
| غير مدرج | | | | | | |
| 2020-03-05 | 2025-03-05 | الدولار الأمريكي | 100,000,000 | سيبور + 0.6% | 100,000,000 | - |
| | | | 1,000,000,000 | | 1,000,000,000 | 300,000,000 |

(أ) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، أصدرت "المؤسسة" بواسطة كيان لأغراض خاصة، مسجل في جزر كايمان بإصدار صكوك مبلغها 300 مليون دولار أمريكي و600 مليون دولار أمريكي على التوالي، أدرجت في بورصة لندن وناسداك دبي. وتم تأمين هذه الصكوك مقابل أصول محددة لدى "المؤسسة" تشمل أصول مرابحة وإجارة، واستثمارات الصكوك، واستثمارات مرخصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وأي أصول مستبدلة. وتخضع هذه الأصول لسيطرة "المؤسسة".

14 تمويل المرابحة السلعية

تمويل المرابحة السلعية تمويلٌ تمنحه المؤسسات المالية بمقتضى اتفاقيات مرابحة سلعية. وهذا التمويل مشروط بفترات استحقاق أصلية تتراوح بين 3 إلى 4 سنوات (31 ديسمبر 2019: 3 إلى 4 سنوات).

اشتمل على مبلغ صفر دولار أمريكي (31 ديسمبر 2019: 15,000,000 دولار أمريكي) مستحق لجهة ذات صلة، سُجلت عليها تكلفة تمويل مبلغها 73,458 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2019: 4,271 دولار أمريكي).

15 مستحقات للدفع وخصوم أخرى

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 5,712,893 | 14,370,140 | قيمة عادلة سالبة للمشتقات الإسلامية (الملاحظة 12 (أ)) |
| 17,084,101 | 6,864,850 | أرباح مستحقة الدفع عن تمويل المرابحة السلعية |
| 1,878,965 | 4,473,508 | مستحقات لجهات ذات صلة (الملاحظة 20-4) |
| 4,108,563 | 4,108,563 | أرباح مستحقة الدفع (الملاحظة 19) |
| 1,660,759 | 4,087,214 | أرباح مستحقة عن إصدار الصكوك |
| 17,112,282 | 19,175,523 | مبالغ أخرى مستحقة |
| 47,557,563 | 53,079,798 | |

16 التزامات تقاعد الموظفين

برنامج تقاعد الموظفين

برنامج تقاعد الموظفين هو برنامج استحقاقات تقاعدي محدد دخل حيز النفاذ في 1 رجب 1399 هـ. ويحق لكل موظف يعمل متفرغاً لدى "المؤسسة"، باستثناء الموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة، على النحو المحدد في سياسات التوظيف الخاصة بالمؤسسة، أن يشارك في برنامج تقاعد الموظفين، بعد إكمال فترة الاختبار، وهي عموماً سنة واحدة.

وتتولى لجنة التقاعد التي يشكلها رئيس مجموعة البنك، نيابة عن موظفي البنك، إدارة برنامج تقاعد الموظفين، بوصفه صندوقاً مستقلاً. كما تضطلع لجنة التقاعد بمسؤولية الإشراف على أنشطة الاستثمار، والأنشطة الاكتوارية لبرنامج تقاعد الموظفين. وتستثمر أصول برنامج تقاعد الموظفين وفقاً للسياسات التي حددتها لجنة التقاعد. ويكتب "البنك" والمؤسسات التابعة له في المخاطر الاستثمارية والمخاطر الاكتوارية لبرنامج تقاعد الموظفين، وتتقاسم النفقات الإدارية.

وتتمثل أهم سمات برنامج تقاعد الموظفين فيما يلي:

(i) سن التقاعد الاعتيادي هو 62 سنة من تاريخ ميلاد الموظف؛

(ii) يحق للموظف المتقاعد المؤهل الحصول على نسبة 2.5% من أعلى معدل أجر (الأجر الأساسي زائداً علاوة غلاء المعيشة) عن كل سنة من سنوات الخدمة التي يستحق عليها التقاعد.

وبموجب برنامج تقاعد الموظفين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (31 ديسمبر 2019: 11.1%) من الأجر السنوي الأساسي، بينما يساهم البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له بنسبة 25.9% (31 ديسمبر 2019: 25.9%).

برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين

أنشأت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامج رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، اعتباراً من 1 محرم 1421 هـ، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين الذي صدر بتاريخ 18 شوال 1418 هـ. وقد وسّع البرنامج ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات التابعة لمجموعة البنك. ويساهم البنك، والمؤسسات التابعة في برنامج تقاعد الموظفين بنسبة 1% بينما يساهم الموظفون بنسبة 0.5% من الأجر الأساسي.

والغرض من برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين هو دفع مبلغ شهري للموظف المتقاعد المؤهل مقابل نفقات الرعاية الطبية. ويدار برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين باستقلال عن برنامج تقاعد الموظفين، وتستثمر المساهمات بطرق مماثلة لبرنامج تقاعد الموظفين تحت إشراف وإدارة لجنة التقاعد.

وتحسب المستحقات الشهرية المستحقة لكل موظف متقاعد وفقاً للصيغة التالية:

{أعلى متوسط للأجر × فترة المساهمة × 0.18%} / 12

وفيما يلي تفاصيل صافي التزامات تقاعد الموظفين:

| 2020 | برنامج تقاعد الموظفين | برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي)) | المجموع |
|--|-----------------------|--|-------------------|
| التزامات الاستحقاقات المحددة (الملاحظة 1-16) | 93,614,706 | 8,354,399 | 101,969,105 |
| ناقصاً: أصول البرنامج (الملاحظة 2-16) | (45,341,816) | (2,173,284) | (47,515,100) |
| صافي التزامات تقاعد الموظفين | 48,272,890 | 6,181,115 | 54,454,005 |
| 2019 | برنامج تقاعد الموظفين | برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي)) | المجموع |
| التزامات الاستحقاقات المحددة (الملاحظة 1-16) | 71,560,539 | 6,371,869 | 77,932,408 |
| ناقصاً: أصول البرنامج (الملاحظة 2-16) | (44,445,671) | (2,061,284) | (46,506,955) |
| صافي التزامات تقاعد الموظفين | 27,114,868 | 4,310,585 | 31,425,453 |

1.16 تتمثل حركة القيمة الحالية لالتزام الاستحقاقات المحدد فيما يلي:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|-------------------------------|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| 3,761,453 | 6,371,869 | 50,175,375 | 71,560,539 | الرصيد في 1 يناير |
| 295,296 | 439,431 | 4,122,900 | 5,041,028 | تكاليف الخدمات الحالية |
| 168,000 | 208,000 | 2,229,000 | 2,347,000 | تكلفة التزام الاستحقاق المحدد |
| 51,837 | 66,266 | 1,441,074 | 1,473,813 | مساهمات المشاركين في البرنامج |
| 1,650,311 | 1,312,077 | 15,321,179 | 13,538,786 | صافي العجز الاكتواري |
| (138,351) | (38,336) | (2,070,455) | (774,308) | المصرفوات من أصول البرنامج |
| 583,323 | (4,908) | 341,466 | 427,848 | غير ذلك |
| 6,371,869 | 8,354,399 | 71,560,539 | 93,614,706 | |

2.16 تتمثل حركة القيمة الحالية لأصول البرنامج فيما يلي:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|--|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| 3,761,453 | 6,366,961 | 50,175,375 | 71,560,539 | الرصيد في 1 يناير |
| 83,000 | 68,000 | 1,700,000 | 1,497,000 | الإيرادات من أصول البرنامج |
| (11,345) | (281,264) | 2,286,222 | (4,092,692) | العائد على أصول الخطة أكبر / (أقل) من معدل الخصم |
| 51,837 | 66,266 | 1,441,074 | 1,473,813 | مساهمات المشاركين في البرنامج |
| 250,122 | 297,334 | 3,362,513 | 3,455,469 | مساهمة أرباب العمل |
| (138,351) | (38,336) | (2,070,455) | (774,308) | المصرفوات من أصول البرنامج |
| 4,907 | - | 261,126 | (663,137) | غير ذلك |
| 2,061,284 | 2,173,284 | 44,445,671 | 45,341,816 | |

3.16 استنادا للتقييم الاكتواري، تألفت نفقات استحقاقات التقاعد والرعاية الطبية للسنة مما يلي:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|---|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| 3,761,453 | 6,366,961 | 50,175,375 | 71,560,539 | إجمالي تكاليف الخدمات الحالية |
| 168,000 | 208,000 | 2,229,000 | 2,347,000 | تكلفة التزام الاستحقاقات المحدد |
| 578,415 | - | 341,468 | 427,848 | تكاليف الخدمات السابقة |
| (83,000) | (68,000) | (1,700,000) | (1,497,000) | إيرادات من أصول البرنامج |
| 958,711 | 579,431 | 4,993,368 | 6,318,876 | التكلفة المقيّدة بها في بيان الإيرادات |
| 1,650,311 | 1,312,077 | 15,321,179 | 13,538,786 | الخسائر الاكتوارية بسبب الافتراضات |
| 11,422 | 280,855 | (2,286,222) | 4,093,890 | العائد على أصول البرنامج (أقل) / أكبر من معدل الخصم |
| 1,661,733 | 1,592,932 | 13,034,957 | 17,632,676 | الخسائر الاكتوارية المقيّدة في بيان التغيرات في حقوق ملكية الأعضاء |

4.16 يعرض الجدول التالي أصول البرنامج حسب الفئات الرئيسية:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|------------------------------------|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| 927,822 | 890,993 | 15,085,516 | 14,716,983 | الاستثمارات الصكوك |
| - | - | 7,037,150 | 5,918,113 | صناديق إدارة وأصول البيع التجل |
| 1,033,020 | 1,228,355 | 16,665,306 | 20,113,776 | النقد وما في حكمه والودائع السلعية |
| - | - | 4,213,387 | 4,259,435 | الأراضي |
| 100,442 | 53,936 | 1,444,312 | 333,509 | غير ذلك |
| 2,061,284 | 2,173,284 | 44,445,671 | 45,341,816 | |

5.16 تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات برنامج التقاعد فيما يلي:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| %3.30 | %2.60 | %3.30 | %2.60 | صناديق إدارة وأصول البيع التجل |
| %3.30 | %2.60 | %3.30 | %2.60 | الاستثمارات الصكوك |

يحتسب معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المستحقات بالرجوع إلى معدلات سندات الشركات الطويلة الأمد بتصنيف AA.

6.16 يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات تقاعد الموظفين فيما يلي:

| برنامج الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين | | برنامج تقاعد الموظفين | | |
|---|----------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|---------------------|
| 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2019 (دولار أمريكي) | 31 ديسمبر 2020 (دولار أمريكي) | |
| | | | | معدل الخصم: |
| 828,560 | 1,128,591 | 8,752,501 | 11,827,326 | انخفاض بنسبة - 0.5% |
| (627,176) | (964,692) | (6,763,587) | (10,158,245) | انخفاض بنسبة + 0.5% |

17 صندوق التضامن للمؤسسة

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2020 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفها " المؤسسة " بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توصية الهيئة الشرعية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها خصوم. وتقع مسؤولية التصرف في هذه الخصوم على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت في " المؤسسة ". وكانت مصادر واستخدامات تمويل " صندوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص "، خلال السنة المنتهية قيد الاستعراض، على النحو التالي:

| مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة | | | |
|---|-------------|--------------------------|-------------|
| 31 ديسمبر 2019 | | 31 ديسمبر 2020 | |
| المبلغ بالدولار الأمريكي | عدد الأحداث | المبلغ بالدولار الأمريكي | عدد الأحداث |
| 993,175 | | 1,249,356 | |
| | | | |
| 23,592 | 12 | - | - |
| 2 | 9 | (11) | 10 |
| 319,405 | 4 | 88,905 | 7 |
| 342,999 | | 88,894 | |
| | | | |
| | | | |
| 37,508 | 3 | 75,030 | 3 |
| 6,959 | 1 | - | - |
| 25,000 | - | - | - |
| 15,000 | 1 | 20,000 | 1 |
| - | 1 | 40,000 | 1 |
| 2,351 | 1 | 1,640 | 2 |
| 86,818 | | 136,670 | |
| | | | |
| 1,249,356 | | 1,201,580 | |

في نهاية السنة

18 رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال " المؤسسة " في نهاية السنة مما يلي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 4,000,000,000 | 4,000,000,000 | رأس المال المصريح به: 400.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي للسهم |
| | | رأس المال المكتتب به: |
| 2,000,000,000 | 2,000,000,000 | متاح للاكتتاب: 200.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي لكل سهم |
| (279,664,646) | (279,664,646) | أسهم رأس المال التي لم يكتبت فيها بعد |
| 1,720,335,354 | 1,720,335,354 | |
| (325,958,738) | (194,887,004) | أقساط مستحقة لم تدفع بعد |
| 1,394,376,616 | 1,525,448,350 | رأس المال المدفوع |

يمثل رأس المال المدفوع للمؤسسة المبالغ المستلمة من الأعضاء التالي ذكرهم:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|
| 597,181,958 | 659,681,958 | البنك الإسلامي للتنمية |
| 101,205,000 | 124,940,000 | صندوق الاستثمارات العام السعودي |
| 647,789,658 | 692,626,392 | البلدان الأعضاء: |
| 40,000,000 | 40,000,000 | الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي |
| 6,000,000 | 6,000,000 | بنك كيشا فارزي |
| 2,000,000 | 2,000,000 | بنك ملي |
| 200,000 | 200,000 | البنك الوطني الجزائري |
| 1,394,376,616 | 1,525,448,350 | راس المال المدفوع |

19 الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من " اتفاقية تأسيس المؤسسة "، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل " المؤسسة " وفائضها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفع أي أرباح ولم يُعلن عنها في سنتي 2019 و2020.

20 معاملات وأرصدة جهات ذات صلة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة، ومديري " المؤسسة " والأعضاء الأساسيين في مجلس إدارتها، والمؤسسات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تبسط عليها سيطرة مشتركة أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة " المؤسسة " سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1.20 فيما يلي تفاصيل معاملة أبرز الجهات ذات الصلة خلال السنة قيد الاستعراض:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | طبيعة المعاملات | جهات ذات صلة |
|--------------------------------|--------------------------------|---------------------------|--|
| 3,425,681 | 5,037,816 | انبار وتقاعد (الملاحظة أ) | مجموعة البنك الإسلامي للتنمية |
| 5,697,556 | 4,813,849 | بيع أسهم | بنك المالديف الإسلامي |
| 814,025 | 1,033,835 | رسوم إدارة الأصول | الدخل الثابت المحدود (المؤسسة) |
| 539,589 | 53,965 | دفعة مقدمة | المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة |
| 448,630 | - | رسوم إدارة الأصول | صندوق نمو البنوك الإسلامية |
| 290,665 | - | دفعة مقدمة | طبية تينيريزاسيون |

2.20 أُفصِح عن بعض معاملات وأرصدة الجهات ذات الصلة في الملاحظات من 5 إلى 10.

3.20 اشتملت المستحقات من الجهات ذات الصلة على ما يلي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|--|
| 4,825,358 | 4,766,581 | شركة تمويل أفريقيا القابضة |
| 2,247,070 | 1,213,235 | الدخل الثابت المحدود (المؤسسة) |
| 1,000,000 | 1,000,000 | طبية تينيريزاسيون |
| 5,697,556 | 883,707 | بنك المالديف الإسلامي |
| 778,692 | 871,291 | شركة إدارة الإحارة |
| 500,968 | 500,968 | بنك الوفاق الدولي |
| 330,006 | 330,006 | المجموعة الموريتانية |
| 254,633 | 254,633 | طبية للإحارة |
| 50,422 | 104,387 | المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة |
| 212,341 | 215,018 | جهات أخرى |
| 15,897,046 | 10,139,826 | |

4.20 اشتملت المستحقات للجهات ذات الصلة على ما يلي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---|
| 170,517 | 4,292,967 | البنك الإسلامي للتنمية |
| 145,878 | 145,878 | روايال أتلانتيك |
| 1,530,709 | 2,761 | برنامج تقاعد موظفي البنك الإسلامي للتنمية |
| 31,861 | 31,901 | جهات أخرى |
| 1,878,965 | 4,473,508 | |

5.20 كان التعويض المدفوع أو مستحق الدفع لموظفي الإدارة الأساسيين على النحو التالي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| 2,244,717 | 1,942,828 | رواتب واستحقاقات أخرى قصيرة المدى |
| 347,013 | 314,870 | مكافأة نهاية الخدمة |
| 2,591,730 | 2,257,698 | |

21 صافي الإجارة المنتهية بالتمليك

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------------|
| 32,726,944 | 32,112,056 | إيرادات من إجارة منتهية بالتمليك |
| (18,999,767) | (20,628,272) | استهلاك |
| 13,727,177 | 11,483,784 | |

22 مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية

| خسارة الائتمان إلى حدود 1 يناير 2020 | تكلفة خسارة الائتمان للسنة | مشطوب خلال السنة | خسارة الائتمان إلى حدود 31 ديسمبر 2020 | |
|---|-------------------------------|-------------------|--|---------------------------|
| 3,096 | - | (2,933) | 6,029 | النقد وما في حكمه |
| 9,882,802 | - | 16,424 | 9,866,378 | ودائع مراحة سلعية ووكالة |
| 11,920,745 | - | 5,612,044 | 6,308,701 | استثمارات الصكوك |
| 43,205,224 | - | 13,409,196 | 29,796,028 | التمويل بالمراحة |
| 18,352,241 | - | 4,104,645 | 14,247,596 | تمويل البيع الآجل |
| 52,783,631 | (40,271,845) | 2,959,016 | 90,096,460 | الإجارة المنتهية بالتمليك |
| 153,808 | - | (114,114) | 267,922 | أصول الاستصناع |
| 3,525,696 | - | 1,879,918 | 1,645,778 | أصول أخرى |
| 139,827,243 | (40,271,845) | 27,864,196 | 152,234,892 | المجموع |

23 مكسب القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية بعد خصم خسائر الصرف

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|-----------------------------|
| 7,000,402 | (19,800,992) | أرباح من المشتقات الإسلامية |
| (2,011,925) | 20,661,319 | خسائر صرف العملات الأجنبية |
| 4,988,477 | 860,327 | |

24 الأصول الائتمانية

1.24 صندوق حصص الاستثمار

أنشئ صندوق حصص الاستثمار للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (لبنان)، المعروف سابقًا بصندوق حصص الاستثمار للبنك الإسلامي للتنمية) اختصارًا "الصندوق" (بمقتضى المادة 22 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (البنك) ومقره في جدة، المملكة العربية السعودية. بدأ الصندوق نشاطه في 1 يناير 1990 عملاً باتفاقية الشراكة الإسلامية ذات المسؤولية المحدودة ("الشراكة" أو "الاتفاقية") بتاريخ 3 نوفمبر 2015. كما سُجل المشروع بموجب قانون شركات لبنان 1990، ويقع مقره في ولاية لبنان الاتحادية بماليزيا.

والغرض من "الصندوق" هو المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بتجميع مدخرات جهات مستثمرة مؤسسية وفردية، واستثمارها في مشاريع منتجة في تلك البلدان وفقاً لاتفاقية الشراكة بتاريخ 3 نوفمبر 2015. وفي نهاية ديسمبر 2019، بلغ صافي أصول الصندوق 31.5 مليون دولار أمريكي (2019: 59.66 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

2.24 صندوق أسواق المال

صندوق أسواق المال التابع للمؤسسة (لبوان) هو شراكة إسلامية ذات مسؤولية محدودة سجلت في 22 يوليو 2014 في إطار شراكات البوان المحدودة لعام 2010. والهدف من هذه الشراكة هو جني إيرادات دورية بالاستثمار في التوظيفات ومنتجات التمويل والاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية. وفي نهاية ديسمبر 2020، بلغ صافي أصول الصندوق 91.4 مليون دولار أمريكي (2019: 94.0 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

3.24 أصول أخرى

وقد سُجِلت بعض الودائع السلعية، وأصول التمويل، والاستثمارات في الأسهم، واستثمارات الصكوك باسم المؤسسة التي تملك كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حق الانتفاع بها وتديرها وتشغلها الكيانات المعنية.

25 صافي الأصول بالعملة الأجنبية

تفاصيل صافي الأصول بالعملة الأجنبية بالدولار الأمريكي في نهاية السنة على النحو التالي:

| 31 ديسمبر 2019 دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2020 دولار أمريكي | |
|--------------------------------|--------------------------------|---------------------|
| 188,519,436 | 236,048,005 | اليورو |
| 6,899,762 | 4,373,242 | الروبية الباكستانية |
| 8,324,363 | 7,695,729 | التنغ الكازخي |
| 20,232,144 | 14,048,792 | الدرهم المغربي |
| 2,715,821 | 2,113,757 | الدينار الأردني |
| 3,648 | - | الدرهم الاماراتي |
| 137,871 | 172,278 | الجنه الإسترليني |
| (121,066) | (156,253) | الرنجيت الماليزي |
| 556 | - | الدينار الإسلامي |
| (169,919) | (13,803) | الفرنك الافريقي |
| (102,591) | (42,247) | الليرة التركية |
| 38,243 | 44,942 | الروبية الأندونيسية |
| (267,826,169) | (222,460,944) | الريال السعودي |
| 5,643,322 | 6,444,502 | الروبية المالديفية |
| (35,704,579) | 48,268,000 | |

26 تركيز الأصول

1.26 كان تركيز الأصول حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة قيد الاستعراض على النحو التالي:

| 31 ديسمبر 2020 | افريقيا دولار أمريكي | آسيا دولار أمريكي | أستراليا دولار أمريكي | أوروبا دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
|---------------------------|-------------------------|----------------------|--------------------------|------------------------|-------------------------|
| النقد وما في حكمه | 39,895,129 | 210,120,222 | 24,999,937 | 30,043,671 | 305,058,959 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 55,538,253 | 471,309,210 | - | - | 526,847,463 |
| استثمارات الصكوك | 20,035,830 | 1,337,060,449 | - | - | 1,357,096,279 |
| التمويل بالمرابحة | - | 108,768,496 | - | - | 108,768,496 |
| تمويل البيع الآجل | 238,851,739 | 120,435,628 | - | - | 359,287,367 |
| الإحارة المنتهية بالتمليك | 82,780,438 | 135,355,120 | - | - | 218,135,558 |
| أصول الاستصناع | - | 21,074,004 | - | - | 21,074,004 |
| استثمارات في حقوق الملكية | 185,807,045 | 136,327,500 | - | - | 322,134,545 |
| أصول أخرى | 5,254,714 | 43,998,532 | - | - | 49,253,246 |
| الممتلكات والمعدات | - | 173,417 | - | - | 173,417 |
| | 628,163,148 | 2,584,622,578 | 24,999,937 | 30,043,671 | 3,267,829,334 |

| 31 ديسمبر 2019 | افريقيا دولار أمريكي | آسيا دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
|---------------------------|-------------------------|----------------------|-------------------------|
| النقد وما في حكمه | 7,170,490 | 91,680,822 | 98,851,312 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 23,788,443 | 259,414,955 | 283,203,398 |
| استثمارات الصكوك | 25,201,194 | 773,585,290 | 798,786,484 |
| التمويل بالمرابحة | 7,027,383 | 213,855,352 | 220,882,735 |
| تمويل البيع الآجل | 271,681,510 | 183,786,401 | 455,467,911 |
| الإحارة المنتهية بالتمليك | 81,255,422 | 154,502,460 | 235,757,882 |
| أصول الاستصناع | - | 21,485,460 | 21,485,460 |
| استثمارات في حقوق الملكية | 194,216,173 | 154,907,936 | 349,124,109 |
| أصول أخرى | 21,738,472 | 43,583,394 | 65,321,866 |
| الممتلكات والمعدات | - | 214,509 | 214,509 |
| | 632,079,087 | 1,897,016,579 | 2,529,095,666 |

2.26 تُحلّل تركيزات الأصول حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

| 31 ديسمبر 2020 | الخدمات المالية دولار أمريكي | الصناعة والتعدين دولار أمريكي | خدمات اجتماعية دولار أمريكي | أخرى دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
|---------------------------|---------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|----------------------|-------------------------|
| النقد وما في حكمه | 305,058,959 | - | - | - | 305,058,959 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 526,847,463 | - | - | - | 526,847,463 |
| استثمارات الصكوك | 887,636,205 | - | 469,460,074 | - | 1,357,096,279 |
| التمويل بالمرابحة | 75,855,537 | 20,837,463 | 11,924,843 | 150,653 | 108,768,496 |
| تمويل البع الآجل | 356,611,968 | 2,675,399 | - | - | 359,287,367 |
| الإحارة المنتهية بالتملك | 123,570 | 216,281,826 | 1,730,162 | - | 218,135,558 |
| أصول الاستصناع | - | - | 21,074,004 | - | 21,074,004 |
| استثمارات في حقوق الملكية | 247,316,844 | 19,754,060 | 2,113,757 | 52,949,884 | 322,134,545 |
| أصول أخرى | 9,425,097 | 37,316,256 | 1,196,381 | 1,315,512 | 49,253,246 |
| الممتلكات والمعدات | 173,417 | - | - | - | 173,417 |
| | 2,409,049,060 | 296,865,004 | 507,499,221 | 54,416,049 | 3,267,829,334 |

| 31 ديسمبر 2019 | الخدمات المالية دولار أمريكي | الصناعة والتعدين دولار أمريكي | خدمات اجتماعية دولار أمريكي | أخرى دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
|---------------------------|---------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|----------------------|-------------------------|
| النقد وما في حكمه | 98,851,312 | - | - | - | 98,851,312 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 283,203,398 | - | - | - | 283,203,398 |
| استثمارات الصكوك | 546,897,997 | - | 251,888,487 | - | 798,786,484 |
| التمويل بالمرابحة | 123,422,464 | 74,712,015 | 8,354,445 | 14,393,811 | 220,882,735 |
| تمويل البع الآجل | 455,467,911 | - | - | - | 455,467,911 |
| الإحارة المنتهية بالتملك | 123,569 | 224,856,051 | 10,778,262 | - | 235,757,882 |
| أصول الاستصناع | - | - | 21,485,460 | - | 21,485,460 |
| استثمارات في حقوق الملكية | 269,159,632 | 23,762,147 | 5,232,709 | 50,969,621 | 349,124,109 |
| أصول أخرى | 40,588,554 | 15,678,899 | 8,672,356 | 382,057 | 65,321,866 |
| الممتلكات والمعدات | 214,509 | - | - | - | 214,509 |
| | 1,817,929,346 | 339,009,112 | 306,411,719 | 65,745,489 | 2,529,095,666 |

27 الاستحقاقات التعاقدية للأصول والخصوم

كانت الاستحقاقات التعاقدية لأصول وخصوم المؤسسة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة قيد العرض على النحو التالي:

| 31 ديسمبر 2020 | أقل من ثلاث شهور | 3 شهور إلى 12 شهرا | سنة إلى 5 سنوات | أكثر من 5 سنوات | ليست هناك مدة استحقاق ثابتة | المجموع |
|---------------------------------|--------------------|--------------------|----------------------|--------------------|-----------------------------|----------------------|
| دولار أمريكي | دولار أمريكي | دولار أمريكي | دولار أمريكي | دولار أمريكي | دولار أمريكي | دولار أمريكي |
| الأصول | | | | | | |
| النقد وما في حكمه | 305,058,959 | - | - | - | - | 305,058,959 |
| ودائع مراوغة سلعية ووكالة | 150,835,121 | 376,012,342 | - | - | - | 526,847,463 |
| استثمارات الصكوك | 64,732,003 | 90,391,407 | 773,812,700 | 428,160,169 | - | 1,357,096,279 |
| التمويل بالمراوغة | 25,919,551 | 19,580,043 | 20,779,759 | 42,489,143 | - | 108,768,496 |
| تمويل البيع التحل | 38,975,964 | 160,432,930 | 156,358,857 | 3,519,616 | - | 359,287,367 |
| الإجارة المنتهية بالتملك | 34,109,980 | 2,006,634 | 59,009,944 | 123,009,000 | - | 218,135,558 |
| أصول الاستصناع | 524,366 | 868,203 | 5,074,947 | 14,606,488 | - | 21,074,004 |
| استثمارات في حقوق الملكية | - | - | - | - | 322,134,545 | 322,134,545 |
| أصول أخرى | - | 49,253,246 | - | - | - | 49,253,246 |
| الممتلكات والمعدات | - | - | 173,417 | - | - | 173,417 |
| | 620,155,944 | 698,544,805 | 1,015,209,624 | 611,784,416 | 322,134,545 | 3,267,829,334 |
| الخصوم | | | | | | |
| إصدار الصكوك | - | 300,000,000 | 700,000,000 | - | - | 1,000,000,000 |
| التمويل بالمراوغة السلعية | 48,027,683 | 452,950,000 | 662,666,666 | - | - | 1,163,644,349 |
| المستحقات والخصوم الأخرى | - | 53,079,798 | - | - | - | 53,079,798 |
| التزامات تقاعد الموظفين | - | - | - | - | 54,454,005 | 54,454,005 |
| المبالغ المستحقة لصندوق التضامن | 1,201,580 | - | - | - | - | 1,201,580 |
| لمؤسسة تنمية القطاع الخاص | - | - | - | - | - | - |
| | 49,229,263 | 806,029,798 | 1,362,666,666 | - | 54,454,005 | 2,272,379,732 |

| المجموع دولار أمريكي | ليست هناك مدة استحقاق ثابتة دولار أمريكي | أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي | سنة إلى 5 سنوات دولار أمريكي | 3 شهور إلى 12 شهرا دولار أمريكي | أقل من ثلاث شهور دولار أمريكي | 31 ديسمبر 2019 |
|-------------------------|---|------------------------------------|------------------------------------|---------------------------------------|-------------------------------------|---------------------------------|
| الأصول | | | | | | |
| 98,851,312 | - | - | - | - | 98,851,312 | النقد وما في حكمه |
| 283,203,398 | - | - | 26,498,865 | 12,566,534 | 244,137,999 | ودائع مرابحة سلعية ووكالة |
| 798,786,484 | - | 112,836,895 | 549,564,346 | 79,049,953 | 57,335,290 | استثمارات الصكوك |
| 220,882,735 | - | 70,039,546 | 36,992,929 | 78,231,202 | 35,619,058 | التمويل بالمرابحة |
| 455,467,911 | - | 9,001,444 | 211,857,926 | 156,792,406 | 77,816,135 | تمويل البيع التحل |
| 235,757,882 | - | 104,757,177 | 57,711,999 | 14,511,065 | 58,777,641 | الإحارة المنتهية بالتمليك |
| 21,485,460 | - | 15,618,010 | 4,508,085 | 740,321 | 619,044 | أصول الاستصناع |
| 349,124,109 | 349,124,109 | - | - | - | - | استثمارات في حقوق الملكية |
| 65,321,866 | - | - | - | - | 65,321,866 | أصول أخرى |
| 214,509 | - | - | 214,509 | - | - | الممتلكات والمعدات |
| 2,529,095,666 | 349,124,109 | 312,253,072 | 887,348,659 | 341,891,481 | 638,478,345 | |
| الخصوم | | | | | | |
| 300,000,000 | - | - | 300,000,000 | - | - | إصدار الصكوك |
| 1,181,972,921 | - | - | 918,304,991 | 199,331,965 | 64,335,965 | التمويل بالمرابحة السلعية |
| 47,557,563 | - | - | - | 47,557,563 | - | المستحقات والخصوم الأخرى |
| 31,425,453 | 31,425,453 | - | - | - | - | التزامات تقاعد الموظفين |
| 1,249,356 | - | - | - | - | 1,249,356 | المبالغ المستحقة لصندوق التضامن |
| 1,562,205,293 | 31,425,453 | - | 1,218,304,991 | 246,889,528 | 65,585,321 | لمؤسسة تنمية القطاع الخاص |

28 الرقابة الشرعية

وفقاً للمادة 29(1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كياناً من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشرعية لمجموعة البنك. وتبدي الهيئة الرأي الشرعي بشأن توافق أي فئة من فئات الاستثمار مع الشريعة الإسلامية. كما ينظر في أي مسألة يعرضها عليه مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو "إدارة المؤسسة".

29 إدارة المخاطر

تتعرض "المؤسسة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر سوق، ومخاطر سيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرف ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية. وتتعرض المؤسسة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخرانة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الأصول المالية للمؤسسة.

وبالنسبة لجميع فئات الأصول المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الأصول التي ترد في بيان مركزها المالي. وتتألف الأصول التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان أساساً من الأرصدة لدى البنوك، ودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الصكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتملك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:

- تدير إدارة الخزانة في "المؤسسة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات الصكوك. وقد أودعت "المؤسسة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المؤسسة" فحصاً تاماً كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات. وفي نهاية الفترة، ترى إدارة "المؤسسة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.
- تقيّم "المؤسسة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتملك، والتمويل بالاستصناع (أصول التمويل). وتجري "المؤسسة" تقييماً داخلياً للائتمان، كما تستعين بخبراء خارجيين عند الاقتضاء. كما تميز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المؤسسة" كافة التمويلات. وغالباً ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتملك، فالمؤسسة هي المالكة للأصول ذات الصلة، ولا تُنقل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتملك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في بيان المركز المالي قابلاً للتحصيل الكامل استناداً إلى رأي إدارة المؤسسة.

تطبيق المؤسسة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

أ. تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نموذج المؤسسة القائم على التصنيف المرحلي على تقييم نسبي لمخاطر الائتمان، لأنه يعكس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي بأحد الأصول. يجرى التقييم المرحلي على مستوى العقود بدلاً من مستوى الأطراف المقابلة، إذ قد يختلف مقدار التغيير في مخاطر الائتمان بالنسبة للعقود المختلفة التي تخص نفس الطرف الملزم. أيضًا، قد تكون للعقود المختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإقرار المبدئي. تشمل المرحلة 1 الأدوات المالية التي لم تعرف زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي أو التي عرفت مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ الإبلاغ. تعتبر "المؤسسة" أن الأصل المالي معرض لمخاطر ائتمانية منخفضة عندما يُعطى تصنيفًا ائتمانيًا داخليًا أو خارجيًا من "درجة الاستثمار" وفقًا للتعريف المتعارف عليه عالميًا، ولم تنخفض درجة تصنيفه انخفاضًا كبيرًا.

تتضمن المرحلة 2 الأصول المالية المعرضة للزيادة في مخاطرها الائتمانية. تنظر المؤسسة، عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التصغير قد زادت بشكل كبير منذ الإقرار الأولي، في كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءً على تجاربها الماضية وتقييم الخبراء لمخاطر الائتمان، بما في ذلك المعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي له. وبصرف النظر عن نتيجة التقييم المذكور، تفترض المؤسسة أن مخاطر الائتمان على تعرضاتها السيادية وغير السيادية قد زادت بشكل كبير منذ الإقرار الأولي عندما يمر على أجل استحقاق الأداء الفعلي لمبالغ المدفوعات التعاقدية أكثر من 90 يومًا بالنسبة للتمويلات السيادية وأكثر من 30 يومًا بالنسبة للتمويلات غير السيادية. عندما تُظهر أداة مصنفة في المرحلة 2 تحسنًا كبيرًا في جودة الائتمان في تاريخ التقييم، يمكن أن تعود إلى التصنيف في المرحلة 1.

عندما يتوفر دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل مالي معين، تُقيد مخصصات محددة لانخفاض القيمة في بيان الإيرادات، وبموجب معيار المحاسبة المالية رقم 30، يصنف ذلك الأصل في المرحلة 3. تفترض "المؤسسة" أن الأصول منخفضة القيمة ائتمانيًا عندما يمر على أجل استحقاق الأداء الفعلي لمبالغ المدفوعات التعاقدية أكثر من 180 يومًا بالنسبة للتمويلات السيادية وأكثر من 90 يومًا بالنسبة للتمويلات غير السيادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تعتبر المؤسسة أحد الأصول منخفضة القيمة إذا قدرت أنه من غير المرجح أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل، دون لجوء "المؤسسة" إلى اتخاذ إجراءات مثل إنجاز الضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة إذا استُردت جميع المبالغ المستحقة السداد، وإذا قُرّر أن المبالغ الواجبة الدفع بفضل الإيرادات المتوقعة في المستقبل قابلة للتحويل بالكامل وفقًا للشروط التعاقدية الأصلية أو الشروط المعدلة للأداة المالية، وأن جميع معايير التصنيف في مرحلة انخفاض القيمة قد صُحّحت. وعندئذ سينقل الأصل المالي مرة أخرى إلى المرحلة 2 بعد فترة التعافي.

تراقب المؤسسة بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها عند الاقتضاء للتأكد من أن تلك المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل مُضيّ أجل استحقاق المبلغ.

ii. قياس مخاطر الائتمان المتوقعة

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة متوسط خسائر الائتمان المرجحة باحتمالات التقصير، حيث تُعرّف خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. وتُحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل الأدوات المصنفة في المرحلة 1 والمرحلة 2 بضرب ثلاث مكونات رئيسية، وهي "احتمال التقصير"، و"الخسارة في حالة التقصير" و"التعرض في حالة التقصير"، وخصم المخصص الناتج باستخدام "معدل الربح الفعلي" للأداة.

تُستمدّ مَعْلَمَات الخسائر الائتمانية المتوقعة هذه عمومًا من النماذج المطورة داخليًا ومن البيانات السابقة الأخرى. وتُعدّل لتعكس المعلومات التطلعية كما هو موضح أدناه.

يمثل احتمال التقصير احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية على مدى أفق زمني مختلف (على سبيل المثال، سنة واحدة أو مدى الحياة). ويقدّر احتمال التقصير باستخدام أدوات التصنيف الداخلية المصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. وتُعتدّ نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات مجمعة داخليًا وخارجيًا تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وهي تُسفر عن تصنيف نسبي لمخاطر الائتمان، والذي يرتبط بدوره باحتمال التقصير على مدى سنة واحدة، أي مُعَايَرَتَه ليعكس متوسط تقديرات معدل التقصير الذي تعتمد المؤسسة على المدى الطويل (احتمال التقصير على مدى الدورة كلها).

تستخدم المؤسسة نموذجًا محددًا يعتمد على معاملات البلد والصناعة لتحويل "احتمال التقصير على مدى الدورة كلها" إلى احتمالات التقصير في لحظة زمنية معينة واشتقاق هيكل مصطلح "احتمالات التقصير في لحظة زمنية معينة".

"الخسارة في حالة التقصير" هو حجم الخسارة المحتملة في حالة التقصير. وتقدر هذه الخسارة بشكل عام بحساب القيمة التي تمت خسارتها زائدًا تكاليف الاسترداد الصافية (إن وجدت) كنسبة مئوية من المبلغ المستحق.

تستخدم المؤسسة نماذج تقدير "الخسارة في حالة التقصير" الداخلية التي تأخذ في الاعتبار الهيكل والضمانات والأقدمية المتعلقة بالمطالبة وتصنيف الطرف المقابل والاختصاص القضائي. وتُعايَرُ تقديرات "الخسارة في حالة التقصير" لتعكس تجارب الاسترداد للمؤسسة وكذلك بيانات اتحاد البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.

يمثل "التعرض في حالة التقصير" التعرض المتوقع في حالة التقصير. تستنتج المؤسسة واقعة "التعرض في حالة التقصير" من التعرض الحالي بفعل الطرف المقابل والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الاستهلاك. "التعرض في حالة التقصير" للأداة المالية هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقد قيد الصرف والالتزامات المالية مثل الضمانات وخطاب الاعتماد، يتضمن "التعرض في حالة التقصير" المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يشترط معيار المحاسبة المالية 30 أن تكون خسائر الائتمان المتوقعة استثنائية. تستخدم المؤسسة نموذجًا إحصائيًا يربط الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة بالحالة الحالية والمستقبلية لبيئة الاقتصاد الكلي. ويربط النموذج سيناريوهات الاقتصاد الكلي بمخاطر تقصير الطرف المقابل. وتشمل عوامل الاقتصاد الكلي التي تُؤخذ في الاعتبار، على سبيل المثال لا الحصر، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار أسواق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع، وتتطلب هذه العوامل تقييمًا للاتجاه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتقدّر المؤسسة خسائرها الائتمانية المتوقعة من خلال حساب المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضاتها عبر ثلاثة (3) مجموعة من سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستثنائية.

iii. مبالغ التعرض وتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة

تعترف المؤسسة بخسارة الائتمان لمدة 12 شهرًا للأدوات المصنفة في المرحلة 1 وخسارة الائتمان مدى الحياة للأدوات المصنفة في المرحلة 2.

بالنسبة للأدوات المصنفة في المرحلة 3، فإنها تحسب مبلغ مخصص الخسارة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة على أساس "معدل الربح الفعلي" الأصلي للأداة عند الاقتضاء.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة في 31 ديسمبر 2020 و2019.

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المطابقة:

| 31 ديسمبر 2020 | | | | |
|--|---------------------------|---------------------------|---------------------------|-------------------------|
| الوصف | المرحلة 1 دولار أمريكي | المرحلة 2 دولار أمريكي | المرحلة 3 دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
| إجمالي القيمة الدفترية قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة | | | | |
| النقد وما في حكمه | 257,708,000 | - | - | 257,708,000 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 512,941,821 | - | 23,388,444 | 536,730,265 |
| استثمارات الصكوك | 21,371,477 | - | 10,585,098 | 31,956,575 |
| التمويل بالمرابحة | 90,679,974 | - | 61,293,746 | 151,973,720 |
| تمويل البيع الآجل | 182,466,932 | 136,793,801 | 58,378,875 | 377,639,608 |
| الإحارة المنتهية بالتمليك | 154,112,044 | 36,925,342 | 79,881,803 | 270,919,189 |
| أصول الاستصناع | 21,227,812 | - | - | 21,227,812 |
| أصول أخرى | - | - | 8,051,079 | 8,051,079 |
| | 1,204,044,624 | 173,719,143 | 241,579,045 | 1,619,342,812 |

| 31 ديسمبر 2020 | | | | |
|-----------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|-------------------------|
| الوصف | المرحلة 1 دولار أمريكي | المرحلة 2 دولار أمريكي | المرحلة 3 دولار أمريكي | المجموع دولار أمريكي |
| الخسائر الائتمانية المتوقعة | | | | |
| النقد وما في حكمه | 3,096 | - | - | 3,096 |
| ودائع مرابحة سلعية ووكالة | 34,387 | - | 9,848,415 | 9,882,802 |
| استثمارات الصكوك | 1,335,646 | - | 10,585,099 | 11,920,745 |
| التمويل بالمرابحة | 2,066,350 | - | 41,138,874 | 43,205,224 |
| تمويل البيع الآجل | 3,322,100 | 8,588,210 | 6,441,931 | 18,352,241 |
| الإحارة المنتهية بالتمليك | 540,247 | 622,425 | 51,620,959 | 52,783,631 |
| أصول الاستصناع | 153,808 | - | - | 153,808 |
| أصول أخرى | - | - | 3,525,696 | 3,525,696 |
| | 7,455,634 | 9,210,635 | 123,160,974 | 139,827,243 |

تحصل المؤسسة على الضمانات الكافية وتستخدم أساليب أخرى لتحسين الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضمانات ضمانات بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحيازة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمة الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها " المؤسسة " لضمان تلك الأصول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير كافية لتغطية أي حالات تعرض محتملة. وعندما ترى إدارة المؤسسة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها أن قيمة المستحقات غير قابلة للاسترداد الكامل، تقوم المؤسسة بتسجيل تكلفة مناسبة لانخفاض القيمة. وتمثل سياسة المؤسسة الخاصة بالأوراق المالية، و ضمانات عمليات التمويل الآجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125% من قيمة الأصول الممولة.

مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار حقوق الملكية.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من تأثير تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الأصول المالية والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية في حال لم تتحوط المؤسسة لتقلبات أسعار الصرف بالاستعانة بأدوات التحوط.

وتتعرض المؤسسة لمخاطر العملات نظرًا لكون قسم من محفظة استثمار الأموال السائلة والاستثمارات في حقوق الملكية يتمّ بعملات غير الدولار الأمريكي الذي يمثل عملة التقرير للمؤسسة. وقد عمدت المؤسسة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضمناها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الأصول والخصوم النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق المواءمة بين الأصول والخصوم الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية، وتتحكم المؤسسة في هذه المخاطر بأساليب متنوعة مثل العقود الآجلة لتداول العملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المعلنّة. وتتعرض المؤسسة لتغيرات في معدلات هامش الربح، ولا سيما في إبداعاتها، واستثماراتها في الصكوك، وتمويلها بالمرابحة، وتمويلاتها للبيع الآجل، وإجارتها المنتهية بالتمليك، وتمويلها بالاستصناع، وإصدارات الصكوك والتمويل بالمرابحة السلعية الناجمة عن التغيرات في هوامش الربح السائدة في السوق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشترط "سياسة إدارة الأصول والخصوم"، التي اعتمدها مجلس إدارة المؤسسة، تقيّد المؤسسة بمبدأ التمويل الملائم في إدارتها لأصولها وخصومها ومبادلات معدل الربح. وهكذا، ستضمن "المؤسسة" توافق أساس هوامش الربح والعملات لجميع الأصول الممولة مع تلك الخصوم الأساسية. ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المؤسسة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الأصول والخصوم المالية للمؤسسة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأمد. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدل ثابت وطبيعة طويلة الأمد وتعرّض "المؤسسة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة. وتقيّم الإدارة، دورياً، معدلات السوق المعمول بها وتقيّم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

وإلى غاية تاريخ إعداد بيان المركز المالي، تعتقد الإدارة أن تحوّل تقديرياً قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرّض "المؤسسة" كثيراً لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها على أساس القيمة العادلة. وللمؤسسة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المؤسسة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمصروفات والالتزامات المالية عند حلول أجلها. وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المؤسسة نهجًا حذرًا من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلبية ووكالة والتمويل بالمرابحة بأجل استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهرًا. يرجى الاطلاع على الملاحظة 27 بشأن فترات استحقاق الأصول

مخاطر عدم الامتثال للشريعة

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في مفهوم المؤسسة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسطره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المؤسسة حريصة كل الحرص على تجنب عملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المؤسسة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتشكل وحدة الأعمال أو المخاطرة، خط الدفاع الأول، بتضمين ثقافة الامتثال للشريعة، بينما تمثل مهمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتمثلة في الالتزام بالشريعة خط الدفاع الثاني، وذلك لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الامتثال للشريعة بشكل استراتيجي قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. كما تنتصب وظيفة المراجعة الداخلية الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، باعتبارها ضمانًا معقولاً ومستقلًا، كخط دفاع الثالث لاحق على تنفيذ المعاملات / العمليات التي تعتمد على منهجية التدقيق الشرعي الداخلي القائم على تجنب المخاطر.

30 القيمة العادلة

القيمة العادلة هي العوض الذي يُقبض عند بيع أحد الأصول أو يُسدد عند تحويل أحد الخصوم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة. وتبين الملاحظة 11 القيمة العادلة للاستثمارات.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمؤسسة غير مدرجة في أسواق مالية. وتقدر قيمتها العادلة باستخدام أسلوب فني معين في التقييم. وبالتالي فهي مصنفة في المستوى الثالث. وتقارب القيمة الدفترية لجميع أصول وخصوم "المؤسسة" الأخرى قيمها العادلة.

31 الالتزامات

بلغت الالتزامات غير المصروفة للاستثمار في عمليات "المؤسسة"، ولغيرها من الاستثمارات في 31 ديسمبر 2020 ما قدره 211.65 مليون دولار أمريكي (2019: 167.45 مليون دولار أمريكي)

32 معايير صدرت لكن لم تدخل بعدُ حيز النفاذ

صدرت معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية باستثناء معيار المحاسبة المالية رقم 29 "إصدارات الصكوك" الذي هو في مرحلة المشروع المعروف للمناقشة. ويتوقع صدوره قريبًا. وتنوي "المؤسسة" اعتماد معايير التقارير المالية هذه عند دخولها حيز النفاذ وهي الآن بصدد تقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة على بياناتها وأنظمتها المالية.

معيار المحاسبة المالية 29 - "إصدارات الصكوك"

يرمي هذا المعيار إلى تقديم توجيهات بشأن محاسبة وتصنيف وعرض إصدارات الصكوك، القائمة أساسًا على هيكل الصكوك، والتي قد تشمل العمليات المحاسبية في الميزانية العمومية والعمليات المحاسبية خارجها. وتعتمد هذه التصنيفات على التحكم في تلك الأصول، وتشمل ذلك التحكم القدرة على السيطرة وطبيعة هذه السيطرة، أي المخاطر والمنافع وكذلك المنافع المتنوعة للمؤسسة أو المسؤولية الائتمانية التي تضطلع بها نيابة عن حملة الصكوك. وسوف يطبق هذا المعيار على عرض المعلومات المحاسبية المالية عن إصدار الصكوك في الدفاتر المحاسبية للجهة المصدرة.

معيار المحاسبة المالية 30 - "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان"

سوف يحل معيار المحاسبة المالية 30 محل معيار المحاسبة المالية 11 "المخصصات والاحتياطيات". وقد قامت صياغته على منهج جديد يرمي إلى تحديد انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وإقرارهما، ولاسيما على منهج استشراف الخسائر المتوقعة، كما جاء ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية". كما سيُطبق معيار المحاسبة المالية 30 على التعرضات خارج الميزانية.

وسوف يدخل هذا المعيار حيز النفاذ اعتبارًا من 1 يناير 2021. وقد اعتمدت المؤسسات مبكرًا معيار المحاسبة المالية 30 ابتداءً من 1 يناير 2020. وقد أفصح عن تأثير معيار المحاسبة المالية 30 على البيانات المالية في الملاحظة 3 وفي أماكن أخرى في تلك البيانات.

معيار المحاسبة المالية 31 "الوكالة بالاستثمار"

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير الخاصة بمعاملات وأدوات وكالة الاستثمار التي ستقوم بين الموكل والوكيل في إطار (الوكالة بالاستثمار) لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المتغيرة باستمرار.

يتطلب المعيار من الموكل تقييم طبيعة الاستثمار إما على أنه إما (أ) "استثمار ترميري" أو (ب) "مشروع الوكالة".

"الاستثمار الترميري" هو استثمار تكون فيه مشاركة الوكيل، بالإضافة إلى خيارات قابلية التحويل للأداة، محدودة، وتعرض فيها الجهة المستثمرة بشكل أساسي لمخاطر مباشرة على الأصول الأساسية. وعلى الجهة المستثمرة تطبيق نهج الاستثمار الترميري لاستثماراتها في أدوات الوكالة بالاستثمار؛ إلا إذا اختارت تطبيق "مشروع الوكالة".

على الموكل، بموجب هذا النهج، الإقرار مبدئيًا بالأصول التي يقوم على أساسها اتفاق الوكالة في دفاتر حساباته مع تطبيق مبادئ الإقرار الأولي حسب الاقتضاء بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية.

يجوز للموكل أن يختار تطبيق نهج "مشروع الوكالة"، فقط في الحالة التالية دون غيرها: - إذا كان عقد الوكالة بالاستثمار يفي بأي من الشروط المطلوبة في ظل ظروف معينة.

بموجب هذا النهج، يحتسب الاستثمار في دفاتر الجهة المستثمرة بتطبيق "طريقة محاسبة حقوق الملكية"، حيث يتم الإقرار بالاستثمار مبدئيًا بالتكلفة ثم يقاس لاحقًا في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية ويُعدّل ليشمل حصة الجهة المستثمرة في أرباح أو خسائر "مشروع الوكالة".

يتطلب المعيار، من منظور الوكيل، عند بداية المعاملة، وجوب تقييد ترتيبات الوكالة في إطار نهج خارج الميزانية لأن الوكيل لا يسيطر على الأصول / الأعمال ذات الصلة. ومع ذلك، هناك استثناءات من نهج خارج الميزانية، تُسمح - بموجب اعتبارات إضافية ملحقه بالأداة استناداً إلى وكالة الاستثمار- باحتساب الترتيبات داخل الميزانية.

يجوز للوكيل الموافقة على ترتيبات استثمارٍ متعددة المستويات. وبموجب هذه الترتيبات، سيعيد الصندوق استثمار أموال الوكالة في عقد ثانوي. وتحتسب هذه العقود الثانوية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات الصلة في دفاتر الوكيل.

يسري هذا المعيار على البيانات المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده، مع السماح باعتمادٍ مبكر له. وتقوم المؤسسة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على بياناتها المالية.

معييار المحاسبة المالية 32 – "الإجارة"

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن معاملات الإجارة (إجارة الأصول، بما في ذلك أشكال مختلفة من الإجارة المنتهية بالتمليك) التي أبرمتها المؤسسات المالية الإسلامية على طرفي المعاملة أي المؤجر والمستأجر.

وسوف يطبق هذا المعيار على البيانات المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده.

معييار المحاسبة المالية 33- "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة"

يحسن هذا المعيار وينسخ معيار المحاسبة المالية 25 "للاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في 2010. ويرمي هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم وغيرها من الأدوات المماثلة المتعلقة بالاستثمارات التي تصدر عن المؤسسات المالية الإسلامية.

ويحدد هذا المعيار أنواع أدوات الاستثمارات الأساسية الموافقة للشريعة، ويحدد معاملات المحاسبة الرئيسية بالتناسب مع سمات المؤسسة ومع نموذج عملها الذي يجري في إطاره تنفيذ تلك الاستثمارات وإدارتها والاحتفاظ بها.

وسوف يطبق هذا المعيار على البيانات المالية للمؤسسة للفترات التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده.

معيار المحاسبة المالية 34 – "التقارير المالية لحملة الصكوك"

آيرمي هذا المعيار إلى وصف مبادئ المحاسبة وشروط إعداد التقارير المالية عن الأصول المكونة لأداة الصكوك. ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية عن الأصول والأعمال المكونة للصكوك حرصاً على تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع الجهات المعنية، ولاسيما لحملة الصكوك.

وسوف ينطبق هذا المعيار على الصكوك وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الصادرة عن مؤسسة مالية إسلامية أو مؤسسة أخرى (تدعى "مُنشئاً") مباشرة أو عن طريق استخدام آلية ذات أغراض خاصة أو آلية مماثلة. وفيما يتعلق بالصكوك التي يحتفظ بها المنشئ في الميزانية العمومية طبقاً لشروط معيار المحاسبة المالية 29 "الصكوك الواردة في دفاتر المنشئ"، قد يختار المنشئ عدم تطبيق هذا المعيار. ويدخل هذا المعيار حيز النفاذ خلال الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده.

معيار المحاسبة المالية 35 – "احتياطات المخاطر"

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية عن احتياطات المخاطر التي تستحدث للتخفيف من مختلف المخاطر التي تواجهها الجهات المعنية، ولاسيما الجهات المستثمرة التي تحقق الأرباح وتتكد الخسائر، في المؤسسات المالية الإسلامية. وسوف يطبق هذا المعيار على احتياطات المخاطر التي يستحدثها كيان من كيانات المؤسسات المالية الإسلامية، من أجل التخفيف من المخاطر الائتمانية أو السوقية أو مخاطر الاستثمار في حقوق الملكية أو السيولة أو معدل العائد أو المخاطر التجارية المنقولة التي تواجهها الجهات المعنية. ومن جهة أخرى، فإن المؤسسة المالية الإسلامية نفسها هي التي تتحمل مخاطر العمليات. ولذلك لن يطبق هذا المعيار على أي احتياطي للمخاطر يستحدث للتخفيف من المخاطر التشغيلية. ويكمل هذا المعيار معيار المحاسبة المالية 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة". وسوف يُعتمد هذان المعياران بالتزامن. وينسخ كل من معياري المحاسبة المالية 30 و35 معيار المحاسبة المالية 11 "المخصصات والاحتياطات السابقة".

وسيطبق هذا المعيار على البيانات المالية للبنك خلال الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2021 أو بعده. ولا يسمح بالاعتماد المبكر لهذا المعيار إلا إذا قررت المؤسسة المالية الإسلامية اعتماد معيار المحاسبة المالية 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" في وقت مبكر. ولا يُطبق معيار المحاسبة المالية 35 على المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، بالنظر إلى نموذج الأعمال الخاص بها، والذي لا يشمل جهات مستثمرة تحقق الأرباح وتتكد الخسائر.

33 أرقام مقارنة

أعيد تصنيف بعض مبالغ السنة السابقة لكي تتطابق مع عرض السنة الحالية.

34 اعتماد البيانات المالية

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية بتاريخ 27 أبريل 2021 (الموافق 15 رمضان 1442 هـ).



الملحق 4: تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فإنه تبعاً لما طلبتموه منا من تقديم تقرير تدقيق شرعي عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1441 هـ / 1442 هـ، فقد راجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك الإسلامي للتنمية (الموارد المالية العادية)، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2020م، الموافق: 17 جمادى الأولى 1442 هـ، ولقد قمنا بالمراجعة الواجبة لإبداء رأينا عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا¹.

تقع مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على عاتق الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل عن مراجعتنا لعمليات مجموعة البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بمراجعتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراجعتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

¹ أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب السعادة، والفضيلة، والسماحة، والمعالي، الدكتور حسين حامد حسان رئيساً، والدكتور عبدالستار أبو غدة نائباً للرئيس، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع عضواً، والشيخ محمد تقي العثماني عضواً، والدكتور محمد الروكي عضواً، والدكتور محمد الشافعي انطونيو عضواً، وآية الله الشيخ محمد علي تسخيرى عضواً.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير التدقيق
الشرعي لعام
1442/1441 هـ

الحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم، أما بعد

في رأينا

1. مجموعة البنك اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
 2. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها الشريعة الإسلامية يتم تجنبها تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
 4. إنّ مجموعة البنك لا تقوم بإخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف أو من مؤسسات لم يصدر عنها ما يخول البنك إخراج الزكاة عنها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.
- نسأل الله العليّ القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الأستاذ أبو بكر صالح كانتني
مدير قسم الالتزام الشرعي بالإبابة



فضيلة الشيخ الدكتور محمد الروكي
عن الهيئة الشرعية

جدة: 18 رجب 1442هـ، الموافق: 2 آذار (مارس) 2021م



المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص – التقرير السنوي
© المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو نقله بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة، ومنها التصوير والتسجيل، إلّا بإذن خطيّ من صاحب حقوق الطبع والنشر. كما يجب الحصول على إذن خطيّ قبل تخزين أيّ جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيّأ كانت طبيعته.

وينبغي توجيه طلبات الحصول على الإذن إلى: icd@isdb.org

تصميم وإخراج: Blackwood Creative Ltd
(weareblackwood.com)
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص
ص.ب 54069
جدة 21514
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 644 1644
فاكس: +966 12 644 4427
البريد الإلكتروني: icd@isdb.org

